الجامعـــــــة الإســـلاميـة – غـزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كـليـــــــــــة الآداب
ماجستير اللغة العربية وآدابها

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Art
Master of Arabic Language & Literature

آراء صلاح الدين الزعبلاوي النحوية في كتابه
(معجم أخطاء الكُتّاب)
دراسة وصفية تحليلية

Grammatical Views of Salahudin Al-Zabalawi in his Book, "Dictionary of Writers' Errors": Descriptive and Analytical Study

إِعدَادُ البَاحِثِ
عطية الخير عبد القادر علي مهادي

إِشرَافُ الدكتور
أسامة خالد حمّـــاد

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي النحو والصرف بِكُلِيةِ الآداب فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

أغسطس/2016م – ذو القعدة/1437هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

آراء صلاح الدين الزعبلاوي النحوية في كتابه

(معجم أخطاء الكُتّاب)

دراسة وصفية تحليلية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإنّ هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

اسم الطالب/ة: **عطية الخير عبد القادر علي مهادي** Student's name

التوقيع: Signature

التاريخ: ٢٢/ ٠٨ / ٢٠١٦ Date:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ج س غ/35/

التاريخ Date 2016/08/07

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **عطية الخير عبد القادر علي مهادي** لنيل درجة الماجستير في **كلية الآداب/ قسم اللغة العربية**، وموضوعها:

آراء صلاح الدين الزعبلاوي النحوية في كتابه معجم أخطاء الكتاب (دراسة وصفية تحليلية)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 14 ذو القعدة 1437هـ، الموافق 2016/08/17م الساعة العاشرة والنصف صباحاً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أسامة خالد حماد	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. جهاد يوسف العرجا	مناقشاً داخلياً	.....
د. جميل محمد عدوان	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية الآداب/قسم اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 هاتف ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

ملخص البحث

يعرض هذا البحث لجهود العالم النحوي المُحْدَث صلاح الدين الزعبلاوي وآرائه النحوية، في كتابه معجم أخطاء الكُتّاب، وهدف البحث إلى تسليط الضوء على منهج الزعبلاوي وآرائه النحوية وذلك بالوقف على بعض مسائل الخطأ والصواب في اللغة، التي تناولها في كتابه، **وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.**

وقد كان ذلك بعرض تمهيدي لنبذة عن حياة الزعبلاوي وأهم مؤلفاته، بالإضافة إلى لمحة حول تطور التصنيف في اللحن اللغوي، وتمحور البحث حول آراء الزعبلاوي النحوية، فيما عرضه من قضايا في مسائل الخطأ والصواب في اللغة، اعتمادًا على دراسته العميقة والواسعة للتراث النحوي، ليُقَوِّمَ بها ألسنة الكتاب من الخطأ في اللغة، وقد عُرِضت هذه القضايا في أربعة فصول: الأول للمسائل التي تقع ضمن باب المرفوعات، والثاني للمنصوبات والثالث للمجرورات والرابع لقضايا أخرى، وقد وازن الباحث بين آراء الزعبلاوي وآراء النّحاة قديمًا وحديثًا في سبيل إبراز آراء الزعبلاوي وإثراءً للبحث.

وكانت **أهم النتائج** التي أثبتها البحث أنّ باب الاجتهاد في اللغة ما زال مفتوحًا، وقد كان للزعبلاوي أسبقية للكثير من الباحثين المحدثين والمعاصرين في آرائه النحوية، وقد اعتمد الزعبلاوي على منهج التيسير في اللغة، لكنّه لم يلتزم بمنهجه في جميع المسائل، ولم يتأثر الزعبلاوي في آرائه النحوية بمدرسة بعينها أو بعالمٍ قديمًا أو حديثًا، وقد ظهر تأثيره في تلميذه مكي الحسني، وغير ذلك من النتائج الأخرى التي أثبتها البحث.

وقد **أوصت الدراسة** باتباع منهج الدكتور أحمد مختار عمر في التخطئة والتصويب في اللغة، وبتفعيل دور المجامع اللغوية في تعزيز الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي بما يُنمي السليقة اللغوية لدى الناشئة .

Abstract

This study presents the efforts of the modern Grammar scholar Saladin Zabalawi and his grammatical opinions, in his book Moajam Akhtaa Alkottab. The objective of the study is to shed light on the Zabalawi approach and grammatical opinions by explaining some of the wrong and right issues in the language, which is addressed in the book. The researcher used the descriptive and analytical approach to conduct this study.

The study starts with an introductory presentation to Zabalawi's biography and the most important works. This is in addition to a synopsis on the development in classification of grammatical mistakes. The study focuses on the views of Zabalawi grammatical opinions and what he presented of wrong and right issues in the language, depending on his deep and wide study of grammar heritage grammar so as to correct the mistakes of writers. These topics were presented in four chapters: the first handles the issues of nominative nouns and indicative verbs. The second chapter is assigned to accusative nouns and subjunctive verbs. The third explains issues related to genitive words, while the forth chapter illustrates other various issues. The researcher balanced between Zabalawi grammatical opinions and other old grammarians' views so as to show Zabalawi grammatical opinions clearly and to enrich the study as well.

Findings of the study:

The most important findings of the study are the following:

Discretion in the language is still open, and Zaabalawi preceded many modern and contemporary scholars in his grammatical opinions. Zabalawi adopted the method of simplifying the language, but he did not abide by approach in all matters. Zabalawi was not influenced in his grammatical views by a particular school or an old or new grammarian. His impact appeared in the views of his student Mekki Al-Hassani. This is in addition other findings that were proven by the researcher.

Recommendations of the study:

The study recommends following the approach of Dr. Ahmed Omar Mukhtar in correcting and incorrecting in the field of language. The study also recommends activating the role of language congregations in strengthening control over the means of social communication so as to develop language abilities of young generations.

ما خانت العربيةُ مُتَكلمًا في حضرة التعبير !

إنّما يخون التعبير من قصّر في حقّ عربيته !

سهام العبودي

كاتبة وأكاديمية سعودية

إهداء

إلى والديَّ الكريمين

إلى زوجتي الوفية وابني حمزة

إلى إخوتي وأخواتي

إلى طلبة العلم في كل مكان

إلى القابضين على جمرة الدين

إلى الصادقين في زمن عزّ الصدق فيه

إلى المرابطين على الثغور

إلى الصديق الأبوي

أبو غسان

شكر وعرفان

قبل الشكر حمدٌ وخضوع لمن لا يستحق الحمد إلا هو، للذي فطرني وخلقني في أحسن تقويم، وبالعقل كرمني، وبالإسلامِ شرفني واصطفاني، ومن علمه سقاني، فلولا الله لما كنت أخطُّ هذه السطور، ولَمَا وفَّقَنِي إلى أن أسيرَ في هذا الطريق، ويسّره لي، فالعلم رزقٌ وأيُّ رزق! فاللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

وبعد الحمد شكرٌ وتقدير، لكل من كان عونًا لي في هذا الطريق، لا أقول طريق الماجستير، فهذا المبتغى أصبح سهلًا للكثيرين، ولكن طريقُ العلم الذي لا ينتهي إلا بانتهاء الأجل، وأخصّ بالذكر أستاذيَ العزيز الدكتور أسامة حمّاد الذي كان عونًا لي من بداية الطريق، فقد كان أستاذي في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وقد كان له فضلٌ عليّ بأنّ حبَّبَني في اللغة العربية، وها هو اليوم يشرف عليَّ في هذا البحث المتواضع في الدراسات العليا، كما أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي القدير الأستاذ الدكتور عبد الله إسماعيل الذي لم يبخل عليَّ وساعدني في اختيار هذا البحث، ولا زال خير عونٍ لي على هذا الطريق، كما أتقدم بالشكر للأستاذين الكريمين: الأستاذ الدكتور جهاد العرجا والدكتور جميل عدوان، على ما قاما به من تهذيبٍ وتنقيح لهذا البحث ليخرج بصورة أجمل، ولا أنسى كل أساتذتي الذين درسوني والذين لا يتسع المقام لذكرهم في هذه السطور، لكن حسبهم الله يعلمهم، وكفى به مُجزِلًا .

كما لا أنسى أن أشكر والديَّ الكريمين واللّذين لم يبخلا عليَّ بالدعاء، وهم أحقّ بالشكر، ﴿ أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ إِلَيَّ ٱلۡمَصِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾ [لقمان: ١٤]، ولا أنسى زوجتي التي صبرت في انشغالي عنها في هذا البحث، ولا أنسى إخوتي وأخواتي الذين يتشوقون لهذه اللحظة، ولا أنسى زملائي وأصدقائي الذين كانوا رفاقًا لي في هذا الطريق .

وأسأل الله أن يجزي الجميع عنّي خير الجزاء

عطية الخير عبد القادر علي مهادي

فهرس المحتويات

ملخص البحث ..... أ

ABSTRACT ..... ب

إهداء ..... ث

شكر وعرفان ..... ج

فهرس المحتويات ..... ح

المقدمة 1

الـــتـــمـــهـــيـــــد 6

الفصل الأول المرفوعات 20

المبحث الأول: جهود الزعبلاوي النحوية 21

مسألة دخول (قد) بين كان وخبرها الفعل الماضي 21

المبحث الثاني: موافقات الزعبلاوي النّحوية 24

المسألة الأولى: (ما) في (طالما) وأشباهه من الأفعال 24

المسألة الثانية: نون الوقاية 34

المسألة الثالثة: مسألة (لا بد وأن) 37

المبحث الثالث: معارضات الزعبلاوي النحوية 43

المسألة الأولى: مسألة توسط (لا) بين (قد) والفعل 43

المسألة الثانية: اقتران خبر كاد بـ (أن) 53

المسألة الثالثة: مسألة (سبق أن ذكرنا لا سبق وذكرنا) 56

المسألة الرابعة: مسألة كلُّ عام وأنتم بخير 60

الفصل الثاني المنصوبات 65

المبحث الأول: جهود الزعبلاوي النحوية 66

المسألة الأولى: الفعل (دخل) بين التعدية واللُّزوم 66

المسألة الثانية: (فضلا عن كذا) لا (عدا عنه) 73

المبحث الثاني: موافقات الزعبلاوي النحوية 76

المسألة الأولى: دخول حرف الجر (إلى) على الظرفين (عند) و(لدن) 76

المسألة الثانية: رفع المضارع بعد ناصب 82
المبحث الثالث: معارضات الزعبلاوي النحوية 93
المسألة الأولى: (أبداً) ظرف الزمان واختصاصه بالحال والاستقبال دون الماضي 93
المسألة الثانية: مسألة جر (أثناء) أو نصبها على الظرفية 98

الفصل الثالث المجرورات 107

المبحث الأول: جهود الزعبلاوي النحوية 108
مسألة (رُبّ) 108
مسألة لقاء كذا 116
المبحث الثاني: موافقات الزعبلاوي النحوية 119
المسألة الأولى: تعدية الفعل بحرف لا يتعدّى به 119
المسألة الثانية: مسألة (تفرّج) بمعنى شاهد 126
المبحث الثالث: معارضات الزعبلاوي النحوية 130
المسألة الأولى: لام التقوية 130
المسألة الثانية: تعدية (نمَّ) بـ (عن) أو (على) 139

الفصل الرابع قضايا أخرى 144

المبحث الأول: جهود الزعبلاوي النحوية 145
المسألة الأولى: العطف بعد همزتي التسوية والاستفهام بـ (أو) 145
المسألة الثانية: حذف واو العطف 150
المبحث الثاني: موافقات الزعبلاوي النحوية 154
المسألة الأولى: كلمة (راتب) بمعنى أجر 154
المسألة الثانية: نعت اسم لا النافية للجنس 158
المسألة الثالثة: (إن) و(لو) الوصليتين 161
المبحث الثالث: معارضات الزعبلاوي النحوية 166
المسألة الأولى: جزم جواب الطلب 166
المسألة الثانية: إعراب تابع ما أُضيفَ إلى المصدر 177

الخاتمة 182

التوصيات 186

المصادر والمراجع..... 187

الفهارس العامة 197

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الهادي الأمين، الناطق بلسان عربي مبين، السائر في الأميين، بهديٍ سويٍ مكين، كانت اللغة وما زالت شغل الشاغلين، من العلماء المبدعين، وعلى طريق الأولين، في حفظ الكتاب والدين، المحفوظين من رب العالمين، مكتوباً عنده في لوحٍ محفوظ، منذ أزل السنين، أما بعد.

إن الأمم تتدافع وتتقدم وتتأخر ويسود بعضها بعضاً، وتتنافس فيما بينها لتحرز التقدم في مجالات عدة، تكنولوجيةٍ واقتصاديةٍ وعسكريةٍ وسياسيةٍ وثقافيةٍ وأدبيةٍ، وغيرها الكثير من مجالات التنافس، وقدر الله لنا أن نعيش في زمنٍ تهوي به الأمة العربية في قاع الأمم، في مختلف مجالات التقدم، إلا من لغتها التي لم يبلغ جمالها وسحر نسقها وقوة تركيبها لغةٌ أخرى، لتبقى اللغة العربية فخراً للأمة رَغْم انكسارها وخنوعها، فهي المحفوظة بالقرآن الكريم المحفوظ من رب العالمين إلى يوم الدين، وإني لأحمد الله أن شرفني بدراسة اللغة العربية لأكون ممن يرتشفون من هذا الشرف العظيم، وقد يسأل سائلٌ ما أهمية الدراسة والبحث في المجال اللغوي؟ أقول: إن هذا الميدان لا يقل خطورة عن غيره، بل هو أهم الميادين؛ فلغة كل أمة عنوانها، فاللغة وسيلة لاكتساب العلم ونشر الثقافة، ومما أسهم في ازدياد ضعف الأمة أن أبناءها أصبحوا يتعلمون العلم بلغة غير لغتهم، حتى إنَّ الأمم تحاول نشر ثقافتها بنشر لغتها بين الشعوب، لفرض سيطرتها على فكر واستقلالية الشعوب، وهذا ما ظهر جلياً في ما قامت به فرنسا من فرضٍ للغة الفرنسية على بعض شعوب المغرب العربي، وما زالت تلك الدول تعاني من آثار ذلك إلى اليوم وأستشهد هنا بهذا الموقف لعمر بن الخطاب – رضي الله عنه – إذ مرَّ يومًا على جماعةٍ يتعلمون الرمي فأخطأوا فيه فزجرهم، فقالوا : " إنا قومٌ متعلمين " فقال لهم :" والله إن خطأكم في الرمي أهون عندي من خطئكم في القول " إذ الصواب أن يقولوا: " إنا قوم متعلمون "، وفي هذا ما يدل على أهمية اللغة وسلامتها، وأنها أهم من القوة العسكرية التي تسعى كل الدول لامتلاكها وتطويرها لتحفظ كيانها، إذاً فالأولى بالحفظ والرعاية والاهتمام هي اللغة.

وقد عزمت على أن أطرق هذا الباب وأسلك هذا المسلك، واخترت النحو من صنوف اللغة وفنونها لسببين، الأول: أنه يشكل عمود الدراسة اللغوية وقاعدتها، والثاني أني خجلت من

نفسي أن أكون دارساً للغة العربية وحاملاً لشهادة الماجستير بها ولم أقرأ كتب النحو القديمة وأتعرف على ما فيها، فلم أقرأ قبل ذلك لسيبويه أو الكسائي أو المبرد أو السيوطي أو ابن هشام أو ابن جني وغيرهم الكثير، وبعد أن استشرت الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الله اسماعيل، طرح علي أن أبحث عن آراء الزعبلاوي في كتابه معجم أخطاء الكُتاب، فوافقت على بحثه بعد أن قرأت بعض ما جاء في الكتاب وعن صاحبه، وتواصلت بعد ذلك مع أستاذي الكريم الدكتور أسامة حمّاد ليكون مشرفًا لي على هذه الرسالة، وقد شرفني بذلك، واخترت بالتشاور مع أساتذتي عنواناً لهذه الدراسة، وهو: **آراءُ صلاح الدين الزعبلاوي النحوية في كتابه معجم أخطاء الكتاب (دراسةً وصفيةً تحليليةً).**

وإن دراسة هذا الكتاب تمثل دراسةً لآراء الزعبلاوي بعامة في مختلف كتبه؛ لأنّ هذا الكتاب شمل معظم ما تناوله الزعبلاوي من قضايا في كتبه السابقة، والله أسألُ أن تكون إضافةً حقيقة تسهم في إثراء المكتبة اللغوية، وخدمة الواقع الاجتماعي اللغوي .

أولًا: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في كونها تبحث عن عالمٍ لغوي مُحْدَثٍ، لم يأخذ حظّه بالبحث والدراسة، ولم تأخذ آراؤه النحوية حقّها الوافي بالبحث والمناقشة، وكما أنّ هذه الدراسة تكشف عن حلقةٍ مهمةٍ من حلقات التصنيف في الأخطاء اللغوية، إذ إن الدراسات حول كتب التصويب اللغوي قليلةٌ عمومًا، وعند المحدثين – خصوصًا– أكثر قلة، ولقد كشفت هذه الدراسة عن جهودٍ تفرد بها الزعبلاوي عن غيره من المحدثين، وأشارت إلى منهجه في الحكم على الكلمات والأساليب اللغوية بالخطأ أو الصواب، كما أنّ الدراسة حرصت على أن تضع رأي الزعبلاوي في الميزان بين آراء القدماء والمحدثين، في القضايا اللغوية التي ناقشها .

ثانيًا: سبب اختيار الموضوع

لقد اختار الباحث هذا الموضوع لدراسته لسببين؛ هما:

- الأول: أنّ هذه الدراسة تسهم في تمكين الباحث من البحث اللغوي في القضايا اللغوية المختلفة، إذ إنّ الباحث سيغوص خلال هذه الدراسة في كتب النحاة قديمها وحديثها، مستكشفًا موازنًا بين آراء النحاة، وسيدخل الباحث في هذه الدراسة إلى مختلف أبواب النحو، من مرفوعاتٍ ومنصوباتٍ ومجروراتٍ وقضايا مختلفةٍ، وكل

ذلك يسهم في تكوين قدرة لدى الباحث على الغوص في كتب النحو في غير هذه الدراسة، وبذلك يتمكن الباحث من طرق أي موضوع لغوي بعد ذلك بقوة، فهذه الدراسة – بإذن الله– ستخرج باحثًا متمكنًا، وقد يعجب القارئ من كلام الباحث هذا، إذ جرت العادة على أن يختار الباحثون موضوعاتهم لأسباب أخرى، كزيادة الفائدة في المكتبة اللغوية وما يرتبط بها من قضايا، لكنّ الباحث أصرّ على إبراز هذه الهدف؛ لأنّ الإنسان إن لم يستفد فلن يُفيد، وإن لم يمكن نفسه، لن يُمكّن لغيره الاستفادة بشكلٍ جيد.

- الثاني: أنّ الباحث اختار هذه الدراسة لأنّها قريبة من الواقع الاجتماعي، فهذه الدراسة يُفترضُ ألا تكون نظريةً فحسب؛ لأنّها تناقش قضية مُلِحَّةً لشريحةٍ واسعة من المجتمع وهم المثقفون، فهذه الدراسة تخدم الواقع اللغوي وترتبط ارتباطًا وثيقًا بمشكلات اللغة في عصرنا الحالي.

ثالثًا: أهداف الدراسة

1- التعريف بعالم لغوي حديث لم يبحث عنه أحد من قبل.
2- رصد المسائل النحوية التي أضافها وتميز بها.
3- الإشارة إلى الفكر اللغوي والمذهب النحوي له.
4- إطلاع الباحثين على بعض مسائل الجهد النحوي في مسائل الخطأ والصواب في عصرنا الحاضر.
5- إثراء المكتبة العربية اللغوية ببحثٍ يختص بالفكر اللُغوي في دراسة الأخطاء اللغوية في عصرنا الحاضر.

رابعًا: الصعوبات التي واجهت الباحث

- صعوبة الحصول على بعض المصادر والمراجع، وخصوصًا كتب صلاح الدين الزعبلاوي، وقد تمكن الباحث من الحصول على بعضها عن طريق (الإنترنت).
- الظروف الموضوعية التي يعاني منها شعب غزة من احتلال وحصار وانقطاع التيار الكهربائي لأكثر ساعات اليوم.

خامسًا: منهج الدراسة

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة أهم آراء الزعبلاوي النحوية، وموافقاته ومعارضاته للنحاة فيما عرضه من مسائل نحوية، وقد اتبع الباحث في سبيل ذلك الخطوات الآتية:

- دراسة كتاب الزعبلاوي (معجم أخطاء الكُتّاب) وحصر المسائل النحوية التي جاءت في كتابه.
- فرز المسائل النحوية حسب أبواب النحو: مرفوعات، منصوبات، مجرورات، وما تبقى من مسائل تصنف في باب قضايا أخرى.
- اختار الباحث من هذه المسائل ما بدا له أهميتها، واحتواؤها على قدر من النقاش والاختلاف بين العلماء قديمًا وحديثًا.
- بسط آراء النحاة قدامى ومحدثين في المسائل التي اختارها الباحث، ثم عرضها على رأي الزعبلاوي والموازنة بين هذه الآراء.
- تلخيص موقف الزعبلاوي بالنسبة للقدامى والمحدثين في المسائل التي عرضها.

سادسًا: خطة الدراسة

تمهيد: أتحدث فيه تعريف بصلاح الدين الزعبلاوي، وأهم كتبه، وكتابه معجم أخطاء الكتاب ومنهجه فيه، ومدح العلماء له، و لمحة عن تطور الكتابة في اللحن حتى العصر الحاضر.

الفصل الأول : المرفوعات في الأسماء والأفعال.

المبحث الأول : جهود الزعبلاوي النحوية.

المبحث الثاني : موافقاته للعلماء.

المبحث الثالث : اعتراضاته على العلماء.

الفصل الثاني : المنصوبات في الأسماء والأفعال.

المبحث الأول : جهود الزعبلاوي النحوية.

المبحث الثاني : موافقاته للعلماء.

المبحث الثالث : اعتراضاته على العلماء.

الفصل الثالث : المجرورات في الأسماء.

المبحث الأول : جهود الزعبلاوي النحوية.

المبحث الثاني : موافقاته للعلماء.

المبحث الثالث : اعتراضاته على العلماء.

الفصل الرابع : قضايا أخرى.

المبحث الأول : جهود الزعبلاوي النحوية.

المبحث الثاني : موافقاته للعلماء.

المبحث الثالث : اعتراضاته على العلماء.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وبعض التوصيات.

الـــتـــمـــهـــيـــــد

أولًا: التعريف بصلاح الدين الزعبلاوي

صلاح الدين الزعبلاوي عالمٌ سوريٌ جليل ولد عام 1912م، بدأ حياته في حمص كمعلم، ثم عاد إلى دمشق وانتسب إلى كلية الطب، وبعد أن أمضى سنة دراسية في رحابها، توفي والده فحال هذا الرحيل المباغت بينه وبين إتمام دراسته في الكلية التي يهواها، فغير مسيرة حياته العلمية بصورة تسترعي الانتباه، إذ انتسب لمدرسة الحقوق في دمشق، وتخرج فيها بمرتبة الشرف الأولى عام 1939، إلا أنه لم يزاول مهنة المحاماة التي لم ترق له، وكذلك امتنع عن الدخول في سلك القضاء السوري، وكانت الفرصة متاحة أمامه بيسر، بل جذبته وزارة المعارف، كما كانت تسمى، يومذاك، إلى صفوفها، حيث درس مادتي التاريخ والجغرافيا في العديد من ثانويات دمشق، كما وتولى إدارة بعض الثانويات نذكر منها: جودة الهامشي وأمية وغيرهما، وفي عام 1963عيّن مديراً للتربية بدمشق، وبعدها مديراً عاماً لمؤسسة الكتب المدرسية[1].

ونشأ على حبّ اللغة العربية، وقضى سنوات عمره في خدمتها، فقد بذل الجهد وأعمل الفكر سنوات مديدة في البحث والمطالعة والتأليف في مسائل الخطأ والصواب في اللغة العربية، وقد تميز الزعبلاوي بسعة اطّلاعه، وانكبابه على القراءة في شتى صنوف المعرفة، فقد احتوت مكتبته على نحو عشرة آلاف كتابٍ، وقد كان يحرص في جمعه لهذه الكتب على جمع ما يعينه على أداء رسالته، وما يسهم في إغناء ثقافته، وكان إذا بحث في مسألةٍ في اللغة العربية استقصاها إلى أبعد الحدود، آخذًا – كما يقول ابنه الدكتور رافع– بقول الرسول – صلى الله عليه وسلم– : " إنّ الله يحبُّ إذا عمل أحمدكم عملًا أن يتقنه" وقد كان في سبيل ذلك، يسهر الليالي باحثًا مُجِدًّا مُتقنًا.

وقد قام الزعبلاوي بنشر كثير من المقالات في دوريات مُحَكَّمة مرموقة، وألف عدة كتب في مجال الدراسات اللغوية، وقد لمست فيه غيرة العاشق للغته، الحريص على قومه، فهو الدارس للحقوق في دراسته الجامعية، فلم يدرس اللغة العربية في الجامعات، بل درسها باجتهادٍ شخصي، وغاص في أمهات الكتب اللغوية يمحص ويقلب ويتحرى الصواب، ويتضح من ذلك غيرته وعشقه للغة العربية، وفيما جاء على لسانه في ترجمته لحياته خير دليلٍ على ذلك، إذ يقول :" **فإذا وعينا هذا كلَّه وعرفنا أن لغتنا نسغ تراثنا الروحي بخاصة ووعاء إرثنا الحضاري**

---

(1) الخير، كواليس المبدعين، موقع الثورة، الرابط: http://thawra.sy/_print_veiw.asp?FileName=42009812620110623230554 .

بعامة، وأنها عروةُ رباطنا القومي، وديوان حضارتنا، وأضفنا إلى كل ما تقدم أني فطرت على الشغف بالمطالعة والدَّأْبِ على التَّقصِّي، والصبر على مراجعة الأسفار والمُطَوَّلات كان لي من كل ذلك نوازع من الحث على دراسة اللغة ودواع من الإغراء بالتوفر على علومها، فلم لا أحج كعبتها وأستلمُ ركنها"[1]، بهذه الروح العالية ألف الزعبلاوي كتابه معجم أخطاء الكتاب، وهو كتابٌ يختص بجمع أخطاء الكُتَّابِ وبيانها وتوضيح الصواب فيها من خلال آراء القدماء ونصوصهم، مع بعض توضيحاته، ولم يكن هذا الكتاب الوحيد في مسائل التصويب اللغوي عند الزعبلاوي، فأول كتاب ألفه في هذا الباب– ولم يكن قد بلغ الرابعة والعشرين من عمره– كتابُ (أخطاؤنا في الصحف والدواوين)، ونشره ولم يتم السابعة والعشرين من عمره، وكان ذلك عام 1939م، ويعد هذا الكتاب نواة كتابه الأخير (معجم أخطاء الكُتَّاب)، جمع إليه ما محصه ودققه خلال ستة عقود ما بين تأليف كتابه الأول وكتابه الأخير إلى أن وصل حجمه إلى ثلاثة أضعاف الكتاب الأول، وقد قرَّظ كتابه الأول الكثير من الأساتذة وعلماء اللغة، أذكر منهم الأستاذ العلامة محمد الخضر حسين؛ شيخ الجامع الأزهر آنذاك، وكان مما قاله فيه في حزيران عام 1940 م في مجلة الهداية الإسلامية: " أما الطريقة التي اختارها في بحثه ليسير عليها فتتلخص في عرض الموضوع على ما هو عليه، وتبين موضع الخطأ وتحري وجه الصواب، مع الاستعانة بالنصوص والموازنة بينها، وترجيح الأرجح وتقديم الأصح، على قدر ما سمحت به النصوص وأدى إليه اجتهاده، ولم يتأثر في تناوله المسائل بآراء من سبقه من الأفراد والهيئات والجماعات، بل أراد أن يشاركهم في التمحيص، وأضاف من الأدلة والحجج ما لم يتهيأ من قبل من نصوص وقواعد لم يسبق أن عثر عليها حين البحث، إلى أن قال: ونهجه أليق بالعلماء وأجدر بطلاب الحقيقة من رجالها الأمناء ولا شك أن اللغة العربية تزداد بهذا الكتاب وأمثاله تمحيصا وتهذيبا، وتخلص مما عسى أن يعلق بها من شوائب لتقرب من الكمال وتدنو من الغاية "[2].

هكذا قرّظَ كتابَه الأستاذ محمد الخَضْر حسين كما قرظه الكثير من الأستاذة، لكنّ الزعبلاوي لم يقف عند حدود كتابه بل استمر في التمحيص والتنقيب والتصويب طيلة سنيّ حياته؛ ليخرج لنا كتابه معجم أخطاء الكتاب وليكون حجمه ثلاثة أضعاف الكتاب الأول كما ذكرت سابقاً، إلا أن الزعبلاوي لم يشهد طبع هذا الكتاب في حياته، مع أنّه حاول ذلك قبل

(1) الزعبلاوي، مُعجم أخطاء الكُتّاب، ص5.

(2) لم يعثر الباحث على مجلة الهداية لكنّ نقل الباحث هذا الكلام عن نجل الزعبلاوي الدكتور رافع الذي أورده في مقدمة كتاب والده، الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب، ص6.

وفاته، لكنّ دور النشر وقتها – مع إقرارها بأهمية هذا الكتاب– كانت تهتم بما يوفر لها الربح، ولذلك أبطأت في طبع هذا الكتاب، وتوفي صلاح الدين الزعبلاوي قبل أن يحقق أمنيته في نشره، ومن عني بترتيب الكتاب من بعده، هما زميلاه في مجمع اللغة العربية الدمشقي؛ الدكتور محمد مكي الحسني والدكتور مروان الباب، اللذان ساهما بالتعاون مع عائلته في تبويبه ونشره وفهرسته وترتيبه، وكانت الطبعة الأولى منه عام 2006 م؛ أي بعد وفاة مؤلفه بخمس سنوات.

وقد وافته المنية بعد أن اشتد عليه المرض، وطرحه فراشه في الشهر الأخير قبل وفاته، وقد وافته المنية صباح يوم السبت 13 تشرين الأول عام 2001م، عن عمر ناهزَ التسعين عامًا، فرحل وبقيت أعماله بصمةً شاهدةً على حضوره في هذه الحياة وغيرته على لغته وأمته.

ثانيًا: شيوخه وتلاميذه

لم يجد الباحث فيما وصل إليه من معلومات حول الزعبلاوي أنّ للزعبلاوي أساتذة وشيوخ تتلمذ على أيديهم؛ لأنّه درس الحقوق أمّا دراسته للعربية، فما وجده الباحث أنّ الزعبلاوي كان حريصًا على قراءة كتب اللغة والبحث فيها من شدة حبّه للعربية، من دون أن يجد الباحث ما يشير إلى تردّده عند أحد العلماء والتّتلمذ على يديه، أما بالنسبة لتلاميذه فأبرز تلاميذه كما وجد الباحث هما مكّي الحسني ومروان الباب، عضوا مجمع اللغة العربية في دمشق[1].

ثالثًا: أهم مؤلفاته

لقد ترك الزعبلاوي إرثًا طيبًا خلفه، أثرى المكتبة العربية بقضايا تمس الواقع اللغوي في حياتنا، ولم يستطع الباحث الوصول إلى جميع مؤلفاته، بسب عدم توفرها مطبوعة في غزة، وعدم قدرة الباحث على جلبها من الخارج بسبب الحصار المفروض على غزة، وعدم توفر نسخ مطبوعة منها على الشبكة العنكبوتية، سوى كتابين منها فقط، وهما (معجم أخطاء الكُتَّاب) و(مع النُّحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها)، لكن الباحث حاول معرفة ما دارت حوله كُتُبُ الزعبلاوي، من خلال ما قدمه ابنه الدكتور رافع في مقدمة كتاب والده، ليقدم عرضًا بسيطًا عنها.

وقد اشتملت مكتبة الزعبلاوي اللغوية على ستة كتبٍ، يعرضها الباحث فيما يأتي:

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب ص8.

- **الأول: (أخطاؤنا في الصحف والدواوين)** وهو أول كتبه نشره عام 1939م، ويدور الكتاب حول الأخطاء اللغوية التي تقع على ألسنة الكتاب والمثقفين، مبينًا أنّ كتابه ليس بدعًا في هذا الباب، فكثيرٌ من القدماء والمحدثين ألفوا فيه، وقد اشتمل كتابه على ردودٍ وموافقات لعدد من العلماء الذين سبقوه وألفوا في هذا الباب، كالشيخ إبراهيم اليازجي والشيخ إبراهيم المنذر والأستاذ أسعد داغر والشيخ مصطفى الغلاييني والأستاذ معروف الرصافي والأستاذ أحمد العوامري، وقد اشتمل الكتاب على بابين؛ الأول: للموضوعات، والثاني: للمفردات، وقد عُرِض في البابين أخطاءٌ لغوية شاعت في الدواوين والصحف، وأما الباب الأول فقد اشتمل على أحد عشر فصلًا، وموضوعاتها كانت في تصويب الأخطاء التي تقع في الأعداد وجموع التكسير وهمزة التسوية، وهكذا؛ وأما باب المفردات فقد كانت مرتبة ترتيبا معجميًا حسب نظام الأوائل.
- **الثاني:** كتاب **(لغة العرب)** وهذا الكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات اللغوية التي كانت تنشرها جريدة الثورة الدمشقية في ركنٍ خاص، فجمعها الزعبلاوي في هذا الكتاب عام 1983م، ويقع الكتاب في 128 صفحة.
- **الثالث: (مسالك القول في النقد اللغوي)** وهو عبارة عن المقالات التي كان ينشرها الزعبلاوي في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، وصدر الكتاب عام 1984م، ويقع في 408 صفحات.
- **الرابع: (مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها)** وهو كتاب يتصل معظمه بفقه اللغة وصرفها، صدر عام 1989م، ويزيد عدد صفحاته على 300 صفحة.
- **الخامس: (مع النّحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها)**، وهو عبارة عن مقالات كان ينشرها الزعبلاوي في مجلة التراث العربي التي يصدرها اتحاد الكُتّاب العرب، فجمعها في كتاب عام 1992م، وعدد صفحاته 450 تقريبًا.
- **السادس:** كتاب **(معجم أخطاء الكُتّاب)** وهو موضع هذه الدراسة، وقد وضع فيه كل ما اشتملت عليه كتبه السابقة، من قضايا تتعلق بالتصويب اللغوي، وقد صدر الكتاب بعد وفاته، وتزيد صفحاته على 800 صفحة.

وقد وجد الباحث على موقع المكتبة الشاملة كتابًا له باسم **دراسات في النحو**، إلا أن الباحث وازن بين موضوعات هذا الكتاب، وكتابه **(مع النّحاة)** فوجد أنّ معظم فصول الأول قد

أخذت من الثاني، فربما يكون الكتاب الذي أُخِذ عن موقع اتحاد الكُتّاب العرب، قد جمعه الاتحاد من مقالات الزعبلاوي التي كان ينشرها على موقعه.

رابعًا: منجه في كتابه

أهم ما يميز المنهج الذي تبعه الزعبلاوي في كتابه معجم أخطاء الكُتّاب السماتُ الآتية:

- ناقش الزعبلاوي المسائل التي طرحها في كتابه على أساس أن باب الاجتهاد في اللغة مفتوح، وأنّ الإقبال على التراث اللغوي يكون من باب الاستئناس لا باب التقليد والمحاكاة، فهو يرفض القول بأنّ علم النحو من العلوم التي نضجت واحترقت، ويرفض قول أبي عثمان المازني: أنّه من أراد أن يصنع كتابًا في النحو بعد سيبويه فليستحِ، معتبرًا أن باب الاجتهاد والتطوير في اللغة لا يزال مفتوحًا.
- يميل الزعبلاوي إلى التيسير في القضايا اللغوية، وإجازة ما شاع على ألسنة الناس، لكن دون الخروج على أصالة العربية وروحها، ولذلك يعيب على المجامع اللغوية تخريجها للأساليب التي تشيع على ألسنة الكُتّاب دون دليل على صحة هذا الأسلوب– في كثير من الأحيان– مثل تجويز لجنة الألفاظ والأساليب لاستعمال (التغطية) في قولهم: (ذهب فلانٌ لتغطية أخبار المؤتمر)، معتبرًا أن (التغطية) بمعنى (الستر) فكيف يُعبر عن جمع الأخبار لإعلانها بـ (التغطية)؟ وهكذا.
- اعتمد الزعبلاوي في تصنيفه للمسائل التي ناقشها في كتابه على طريقة الترتيب المعجمي حسب حروف الهجاء العربية، مراعيًا جذور الكلمات في ترتيبه، ولم يكن الزعبلاوي أول من اعتمد هذه الطريقة في ترتيب كتابه، بل كان أول من رتب الكلمات في كتابه حسب حروف الهجاء ابنُ الجوزي في (تقويم اللسان) لكنّه لم يراعِ في ترتيبه جذور الكلمات، فيما راعى ابن كمال باشا في كتابه (التنبيه على غلط الجاهل والفصيح) جذور الكلمات في ترتيبها.
- أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم والشعر وأقوال العلماء، حتى ممن عاش منهم بعد عصر الاستشهاد باللغة، وكانت الشواهد التي يوردها ليُفَنِّدَ رأيًا مخالفًا، أو ليدعم رأيًا يتبناه.
- كان أحيانا ينسب الآراء لأصحابها وأحيانا لا ينسبها لأصحابها، بل يشير إلى ذلك، بقوله: (بعض النقاد ذهب إلى كذا)، أو (ذهب النحاة إلى ذلك).

- طرح الزعبلاوي في كتابه مسائل لا تتعلق بالتصويب اللغوي، بل كان كثير من المسائل التي يوردها بهدف تأويل الحالة الإعرابية للكلمة، دون اشتمالها على خطأ يقع فيه الكُتَّاب، مثل تأويله لإعراب كلمة (أيضًا) دون أن يكون بها خطأ يقع الكتاب به في لفظ الكلمة أو كتابتها، وكذلك طرحه لمسألة (نون الوقاية) دون أن يبين وجه الخطأ عند الكُتّاب أثناء طرحه للمسألة؛ وغيرهما الكثير.
- لم يتبع الزعبلاوي منهجًا محددًا في تسمية المسائل التي يناقشها، فأحيانًا كان يذكر الخطأ في عنوان المسألة، وأحيانًا يذكر الصواب، وأحيانًا يذكر الخطأ والصواب.
- كان يُكرّر نقاشه للقضية اللغوية في أكثر من مسألة، فقد ناقش قضية (التضمين) في أكثر من عشرين مسألة، وناقش (حذف المفعول) في عدد من المسائل، وكذلك ناقش (لام التقوية) في أربع مسائل، والسبب في ذلك أنّه كان يناقش الكلمات التي قد يخطئ بها الكُتّاب، حسب ترتيبها على حروف المعجم، وقد تنتمي أكثر من كلمة لقضية لغوية واحدة.
- ناقش الزعبلاوي في كتابه مسائل في مختلف مستويات البحث اللغوي، فناقش مسائل نحوية، ومسائل صرفية، ومسائل صوتية، ومسائل إملائية، ولم يكن الزعبلاوي بِدعًا في ذلك، فهذا ما سار عليه من صنّف في هذا الباب قديمًا وحديثًا.
- كان يبدأ في شرحه للمسألة بذكر الخطأ ثم بيان الصواب فيه، مستشهدًا بالأدلة التي يراها مناسبة، وإن كانت العبارة موضع الدراسة صحيحة لا خطأ بها، كان يبدأ فيها بما يظنُّ النّقادُ أنّهُ خطأ، ثم يثبت أنّه صواب من خلال ذكر الأدلة والبراهين .

خامسًا: لمحة عن تاريخ التصويب اللغوي

إن قضية التصويب اللغوي بدأت منذ القدم، وربما أصبحت ملحة مع انتشار الإسلام، ودخول غير العرب فيه، فاختلط العرب بغيرهم، ما أدى إلى انتشار اللحن، والحوادث التي ذكرتها المصادر في ذلك كثيرة، وقد أدّى اللحن في بدايته إلى تدوين قواعد العربية، ومن ذلك القصة الشهيرة في عهد عمر بن الخطاب، عندما لحن الأعرابي في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[التوبة:3] بجرّ ﴿وَرَسُولُهُۥ﴾ فأمر سيدنا عمر ألا يقرأ القرآن إلا عالمٌ باللغة، وأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع النّحو[1]، ثمّ تطور الأمر بعد ذلك إلى تصنيف مصنفاتٍ مستقلةً في لحن عامة الناس وخاصتهم في اللغة، وسيعرض الباحث ملخصًا لتطور

(1) انظر: الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص 13-27 .

التصنيف في اللحن في اللغة منذ نشأته إلى يومنا هذا، وينبّه الباحث إلى أنّ أسماء الكتب التي سترد لاحقًا قد استقاها المؤلف من عدة كتبٍ كان أبرزها، كتاب لحن العامة والتطور اللغوي للدكتور رمضان عبد التوّاب[1]، الذي عرض قائمة مرتبة زمنيًا من الأقدم إلى الأحدث بالكتب المختصة بقضية اللحن اللغوي، لكن الباحث لم يكتفِ بذلك وقد اطلع على جميع الكتب التي أوردها، أما المفقودة منها فقد عاد إلى كتب التراجم وتأكد من نسبتها لأصحابها، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولًا: تطور المصطلح

قبل أن يشير الباحث إلى تطور المصطلح في المصنفات العلمية، التي تتحدث عن التصويب اللغوي عند العلماء، ينبغي لنا أن نشير لِلَمَحَاتٍ مَرْوِيةٍ في هذا الشأن، والوقوف على المصطلح فيها، فقد رُويَ عن النبي – صلى الله عليه وسلم– أنّه سمع رجلًا يلحن، فقال: أرشدوا أخاكم فإنّه قد ضلّ، وقد جاء عن عُمر بن الخطاب – رضي الله عنه– أنّه مَرّ على قومٍ يُسِيئُونَ الرَّمْي، فقَرَعَهُم، فقالوا: إنا قومٌ متعلمين، فأعرض مغضبا، وقال: والله لخطؤكم في لسانكم، أشدُّ عليَّ مِنْ خَطَئِكُم في رَمْيِكُم، ويظهر في المرويين السابقين عن النبي – صلى الله عليه وسلم– وعمر بن الخطاب – رضي الله عنه– مصطلحان عن اللحن في اللغة، الأول: الضلال، والثاني: الخطأ، أما عن المصنفات العلمية التي تحدثت بهذا الشأن، فقد وجد الباحث الكثير من المصطلحات، أشهرها وأشملها خمسة مصطلحات يعرضها الباحث في الآتي:

- **الأول: (اللحن)**، وهو أقدم مصطلح ظهر في الكتب التي صُنِّفت في الأخطاء اللغوية التي تظهر على ألسنة الناس، فأول كتاب صُنِّفَ في هذا الشأن، هو: ما تلحنُ فيه العامة للكسائي (ت189هـ)، وقد استخدم لفظ (اللحن) في العديد من الكتب بعد ذلك، كـ (ما يلحن فيه العامة) الذي سمّى عدد من العلماء كتابهم بهذا الاسم، كالأصمعي (ت216هـ) وأبو نصر الباهلي (ت231هـ) والمازني (ت249هـ) وغيرهم، مع الإشارة إلى أنّ جل هذه الكتب مفقودة، لكنّها نُسِبت لهم في كتب التراجم، وقد استمر استخدام لفظ (اللحن) حتى القرن الثامن الهجري، وذلك في كتاب (لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام) لأبي علي التونسي (ت717هـ)، مع أنّ هذا الكتاب يحمل اسم لحن العوام، لكنّه ليس في الأخطاء اللغوية، بل يتحدث في الأخطاء التي تمس العقيدة، وقد انقطع

(1) انظر: عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ص107–438.

استخدام مصطلح اللحن بعد ذلك فترة طويلة، لكنّ الباحث وجد كتابًا لكاتبٍ معاصر حمل لفظ اللحن، وهو كتاب (لحن القول تصويب وتغليط ألفاظ وجمل شائعة) للدكتور عبد العزيز بن علي الحربي.

- **الثاني: (تقويم اللسان)**، وقد ظهر في القرن الرابع الهجري، وأول كتاب ظهر بهذا العنوان، كان لابن دريد الأزدي (ت321هـ) في كتابه (تقويم اللسان)، وهذا الكتاب مفقود ذُكِرَ له في التراجم، ومن الكتب التي ظهرت بهذا الاسم، (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان) لابن مكي الصقلي (ت501هـ) و(المدخل إلى تقويم اللسان) لابن هشام اللخميّ (ت577هـ) و(تقويم اللسان) لابن الجوزي (ت597هـ)، وهو آخر كتاب وقف عليه الباحث ظهر بهذا المصطلح.
- **الثالث: (الغلط)**، وقد ظهر في القرن الرابع الهجري، وأول كتابٍ كان عنوانه بهذا اللفظ (إصلاح غلط المُحدِّثين) للخطّابي (ت388هـ)، ومن الكتب التي شمل عنوانها على لفظ (الغلط): (غلط الضعفاء من الفقهاء) لابن بري (ت582هـ) و(التنبيه على غلط الجاهل والفصيح) لابن كمال باشا (ت940هـ) و(خير الكلام في التقصي على أغلاط العوام) لابن بالي (ت992هـ)، واستمر استخدام هذا اللفظ إلى العصر الحديث وكان آخر الكتب التي حملت هذا اللفظ (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) لمحمد العدناني .
- **الرابع: (الوهم)**، وقد ظهر في بداية القرن السادس الهجري، وأول كتاب شمل عنوانه على هذا اللفظ (درةُ الغواص في أوهام الخواص) للحريري (ت516هـ)، ومن الكتب التي شمل عنوانها على هذا اللفظ: (سهم الألحاظ في وهم الألفاظ) لرضي الدين بن الحنبلي (ت971هـ) و (من أوهام المثقفين في أساليب العربية) للدكتور أحمد عبد الدايم.
- **الخامس: (الخطأ)**، وهو مصطلح حديث أطلق على ما يلحن فيه العامة أو الخاصة في اللغة العربية، وأول ما ظهر– فيما وقف عليه الباحث– في كتاب (أخطاؤنا في الصحف والدواوين) لصلاح الدين الزعبلاوي، واستخدمه كذلك في كتابه (معجم أخطاء الكُتّاب)، ومن الذين استخدموا هذا اللفظ: جودت مبروك في (المعجم الوجيز في الأخطاء الشائعة والإجازات اللغوية)، و(معجم الخطأ والصواب في اللغة) لإيميل يعقوب، و(تطهير اللغة من الأخطاء الشائعة) لمحجوب موسى، ولم يجد الباحث هذا اللفظ في العصور القديمة، في عناوين الكتب التي صُنّفت في هذا الشأن.

وليست المصطلحات الخمسُة السابقةُ هي الوحيدة التي تمحور حولها تسمية عناوين كتب الأخطاء اللغوية، بل كان هناك الكثير من العناوين غيرها، لكنّ الأشهر منها هو لفظ **(اللحن)** وقد تمحورت حوله عناوين معظم المؤلفات قديمًا، فيما بات يتجه المحدثون نحو لفظ **(الخطأ)** في تسمية مصنفاتهم .

ثانيًا: تطور التصنيف

المقصود بالتصنيف طريقة عرض المادة اللغوية في كتب التصويب اللغوي، وقد تطور التصنيف فيها حسب المراحل الآتية:

- المرحلة الأولى: التصنيف العشوائي، إذ لا ضوابط أو تبويب أو ترتيب يُذكر في هذه المرحلة، وذلك ككتاب (ما تلحن فيه العامة) للكسائي، ولا غرابة في ذلك، إذ إنّ التصنيف في تلك المرحلة كانت السمة العامة فيه عدم التبويب والترتيب؛ لأنه كان في بداية عصر التدوين، لكن الغرابة أن نجد كتابًا أُلِّفَ في القرن السادس الهجري، كـ (درة الغواص) للحريري لا يضبط مادته اللغوية أي نوع من الترتيب، مع أنّ الكتابة في عصر الحريري قد استوى سوقها، ونضج التأليف في شتى العلوم، والأغرب من ذلك أن نجد في زماننا هذا كُتُبًا غير مبوبة، ككتاب (قل ولا تقل) للدكتور مصطفى جواد، وكتاب (تطهير اللغة من الأخطاء الشائعة) لمحجوب موسى وكتاب (من أوهام المثقفين في أساليب العربية) لأحمد عبد الدايم، وربما كان السبب في عدم ترتيب المادة المطروحة في هذه الكتب هو قلتها، خاصةً في المتأخرة منها.
- المرحلة الثانية: التبويب والترتيب، وقد كان لترتيب المادة اللغوية شكلان، هما:

- الترتيب حسب أوزان الكلمات وأبنية الأفعال والمهموز وغير المهموز، ومثل هذه الكتب: (إصلاح المنطق) لابن السِّكيت، و(الفصيح) لثعلب و(تثقيف اللسان) لابن مكي الصقلي .
- ترتيب المادة اللغوية حسب حروف الهجاء، وأول كتاب رتب مادته كذلك، هو كتاب (تقويم اللسان) لابن الجوزي الذي رتب الكلمات حسب الحرف الأول بها دون مراعاة جذر الكلمة، فكلمة مثل (أضَجّ) يضعها في باب (الألف) لا باب (الضاد)، كما أنّ الكلمات لم تكن مرتبة ترتيبًا معجميًا يراعي الحرف الثاني والثالث، بل كان النظر إلى

الحرف الأول فقط، وقد سار على نفس النهج ابن بالي في كتابه (خير الكلام في التقصي على أغلاط العوام)، وهناك من راعى جذور الكلمات في ترتيبها، ورتبها على طريقة المعجم فنظر إلى الحرف الثاني والثالث كابن كمال باشا في كتابه (التنبيه على غلط الجاهل والفصيح)، وسار على نهجه الكثير من معاصرينا كمحمد العدناني في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) وصلاح الدين الزعبلاوي في كتابه (معجم أخطاء الكُتّاب) وأحمد مختار عمر في كتابه (معجم الصواب اللغوي) وإيميل يعقوب في (معجم الخطأ والصواب في اللغة)، وقد أصبحت هذه الطريقة في التبويب سِمَةَ التصنيف في الأخطاء اللغوية في عصرنا .

ثالثًا: تطور الأهداف

ويقصد الباحث بالهدف، الفئة المستهدفة من التأليف في الأخطاء اللغوية، وقد كان التطور في ذلك على النحو الآتي:

- المرحلة الأولى: تصويب العامة؛ أي أن الكتب التي صُنّفت في هذه المرحلة كانت تستهدف العامة والأخطاء التي يقعون فيها، وهذه المرحلة كانت في بداية التصنيف في الأخطاء اللغوية، منذ أول كتاب صُنّفَ فيها في القرن الثاني الهجري، وهو كتاب (ما تلحن فيه العامة) للكسائي، وتلاه العديد من الكتب التي صنفت للهدف نفسِه، كـ (ما خالفت فيه العامة لغات العرب) لأبي عبيد (ت244هـ) و(ما يلحن فيه العامة) للمازني، و(لحن العوام) للزبيدي؛ وغيرهم.
- المرحلة الثانية: تصويب الخاصة؛ أي تصويب أخطاء فئة بعينها من المجتمع، وقد تكون هذه الفئة محصورة كالمحدِّثين أو الفقهاء، كما فعل الخطّابي في كتابه (إصلاح غَلَطِ المُحَدِّثِين) وابن برِي في كتابه (غَلَطُ الضُّعَفَاءِ من الفُقَهَاء)، وقد يكون النقد الخاص موجهًا لفئة أوسع تشمل كل المثقفين في شتى المجالات، وذلك ككتاب (درة الغواص في أوهام الخواص) للحريري، وكذلك معظم التصانيف في زمننا المعاصر تستهدف فئة المثقفين، كـ (لغة الجرائد) لإبراهيم اليازجي، و(تذكرة الكاتب) لأسعد داغر، و(معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) لمحمد العدناني، و(معجم أخطاء الكُتّاب) للزعبلاوي، و(معجم الصواب اللغوي) لأحمد عمر، وغير ذلك وإن لم يظهر في عناوين

بعضها استهداف الكتاب لفئة المثقفين، فقد تأكد الباحث من مقدمات هذه الكتب، حيث بين أصحابها هدفهم من التأليف، وكان الخاصة من الناس لا عامتهم .

- المرحلة الثالثة: تصويب العامة والخاصة، ولم يقف الباحث إلا على كتابٍ واحد من هذه الفئة، وهو كتاب (التنبيه على غلط الجاهل والفصيح) لابن كمال باشا، ويظهر من عنوان الكتاب أنه يستهدف عامة الناس وخاصتهم .

يلاحظ الباحث من ذلك أنّ التصنيف في اللحن اللغوي في بدايته كان يستهدف العامة، ثمّ أصبح يستهدف فئات بعينها من خاصة المجتمع، إلى أن وصلنا لعصرنا الحالي وقد أصبحت السمة الغالبة للمصنفات فيه، نقدُ كلام خواص النّاس لا عامتهم، ويظن الباحث أنّ السبب في ذلك أنّ فئة العامة قديمًا، كانت فصيحة بالنسبة لنا اليوم، وأن اللحن في اللغة لم يكن معهودًا على زمانهم، لكنّه ظهر مع اختلاط العرب بغيرهم، فكان اللحن بالنسبة للعامة أمرًا ملحوظًا يستحق التأليف فيه، أما خاصة الناس في ذلك الزمن، فإن اللحن عندهم لم يكن موجودًا بشكل يستحق التأليف من أجله، ولما بدأ اللحن يتفشى في كلام الخواص، صُنِّف لخواص ذلك الزمن كتب في اللحن، أما في زماننا فإن العامة لا تتحدث الفصحى حتى نقول إنّهم يلحنون في كلامهم، ولذلك نجد المصنفات تستهدف الصحفيين والإعلاميين والكُتّاب وغيرهم من المثقفين؛ لأنّهم هم من يتحدثون ويكتبون باللغة الفصحى، فمن الطبيعي أن يظهر اللحن في كلامهم، فأصبحت المؤلفات في زماننا تستهدف خاصة الناس وعزفت عن عامتهم .

وقد أثار انتباه الباحث خلال بحثه في تطور التأليف في الأخطاء اللغوية، الملاحظاتُ الآتية:

- التدوين في التصويب اللغوي قديم بقدم التدوين في علوم اللغة، وعدد كبير من أهل اللغة وعلمائها كانت لهم مصنفات في التصويب اللغوي، كالكسائي والفراء وأبي عبيدة والأصمعي وابن السكيت والمازني والسّجستاني وثعلب وابن فارس والعسكري والحريري والجواليقي وابن بري وابن منظور والصفدي والسيوطي وغيرهم، ومعظم هؤلاء العلماء لم تصلنا كتبهم في التصويب اللغوي، ولا زالت مفقودة.
- عدد كبير من الكتب التي صُنّفت في الأخطاء اللغوية استدراكٌ أو تكملةٌ أو ردٌّ على كتبٍ سابقة، فمثال الاستدراك والتكملة كُتُب (تمام الفصيح) لابن فارس و(فائت الفصيح) لأبي عمر الزاهد و(ذيل فصيح ثعلب) للبغدادي الذين استدركوا ما فات من كتاب (الفصيح) لثعلب، وأما بالنسبة للردود فقد كانت تلك الردود موجودةً في ثنايا

مسائل الأغلاط اللغوية المطروحة، دون تصنيف مستقل للرد في بداية التأليف في الأخطاء اللغوية، ثمّ تطور الأمر وأصبح العلماء يردُّون على سابقيهم بكتبٍ مستقلةٍ، مثل كتاب (المدخل إلى تقويم اللسان) الذي جاء ردًّا على الزبيدي في (لحن العوام) والصقليّ في (تثقيف اللسان)، وكذلك كتاب (عقد الخلاص في نقد كلام الخواص) لرضي الدين الحنبلي، الذي جاء ردًّا على الحريري في كتابه (دُرَّةُ الغوّاص في أوهام الخواص)، وفي عصرنا الحالي لم يقف الباحث على كتب جاءت للرد على كتبٍ أخرى في الأخطاء اللغوية، ولكن جاءت ردود العلماء على بعضهم في ثنايا كتبهم، فالزعبلاوي مثلًا تجده يعارض كثيرًا من سابقيه كإبراهيم اليازجي وأسعد داغر في ثنايا كتابه معجم أخطاء الكُتّاب.

- كما أّن العلماء صنفوا كتبا في تخطئة كلام العامة والخاصة، فقد ظهر– أيضًا– كتبٌ لتصحيح كلام العامة، ودفع الخطأ عنه، ككتاب (بحر العوام فيما أصاب فيه العوام) لرضي الدين بن الحنبلي، الذي صوب في كتابه ما كان يُتَوهّمُ أنه لحن في كلام العامة، ولكنّه جاء موافقًا للهجات العربية، وقد كَثُرَت المصنفات في تصويب كلام العامة من أهل مصر، ومن تلك المصنفات (دفع الإصر عن كلام أهل مصر) للشيخ يوسف المغربي (ت1019هـ)، و(القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب) لمحمد بن أبي السرور (ت1087هـ) و(أصول الكلمات العامية) لحسن توفيق العدل (ت1322هـ).

الفصل الأول

المرفوعات

المبحث الأول: جهود الزعبلاوي النحوية

لقد عثر الباحث خلال بحثه في كتاب الزعبلاوي على جهودٍ له في إحدى المسائل التي طرحها، وتقع ضمن باب المرفوعات في النحو، وفيما يأتي بيانٌ لهذه المسألة.

مسألة دخول (قد) بين كان وخبرها الفعل الماضي

أولًا: رأي الزعبلاوي

ذكر الزعبلاوي أنّ (كان) تدخل على الفعل الماضي[1]، وأنّ (قد) تدخل بينها وبين الماضي، فيقولون: (محمّد كان قد ربح الجائزة) مبيّنًا أنّ القدماء يجيزون هذا الاستخدام، رافضًا قول العدناني الذي يؤثر حذف (قد) بين (كان) وخبرها الفعل الماضي على إثباته، مبيّنًا أنّ الاستخدامين صحيحان على حدٍّ سواء، إثبات (قد) أو حذفها، ويذكر الزعبلاوي أنّ إضافة (قد) قبل الفعل الماضي بينها وبين (كان) يضيف معنيين، هما: تحقيق الماضي، وتقريبه من الحال[2]، وبالتّالي فإنّ إضافتها لم تكن عبثًا في هذه الصيغة[3].

ثانيًا: رأي القدماء

لم يتسنّ للباحث أن يطّلع على رأيٍ للقدماء حول مسألة دخول (قد) بين كان وخبرها الفعل الماضي، لكنّهم قد استخدموا هذه الصيغة في كلامهم، ومن العلماء الذين استخدموا هذه الصيغة في كلامهم؛ سيبويه الذي يقول: " **وإن كان قد جرى مجرى الفعل بعينه**"[4]، وأبو عمرو الشيباني يقول في كتاب الجيم: " **وقال: إنه لطليح سفر، وطليح عمل، وطلح سفر وطلح عمل**

---

(1) يُنوه الباحث إلى أنّ (كان) لا تدخل على الفعل الماضي كما ذكر الزعبلاوي، فهو فعل ناسخ يدخل على الجملة الاسمية، لكنّ الصواب أن يقول: تدخل كان على جملة اسمية خبرها فعلٌ ماضٍ .

(2) ما ذكره الزعبلاوي معنيين من معاني (قد) التي تدخل على الفعل الماضي، بينما ذكر لها المراديّ ثلاثة معانٍ، مع الماضي كما سيأتي في الصفحة التالية .

(3) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب ص532 .

(4) سيبويه، الكتاب 174/1 .

ودؤوب: إذا كان قد كلَّ"[1]، وابن جنّي الذي يقول: "**وإن كان قد زيد فيهِ ما ليس منه**"[2] وابن السرّاج الذي يقول: " **وإن كان قد أخر أحدهما**"[3]، وغيرهم الكثير من العلماء، أما عن المعنى الذي تضيفه (قد) عند دخولها على الفعل الماضي، فقد ذكر المراديّ أنّها تُضيفُ أحد ثلاثة معانٍ، وهي التوقُّع، والتقريب، والتحقيق[4].

ثالثًا: رأي المحدثين

من المحدثين الذين تناولوا هذه المسألة، مسألةَ جوازِ دخولِ (قد) من عدمه بين (كان) وخبرها الفعل الماضي، العدناني وصلاح الدين الزعبلاوي وأحمد مختار عمر، فأمّا الزعبلاوي فقد بيّن الباحث رأيه سابقًا، وأما العدناني فإنّه يجيز الوجهين: إثبات (قد)، وحذفها، لكنّه يفضّلُ حذفها للأسباب الآتية[5]:

- ورود الصيغة بحذف (قد) جاء أكثر في القرآن الكريم من إثباتها، فقد أُثبِتَت في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٨٥] وحُذِفت في أكثر المواضع كقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ ﴾ [الأنعام: ٣٥] .
- لم يعثر العدناني على الصيغة بإثبات (قد) في المؤلفات، إلا في المؤلفات التي ظهرت منذ مائة وخمسين عامًا، أي منذ عصر الترجمة عن الفرنسية.
- أنّ حذفَ (قد) أبلغُ من إثباتها؛ لأنّه أقل في عدد الكلمات.

يظنُّ الباحث أنّ العدناني لم يُوفَّق في سرده لهذه الحُجج، فالحُجَّة الأولى وهي قوله: (ورود الصيغة بحذف (قد) في القرآن الكريم أكثر من إثباتها، دليلٌ على أنّ حذف (قد) أفضل)، فهذا كلامٌ غير دقيق، بل إنّ ورود الصيغة في القرآن ولو لمرة واحدة دليلٌ كافٍ على فصاحتها التامة، وأنّها ليست أقلّ فصاحة من حذف (قد)، أما مسألة عدد المرات فهو أمر متعلق بالسياق لا أكثر، وأما الحجة الثانية وهي قول العدناني أنّه لم يعثر على الصيغة بإثبات (قد) إلا في

---

(1) الطّليح: هو الهزيل مع التعب والجوع، والشاهد في العبارة دخول (قد) على خبر (كان) الفعل الماضي (كلَّ). الشيباني، كتاب الجيم 206/2 .

(2) ابن جني، الخصائص 170/1 .

(3) ابن السرّاج، الأصول في النحو 436/1 .

(4) انظر: المراديّ، الجنى الدّاني ص259 .

(5) انظر: العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 591-592 .

الكتب الحديثة، فقد أثبت الباحث أنّ ذلك غير صحيح، فقد جاءت في كتابات القدماء كسيبويه والشيباني وغيرهما[1]، وأمّا الحجة الثالثة وهي قوله: (إن حذف (قد) أبلغ من إثباتها؛ لأنّه أقل في عدد الكلمات) فيردّ الباحث على ذلك بأنّ الإيجاز في موضعه أبلغ، والإطناب في موضعه أبلغ، فمسألة عدد الكلمات ونوعها يرجع إلى السياق للحكم على بلاغتها.

أمّا أحمد مختار عمر، فإنّه يجيز الوجهين على حدٍّ سواء دون تفضيل أحدهما على الآخر، فالاستخدامان فصيحان، فيقول: " **كان قد انتهى من عمله {فصيحة}، كان انتهى من عمله {فصيحة}**"[2].

ويميل الباحث إلى جواز دخول (قد) أو عدمه، دون تفضيل أحدهما على الآخر، وذلك لسببين هما:

- الأول: أنّ دخول (قد) أمرٌ مرتبط بالفعل لا بـ (كان)- حتّى وإن كان الفعل خبرًا لكان- فكان تدخل على الجملة الاسمية برمّتها، ولا شأن لها بالفعل، ولكنّ الخبر في هذه الصيغة جملة فعلية فعلها ماضٍ، ودخول (قد) على الفعل يضيف له معاني كالتقريب أو غيره.
- الثاني: لقد جاء مثل هذه الصيغة في الشعر الجاهلي، وذلك على لسان الشاعر مُحْرِز بن مُكَعْبَر الضَّبِّي الذي يقول[3]:

كأَنَّ دَنانِيراً على قَسِماتِهِمِ وإِنْ كَانَ قَدْ شَفَّ الوُجُوهَ لِقاءُ

وقد دخلت (قد) على خبر (كان) الفعل الماضي (شَفَّ) في البيت السابق.

الخلاصة

- جاءت هذه الصيغة في القرآن الكريم والشعر الجاهلي وكتابات العلماء قديمًا، وهذه كلها دلائلُ فصاحةٍ لهذه الصيغة، سواءٌ على سبيل الاحتجاج أو الاستئناس.
- اجتهد الزعبلاوي في القول بجواز دخول (قد) على خبر (كان) الفعل الماضي، ووافقه أحمد مختار عمر بجواز الوجهين دون تفضيل أحدهما، وقد كان جهده في هذه المسألة نتيجة لاعتراضه على رأي العدناني بتفضيل حذف (قد).

---

(1) انظر: الصفحة السابقة .

(2) عُمَر، معجم الصواب اللغوي ص956 .

(3) جاء البيت على لسانه في الزبيدي، تاج العروس 271/33 وابن منظور، لسان لعرب 478/12 .

المبحث الثاني: موافقات الزعبلاوي النّحوي

وافق الزعبلاوي العلماء في عددٍ من المسائل، فقد تنوعت موافقاته، فتارة كان رأيه موافقًا لجمهور العلماء قدماء ومحدثين، وتارة يوافق أحد العلماء الذي تفرّد بين العلماء في رأيه، ولم تكن موافقاته تخضع لميله لمدرسةٍ نحوية دون أخرى أو عالمٍ دون آخر، ولم تكن موافقاته مبنية على الحجة والدليل في هذا المبحث، بل كانت موافقات فقط، وفيما يأتي بيان لبعض المسائل التي وافق فيها الزعبلاوي غيره من العلماء.

المسألة الأولى: (ما) في (طالما) وأشباهه من الأفعال

تدخل (ما) على الفعل (طال) وأشباهه من الأفعال كـ (كثر) و(قلّ)، وللعلماء آراء في تقدير (ما) في هذا الموضع، وأكثر العلماء ذهب إلى أنّها كافة، وذهب البعض إلى أنّها مصدرية، ومنهم من ذكر أنّها قد تأتي كافة ومصدرية ويمكن تقديرها حسب السياق، وقد وافق الزعبلاوي رأي المرزوقي، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولًا: رأي الزعبلاوي

لقد تناول الزعبلاوي بالبحث كلمة (طالما) من جانبين في مسألتين منفصلتين:

الجانب الأول: الفعل (طالما) وما يشبهه من أفعال، تناوله من حيث رسمه وإعرابه، فالفعل يُكْتَبُ على وجهين: الأول أن تتّصل (ما) بالفعل فيُكتب هكذا (طالما)، والثاني: أن تنفصل (ما) عن الفعل فيُكتب هكذا (طال ما)، وفي الحالة الأولى تُقدّر (ما) كافةً للفعل فلا يأخذ الفعل فاعلًا، ويدخل على فعلٍ مثله، أما في الحالة الثانية فتُقدّرُ (ما) مصدرية وتعرب مع الفعل بعدها فاعلًا لـ (طال) وأشباهه، وقد اعترض الزعبلاوي على من يُقدّر (ما) بأنها فاعل للفعل (طال) في حال كونها مفصولة عن الفعل[1].

أما الجانب الثاني: فقد تناول الزعبلاوي (طالما) في مسألة أخرى بالبحث عن صحة استخدامها في موضع الظرف، والزعبلاوي يرفض ذلك[2].

---

(1) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب ص734 .

(2) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب ص734 .

ثانيًا: رأي القدماء

هناك ثلاثة آراء للقدماء في (طالما) وأشباهه من الأفعال التي تدخل عليها (ما)، وهي ثلاثة أفعال كما ذكر ابن هشام وهي: (طالما) و(كثرما) و(قلما)[1] ويوجد أفعال أخرى كـ شذّما وعزّما ذكرها غيره، وهذه الآراء كالآتي:

الرأي الأول: أنّ (ما) كافة في الأفعال (طالما) و(قلما) و(كثرما)- وهو رأي **سيبويه** وجمهور النحاة- ومعنى كافة أنها كفتها عن العمل فأصبحت لا تتطلب فاعلًا، يقول **سيبويه:**" **ومن تلك الحروف: ربما وقلّما وأشباههما، جعلوا ربّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيؤوها ليذكر بعدها الفعل، لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى (ربّ يقول) ولا إلى (قلّ يقول) فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل**" [2]، ويفهم الباحث من كلام سيبويه أمرين:

- أولهما: أنّ (ما) كافة كفّت (رُبّ) – وهي حرف جر شبيه بالزائد[3]- و(قلّما) – وهو فعل – وأشباههما عن العمل، بأن جعلت كلًا منها يدخل على فعل، وهذا لا يجوز فيها من دون (ما) الكافة، فـ (ربّ) لا تدخل إلا على الاسم، ولما دخلت عليها (ما) سمحت لها بالدخول على الفعل، وكذلك (قلّ) وأشباهه من الأفعال (طال) و(كثر) وغيرها، لا تدخل على الفعل ويفترض بها أن تتطلّب فاعلًا، ولمّا دخلت (ما) على هذه الأفعال كفتها عن طلب الفاعل، وأخلصتها بالدخول على الفعل، فنقول: (ربما يقول) و(قلما يقول) وهذا لا يجوز من دون (ما) .

- ثانيهما: أنّ (ما) جاءت لتساعد على إخلاص (ربّ) و(قل) وأشباههما للفعل، وهناك سبب يدعو لدخول (ما) أو عدم دخولها على (ربّ) و(قلّ) وأشباههما، فسيبويه يبيّن سبب دخول (ما) بقوله: (لأنّه لم يكن لهم سبيل إلى (ربّ يقول) ولا إلى (قلّ يقول) فألحقوهما (ما)

---

(1) ذكر ابن هشام أن العلة في كفها عن العمل بعد دخول (ما) عليها مشابهتها لـ (رب)، انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 67/4.

(2) سيبويه، الكتاب 115/3 .

(3) هي عند البصريين حرف، أما الكوفيون والأخفش فيعدّونها اسمًا، كما ذكر المراديّ، انظر: المراديّ، الجنى الدّاني 438-439، كما أنّ (ربّما) قد تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، وهذا مذهب المُبَرِّد والزّمخشري، على خلاف سيبويه والجمهور الذين يقولون إنّ (ربّ) إذا كُفّت بـ (ما) لا يليها إلا الجملة الفعلية، انظر: المراديّ، الجنى الدّاني 456 .

وأخلصوهما للفعل)، وهذا يعني أنّ (ربّ) و(قلّ) وأشباههما ألحقت بهم (ما) لتساعد في كفّهم، فـ(ما) الكافة وسيلة، ويوجد سبب لدخول (ربّ) و(قلّ) وأشباههما على الفعل و(ما) ساعدت في ذلك؛ إذن فما هذا السبب؟ السبب في ذلك أنّ الفعل (قلّ) شابه حروف النفي، ذكر ذلك ابن جنّي بقوله:" **وعلى نحوٍ من هذا قالوا: قلّما يقوم زيدٌ؛ فكفُّوا (قلّ) بـ (ما) عن اقتضائها للفاعل، وجاز عندهم إخلاء الفعل من الفاعل لِمَا دخله من مشابهة حروف النّفي**"[1]؛ أي أنّ سبب إخلاء الفعل من الفاعل مشابهته لحروف النّفي[2]، فعندما يقول قائل: (قلّما يقوم زيدٌ) فمردّ ذلك: لا يقوم زيدٌ، كما يذكر ابن جنّي ويؤيده في القول السيوطي، بقوله:" **ويُكفّ عنه بـ(ما) الكافة، فلا يليها غير فعل اختيارًا، ولا فاعل لها لإجرائها مجرى حروف النّفي، نحو: قلّما يقوم زيدٌ**"[3]، لكنّ الباحث يظنّ أنّ المسألة ليست كذلك لسببين:

- الأول: أنّ السيوطي ذكر أنّ الفعل (قلّ) يستخدم للنّفي المحض قبل دخول (ما) الكافّة عليه، فيقول:" **قلَّ للنفي المحض، فترفع الفاعل متلوًا بصفة مطابقة له نحو: قلّ رجلٌ يقول ذلك، وقلّ رجلان يقولان ذلك، بمعنى ما رجل**" [4] فـ (قلّ) جاءت– هنا– للنّفي، وقد تلاها الفاعل– كما ذكر السيوطي– فكيف يكون إجراء (قلّ) مجرى حروف النّفي سببًا لإخلائها من الفاعل؟ وقد جرت مجرى حروف النّفي وتلاها الفاعل في: (قلّ رجلٌ يقول) بمعنى: ما رجل.

- الثاني: إذا كانت (قلّما) تخلو من الفاعل وتُكفّ بـ (ما) لإجرائها مجرى حروف النّفي، فماذا نقول في أشباه (قلّما): (طالما) و(كَثُر ما) وغيرهما، وقد خلت من الفاعل، وهي لم تجرِ مجرى حروف النّفي، ولها حُكمُ (قلّما) نفسُه كما ذكر العلماء.

---

(1) ابن جني، الخصائص 124/2 .

(2) الأمر ليس مقتصرًا على الفعل والفاعل، فالمبتدأ – أيضًا– يخلو من الخبر إذا شابه المبتدأ حروف النّفي، ذكر ذلك ابن جنّي، بقوله" **كما بَقَّوْا المبتدأ بلا خبر في نحو هذا من قولهم : أقلُّ امرأتين تقولان ذلك لمَّا ضارع المبتدأ حرف النفي . أفلا ترى إلى أُنسِهِم باستعمال القِلّة مقارِنة للانتفاء**". ابن جني، الخصائص 124/2 .

(3) السيوطي، همع الهوامع 21/5 .

(4) السيوطي، همع الهوامع 21/5 .

وقد وافق سيبويه في رأيه كلٌ من **ابن السرّاج**[1] **(ت316هـ) وأبو جعفر النّحاس**[2] **(ت338هـ) وأبو علي الفارسي**[3]**(ت377هـ) وابن جني**[4] **(ت392هـ) والأعلم الشنتمري**[5] **(ت476هـ) وابن الشجري**[6] **(ت542هـ) وابن يعيش**[7] **(ت643هـ) وابن عصفور**[8] **(ت669هـ) وابن هشام**[9] **(ت761هـ) والسيوطي**[10]**(ت911هـ)**، ومن هؤلاء العلماء أيضًا **المبرد**[11] **(ت286)**، وإن كان كل من ابن الشّجري [12] وابن هشام[13] والبغدادي[14] قد ذكر أنّ المبرد يذهب إلى أنّ (ما) زائدة في مثل هذا الموضع إلا أنّ كلامهم غير صحيح، فعند الرجوع إلى كتاب المقتضب للمبرد يتبين لنا أنّه يعُدُّ (ما) كافة، وقد أشار إلى هذا محقق

---

(1) انظر: البغدادي، خزانة الأدب 228/10 .

(2) انظر: البغدادي، خزانة الأدب 227/10 .

(3)انظر: الفارسي، إيضاح الشعر 105–106، والكَفَوي، الكليات 586 وقد جاء في خزانة الأدب للبغدادي ما يُنسَبُ للفارسي خلاف ما ورد في كتابه، فنُسِب له أنّ هذه الأفعال حكمها أن تقتضي الفاعل ولا تخلو منه، مستشهدًا على ذلك بأنّ الظرف (عند) يبقى على عمله ولا يُكفّ حتى بعد دخول (ما) عليه، فيكون عمله قبل دخولها وبعد دخولها، وذلك كقول المِرار الأسديّ:

أعلاقةً أمَّ الوَلِيدِ بَعدَمَا أَفْنَانُ رأسِكَ كالثغامِ المُخلِسِ

فـ (بعدَ) مُنتصَبٌ بما نصب به المصدر الذي هو علاقةً، فكذا ينبغي أن يكون الفعل على ما كان عليه قبل دخول هذا الحرف من اقتضائه للفاعل وإسناده إليه، هذا كلام أبي علي كما يزعم البغدادي، لكنّ البغدادي يردّ عليه بأنّ كلامه يشهد عليه لا له، ذلك أنّ الكلام في طلب المعمول لا في طلب العامل، والمعمول لـ (بعدَ) بالإضافة مفقودٌ لوجود مانع وهو الكفّ. انظر: البغدادي، خزانة الأدب 230/10–231 .

(4) انظر: ابن جني، الخصائص 167/1–168 124/2 .

(5) انظر: البغدادي، خزانة الأدب 228/10 .

(6) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري 567/2 .

(7) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 69/5، والبغدادي، خزانة الأدب 228/10–229 .

(8) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر ص202 والبغدادي، خزانة الأدب 228/10 .

(9) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 259/6 .

(10) السيوطي، همع الهوامع 21/5 .

(11) انظر: المُبرّد، المقتضب 222/1، 54/2 .

(12) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري 567/2 .

(13) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 70/4 .

(14) انظر: البغدادي، خزانة الأدب 227/10 .

المقتضب الشيخ محمد عضيمة [1]، يقول المبرد:" **وكذلك (قل) تقول: قل رجل يقول ذلك، فإن أدخلت (ما) امتنعت من الأسماء وصارت للأفعال، فقلت: قلمّا يقوم زيد، ومثل هذا كثير**"[2]، وقد ذكر المبرد ذلك عند حديثه أن (ما) على ضربين، أحدهما: أن تكون زائدة للتوكيد، فلا يتغير الكلام بها عن عمل ولا معنى، والثاني: أن تكون (ما) كافة[3] وهي التي منعت الفعل والحرف من العمل، وقد نقل البغدادي قوله: إنّ المبرد يقول: إنّ (ما) زائدة عن النّحاس، فقد جاء في الخزانة:" **قال النّحاس: أخبرنا عليّ بن سليمان عن محمد بن يزيد المُبَرِّد، أنّه خالف سيبويه في هذا وجعل (ما) زائدة، وقدّره: وقلّ وصالٌ يدوم على طول الصدود**"[4]، ولم يجد الباحث في شرح أبيات سيبويه للنّحاس ما قيل إنّ النحاس نقله عن علي بن سليمان عن المبرد بخصوص زيادة (ما) في هذا الموضع[5]، وقد وجد الباحث ذلك عند ابن الشجري، الذي يقول في الأمالي: " **فقال المبردّ: (ما) زائدة والفعل مرتفعٌ بعدها بـ(قَلّ)**"[6]، وبذلك يكون كلام ابن الشجري الأقرب زمنًا للمبرد الذي نسب له زيادة (ما) بعد (قلّ)، ومع أنّ النحاس أقرب زمنًا، إلا أنّ الباحث لم يجد في شرحه ما نُسِبَ إليه، ويكون الباحث بذلك قد كشف عن نحوي آخر – غير ابن هشام والبغدادي– نسب إلى المبرد رأيًا لم يصدر عنه.

وقد جاء في الشعر بيتٌ خالف القاعدة ودخل فيه الفعل المكفوف بـ(ما) على الاسم وهو قول الشاعر[7]:

---

(1) انظر: المبرد، المقتضب 222/1 حاشية 1 .

(2) المبرد، المقتضب 54/2 .

(3) لم يسمّها المبرد (كافة) لكن معنى كلامه يخبرنا بذلك، فيقول عن (ما) في الحالة الثانية التي ليست للتوكيد:" **ونظيرهما قولك: إنما زيد أخوك، فمنعت (ما) إنّ عملها**" فقوله: منعت يعني كفتها عن العمل أي أن (ما) كافة، ثم يذكر المواضع الأخرى التي تمنع فيها (ما) ما تدخل عليه عن العمل، فيقول: وكذا (عند) وكذا (رب) وكذا (قل) ويختم بقوله: ومثل هذا كثير، انظر: المبرد، المقتضب 53/2–54 .

(4) البغدادي، خزانة الأدب 227/10 .

(5) انظر: النّحاس، شرح أبيات سيبويه ص171 .

(6) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري 567/2 .

(7) نسبه سيبويه إلى عمر بن أبي ربيعة ونسبه الأعلم الشنتمري إلى المرّار الفقعسي، انظر: سيبويه، الكتاب 115/3، المبرد، المقتضب 222/1، ابن جنّي الخصائص 143/1–257، ابن عصفور ضرائر الشعر 202.

صَدَدتِ فَأَطوَلتِ الصُّدودَ وَقَلَّما وِصَالٌ عَلى طُولِ الصُّدودِ يَدومُ

وهو عند **سيبويه** ضرورة تجوز في الشعر[1]، وقد اختلف العلماء في تأويل الاسم المرفوع بعد (قلّما) وهو(وصالٌ)، فوجد الباحث في ذلك ثلاثة آراء:

- الأول: أنّ (وصالٌ) فاعل مُقدّم للفعل (يدوم)، وقد جاز لضرورة الشعر[2]، وهذا مذهب **ابن عصفور**[3] و**الأعلم الشنتمري**[4].

- الثاني: أنّ (وصال) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده (يدوم)، وهذا رأي **ابن يعيش**[5] و**ابن هشام**[6]، وعلّة ذلك عند ابن يعيش أنّ الفعل تأخر عن الفاعل، وهذا لا يجوز؛ ولذلك رفع (وصال) بفعل مقدّر قبله يفسره (يدوم).

- الثالث: أنّ (وصالٌ) فاعل مرفوع لفعل محذوف تقديره (يكون)، فكأنّه قال: وقلّما يكون وصالٌ يدوم على طول الصدود، وهذا رأي **ابن السرّاج**[7].

وبالنسبة إلى رأي سيبويه في تأويل الاسم المرفوع بعد (قلّما) فقد كان محلّ خلاف بين النحاة، فمن النّحاة من ذهب إلى أنّ سيبويه يقدر (وصال) فاعلًا مقدمًا لـ (يدوم)، ومنهم من اعترض على ذلك كابن السّيد الذي قال: إنّ سيبويه يقصد أنّ وصال فاعل لـ (يدوم) مُقدّم مُضمر، مستدلًا على ذلك بأنّ البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل لا في شعرٍ ولا نثر،

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 115/3.

(2) البصريون لا يجيزون تقديم الفاعل على عامله، أما الكوفيون فيجيزون ذلك، انظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 77/2 .

(3) يقول ابن عصفور تعليقًا على هذا البيت:" **يريد: وقلّما يدوم وصالٌ على طول الصدود، ففصل بين (قلّما) والفعل بالاسم المرفوع وبالمجرور**" ابن عصفور، ضرائر الشعر 202 والبغدادي، خزانة الأدب 228/10 .

(4) انظر: البغدادي، خزانة الأدب 228/10 .

(5) يقول ابن يعيش:" **فلا يجوز رفع (وصال) بـ (يدوم) وقد تأخر عن الاسم، ولكن يرتفع بفعل مُقدّر يفسره (يدوم) وتفسيره: قلما يبقى وصال، ونحوه مما يفسره (يدوم)، ولا يرتفع بالابتداء لأنه موضع فعل**" ابن يعيش، شرح المفصل 69/5، وانظر: البغدادي، خزانة الأدب 228/10–229 .

(6) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 259/6 .

(7) انظر: البغدادي، خزانة الأدب 228/10، وابن هشام، مغني اللبيب 69/4 .

وقيل: إن تقديم الاسم كان من باب إنابة الجملة الاسمية مناب الفعلية، فتكون (وصال) مبتدأ[1].

وقد استمر هذا الخلاف في تأويل كلام سيبويه إلى النحاة المحدثين، فقد أشار محقق الكتاب عبد السلام هارون إلى أنّ سيبويه يقدر (وصال) فاعلًا مُقدّمًا لـ (يدوم)[2]، فيما ذهب شوقي ضيف إلى أنّ سيبويه يقصد أنّ (وصال) فاعل لـ (يدوم) مقدر محذوف قبله[3].

ويظنّ الباحث أنّ سيبويه كان يقصد بـ (يجوز تقديم الاسم في الشعر) أنّ وصال فاعل مقدّم لـ (يدوم)؛ لأنّه قال في موضع :" **وإنما الكلام وقلّما يدوم وصالٌ**" [4]، وبهذا عرفنا أنّ (وصال) فاعل وليست مبتدأ، وقال في موضعٍ آخر:" **وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم**"[5]، وبهذا يقصد أنّ (وصال) قد تقدمت على (يدوم)، وبالرد على من يقول: إنّ (وصال) فاعل لمحذوف يفسره المذكور بعده، يظنّ الباحث أنّ سيبويه لا يقصد ذلك؛ لأنّ تقدير فعل محذوف يجوز في الشعر وغير الشعر، بينما سيبويه قصر جواز تقدم الاسم (وصال) على ضرورة الشعر، لكنّ البصريين لا يجيزون تقدم الفاعل بأي حالٍ من الأحوال على عامله، وربما لذلك استخدم سيبويه عبارة (تقديم الاسم)، ولم يستخدم (تقديم الفاعل)، وكأنّه كان مترددًا، فكأنّ هذا الشاهد جاء معارضًا لرأي البصريين[6]، فحاول سيبويه أن يبطن كلامه ولا يظهره، فلا يريد أن يقول: إنّ الفاعل تقدّم على غير المعهود عند البصريين، فترك العلماء من بعده في حيرة من أمرهم في تأويل كلامه.

---

(1) ذكر هذه الآراء البغدادي في خزانة الأدب، انظر: البغدادي، خزانة الأدب 229/10 .

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 115/3 الحاشية 3 .

(3) انظر: شوقي ضيف، تيسيرات لغوية ص33 .

(4) سيبويه، الكتاب 31/1.

(5) سيبويه، الكتاب 115/3.

(6) يوجد شاهد معارض لرأي البصريين، استشهد به الكوفيون على جواز تقدم الفاعل على عامله، وهو قول الزَّبَّاء: **مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا** ، ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 71/2 .

الرأي الثاني: ما مصدرية وهي مع الفعل (المصدر المؤول) فاعل (قلّ) و(طال) و(كَثُر)، ولم يُنسب هذا الرأي لأحدٍ من العلماء قديمًا، وجاء في مغني اللبيب وخزانة الأدب قولهم: يزعم بعضهم أنّ (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة[1].

وقدّ ردّ **ابن خلف (ت 487هـ)** على أصحاب هذا الرأي؛ ورفض أن تكون (ما) مصدرية لسببين، هما[2]:

- أنّ (ما) معرفة، و(قلّ) تطلب نكرة لا معرفة.
- أنّ (ما) المصدرية تدخل على الماضي والمستقبل، وهي مع (قلّ) لا تدخل إلا على المستقبل.

الرأي الثالث: جواز الوجهين أن تكون (ما) كافّة أو تكون مصدرية وهي مع الفعل بعدها الفاعل، وعندما تكون كافّة تُكتَب متّصلة مع الفعل، هكذا (قلّما وطالما وكَثُرما ،، إلخ) أما إن كانت مصدرية فتكتب منفصلة عن الفعل قبلها، هكذا (قلّ ما وطال ما وكثر ما،، إلخ) وهذا قولُ **المرزوقي** [3] **(ت421هـ)**، وقد وافقه في ذلك **أبو البقاء الكَفَوي**[4] (ت1094هـ) من المتأخرين.

ثالثًا: رأي المحدثين

انقسم المحدثون في تقدير (ما) المتّصلة بالفعل (طال) إلى ثلاثة أقسام:

- **الأول:** أنّ (ما) كافة للفعل عن العمل وأخلصته للدخول على فعل بعده، واختار هذا الرأي الشيخ **مصطفى غلاييني** (ت1945م) الذي يقول:" **ومثل: (قلّما) في عدم التّصرف (طالما وكثرما، وقَصُرما وشذّما) فإن (ما) زائدة فيهنّ للتوكيد، كافّة لهن عن العمل، فلا فاعل لهنّ، ولا يليهنّ إلا فعل، فهنّ كـ (قلّما)**"[5]، غير أنّه يلمّح إلى إمكانية

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 71/4، والبغدادي، خزانة الأدب 227/10 .
(2) البغدادي، خزانة الأدب 227/10 .
(3) انظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة 234-235-505-506-618 .
(4) انظر: الكَفَوَي، الكليات 732 .
(5) الغلاييني، جامع الدروس العربية 58/1 .

صحة الرأي الذي يقول: إنّ (ما) قد تكون مصدرية في بعض المواضع، لكنّه يختار الرأي الأول وهو أن (ما) كافّة للفعل.

- **الثاني:** أنّ (ما) مصدرية، واختار هذا الرأي **عباس حسن**[1] (ت1978م)، إذ يرى أنّ اعتبار (ما) مصدرية أفضل من اعتبارها كافّة، ويذكر السبب لتفضيله اعتبار (ما) مصدرية، بقوله:" **وإنّما كان هذا الرأي أفضل؛ لأنّه يوافق الأصل العام الذي يقضي لأن يكون لكل فعل فاعل أصلي؛ فلا داعي لإخراج هذه الأفعال من نطاق ذلك الأصل**"[2] فـ (ما) مصدرية أفضل منها كافّة؛ لأنّها لا تخرج الفعل عن أصله فيتطلّب فاعلًا – هو المصدر من (ما) والفعل– أمّا اعتبارها كافّة فيخرجُ الفعل عن أصله، ويؤيده في ذلك **سعيد الأفغاني (ت1997م)**[3].

- **الثالث:** جواز الوجهين أن تكون (ما) كافّة أو تكون مصدرية وهي مع الفعل بعدها الفاعل، وعندما تكون كافّة تُكتَب متّصلة مع الفعل، هكذا (قلّما وطالما وكَثُرما ،، إلخ) أما إن كانت مصدرية فتكتب منفصلة عن الفعل قبلها، هكذا (قلّ ما وطال ما وكثر ما،، إلخ) وقد ذهب إلى ذلك كلٌ من صلاح الدين الزعبلاوي [4] والدكتور مسعد زياد (ت2014م)[5].

ويميل الباحث إلى رأي المرزوقي ، وهو جواز أن تأتي (ما) في (طالما) وما يشبهه من أفعال على الوجهين كافة ومصدرية؛ وذلك لأنّه يمكن تقديرها كافة في شواهد ويمكن تقديرها مصدرية في شواهد[6] أخرى– وإن كانت الكافة أكثر ورودًا– وربّما لهذا لم ينتبه لها القدماء؛

---

(1) لكنّ عباس حسن – مع احتفاظه برأيه– يشير إلى أنّ الرأي الذي يفضله اللغويون اعتبار (ما) كافة، انظر النحو الوافي 72/2 .

(2) حسن، النحو الوافي 72/2 .

(3) الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية ص14 .

(4) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب ص374 .

(5) فلسطيني من مواليد دير البلح عام 1947 وله عدد من المؤلفات في النحو والصرف، من بينها الموسوعة الميسرة في النحو والصرف والإعراب، انظر: زياد، موقع اللغة العربية .

(6) لقد أورد المرزوقي في شرحه للحماسة شواهد للنوعين الكافة والمصدرية، ومثال المصدرية قول لبيد:

قَلَّ ما عرَّسَ حتّى هِجْتُهُ بالتَّباشِيرِ من الصُّبْحِ الأوّلِ

فـ (ما) مصدرية في البيت السابق، والمعنى قلّ تعريس الفتى، وليس المقصود نفي التعريس عنه، انظر: المرزوقي، شرح ديون الحماسة –235–505–506–618 .

لأنّه نَدَرَ أن تأتي في كلام العرب مصدرية وخاصّةً الشعر، والشعر كان المصدر الأول لاحتجاج القُدماء .

الجانب الثاني: رأي النحاة في استعمال (طالما) في موضع الظّرف

لم يجد الباحث ما يشير إلى تناول النُّحاة قديمًا لجواز استعمال (طالما) في موضع الظّرف من عدمه، أمّا الزعبلاوي فيرفض استخدام (طالما) في موضع الظرف، فيقول:" **ويخطئ الكُتّاب حين يقولون: (لا بدّ من اجتهادك طالما عزمت على النّجاح)، فيجعلون (طالما) في موضع الظّرف، وصوابه: (لا بدّ من اجتهادك ما دمت قد عزمت على النّجاح) والخطأ في هذا شائع وكثير**"[1]، فالزعبلاوي لا يجيز استخدام طالما في مثل هذا المعنى، ويؤيده في ذلك محجوب موسى[2] وأحمد مختار عمر مُعلِّلًا ذلك بأنّه معنىً لا يتناسب مع التركيب اللُغوي للجُملة[3]، ومكي الحسني[4]، ولقد وجد الباحث في أحد المعاجم الإلكترونية ما ينسب إلى معجم الرائد أنّ من معاني (طالما) هو (ما دام) و(ما بقي) وذلك بقوله:" **(طالما): (ما دام) (ما بقي): (ستبقى ناجحًا طالما بقيت على اجتهادك)**"[5]، لكنّ الباحث عاد إلى معجم الرائد لجبران مسعود ولم يجد ذلك فيه.

ويميل الباحث إلى جواز استخدام (طالما) في موضع الظرف، إذ القرينة المعنوية تسمح بذلك، فـ (ما دام) ليست للظرفية بحد ذاتها وإنّما هي بمعنى ما بقِيَ وما استمرّ، فكما أجازوا (ما دام) للظرفية، فليس من الخطأ استخدام (طالما) للظرفية، خاصةً أنّ القرينة المعنوية تسمح بذلك.

الخلاصة

- وافق الزعبلاوي رأي المرزوقي من القدماء في قوله بجواز أن تكون (ما) كافة أو مصدرية، وعارض جمهور العلماء ممن قال بأنّ (ما) تأتي كافة فقط.

---

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 735 .

(2) انظر: موسى، تطهير اللغة من الأخطاء الشائعة ص9 .

(3) انظر: عُمر، معجم الصّواب اللغوي 503 .

(4) انظر: الحَسَني، نحو إتقان الكتابة باللغة العربية العلمية 142-143 .

(5) معجم المعاني الإلكتروني انظر الرابط: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7

- نسب البغدادي لأبي علي الفارسي كلامًا يعارض ما جاء في كتابه، فقد ذكر البغدادي أنَّ أبا علي يعتبرُ (ما) فاعلًا، بينما هو يعتبرها كافة كما جاء في كتابه الإيضاح.

- ذكر ابن هشام والبغدادي أنّ المبرد اعتبر (ما) زائدة وهو كلام غير صحيح بالرجوع إلى كتابه، فالمبرد يذهب إلى أنّها كافة.

- كشف الباحث عن عالم آخر– غير ابن هشام والبغدادي وأقدم منهما زمنًا– نَسَبَ إلى المبرّد اعتباره لـ (ما) في (قلّما) زائدة، وهذا الكلام ثبت بطلانه، والعالم هو ابن الشجري في أماليه.

المسألة الثانية: نون الوقاية [1]

وهي النّون التي تلحق الفعل واسم الفعل والحرف، إذا اتّصل بياء المتكلم، وسميت نون الوقاية؛ لأنّها تقي آخر الفعل من الكسر عند اتّصاله بياء المتكلم، كقولهم: (يُكَلّمُنِي) فالنّون منعت كسر الميم، والسؤال هنا، ما مصير نون الوقاية إذا اجتمعت بنون أخرى كنون الأفعال الخمسة؟ وفيما يأتي بيان ذلك:

أولًا: رأي الزعبلاوي

ذكر الزعبلاوي أنّ نون الوقاية إذا اجتمعت مع نون الرفع في الكلمة، كقولنا: (تشكرونَنِي) فلها ثلاث حالات، هي[2]:

1– أن تُفك النونان عن بعضهما، فتُفتح الأولى وتُكسر الثانية، فنقول: (تَشكُرونَنِي).

2– أن تُدغم النّونان إحداهما في الأخرى، فتصبحان نونًا واحدة مُشدّدة، فنقول: (تَشكُرونّي).

---

(1) نون الوقاية هي تسمية البصريين، و نسب العُكبَري إلى الكوفيين تسميتهم لها نون العماد، انظر: العُكْبَري، اللباب في علل الإعراب والبناء 483/1، وتُسمّى نون العماد؛ لأنّها عمّدت الفعل أي أهّلته لوقوع الياء بعده، انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 286/4 الحاشية 3.

(2) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب ص591 .

3- أن تُحذف إحدى النّونين وتبقى الأخرى، فنقول: (تَشكُرونِي).

وبالنّسبة للنّون المحذوفة في الحالة الثالثة، فقد اختلف العلماء في تقديرها: أَهِي نون الرفع أم نون الوقاية؟ لكنّ الزعبلاوي لم يُعلِّق على ذلك.

ثانيًا: رأي القدماء

ذهب القدماء إلى أنّ لنون الوقاية إذا اجتمعت بنون الرفع ثلاث حالات، وهي: الفكُّ، والإدغام، وحذف إحدى النّونين[1]، كما ذكر الرّضِيّ[2] وابن هشام[3] والسيوطي[4]، وفي الحالة الثالثة، وهي الحذف فقد اختلف القدماء في النّون المحذوفة، أهي نون الرفع أم نون الوقاية، فذهب سيبويه ورجّحه ابن مالك وابن هشام إلى أنّ المحذوف هي نون الرّفع، وذهب المبرد والسيرافي وأبو علي الفارسي وابن جنّي إلى أنّ المحذوف نونُ الوقاية[5]، وكل فريقٌ كان له حججه[6].

(1) اتّسعت القراءات القرآنية للأوجه الثلاثة. انظر: الإسْتِرَاباذي، شرح الرّضي 52/3، وابن هشام، مغني اللبيب 288/4 .

(2) انظر: الإسْتِراباذي، شرح الرّضي على الكافية 52/3 .

(3) ابن هشام، مغني اللبيب 287/4-288 .

(4) السيوطي، همع الهوامع 177/1 .

(5) ابن هشام، مغني اللبيب 288/4،395/6-396، والسيوطي، همع الهوامع 177/1.

(6) فمن اختار نون الرفع للحذف، ذكر الحجج الآتية: أنها قد تحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك في نون الوقاية، وحذف ما عُهِد حذفه أولى، ولأنها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا في نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗ ﴾[البقرة:67] و﴿وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ ﴾ [الأنعام:109] في قراءة من يسكن، ولأنها جزء كلمة ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء أسهل، ولأنه لا يحتاج إلى حذف آخر للجازم والناصب ولا تغيير ثان بكسرها بعد الواو والياء، ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج إلى الأمرين، أما من اختار نون الوقاية للحذف، فاحتجّ بالآتي: لأنها لا تدل على إعراب فكانت أولى بالحذف ولأنها إنما جيء بها لتقي الفعل من الكسر وقد أمكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها أولى ولأنها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل، انظر: السيوطي، همع الهوامع 177/1.

ثالثًا: رأي المحدثين

ذهب المحدثون إلى ما ذهب إليه القدماء في جواز الأوجه الثلاثة – الفكّ والإدغام والحذف– إذا اجتمعت نون الوقاية مع نون الرفع، ذكر ذلك أحمد تيمور باشا[1] (ت 1930هـ) وعبّاس حسن[2] ومحمد عيد[3] ، وذهب محمد عيد إلى أنّ النّون المحذوفة هي نون الرّفع، لا نون الوقاية[4]، أمّا عباس حسن فاختار تأويلًا لم يذكره أي من القدماء –حسب اطّلاع الباحث– فإذا كان الفعل مرفوعًا كانت النون المحذوفة هي نون الوقاية، وإذا كان الفعل منصوبًا أو مجزومًا، كانت النّون المحذوفة هي نون الرّفع[5]، وعلَّل عباس حسن ذلك بقوله: إنّ هذا التأويل يساير القواعد العامّة[6].

ويميل الباحث إلى رأي سيبويه، الذي يقول: إنّ النّون المحذوفة هي نون الرّفع، مؤيدًا الحجج التي اختارها أصحاب هذا الرأي، ويضيف إليها ما يظنُّ الباحث أنّها حجة أخرى، وهي: إذا اعتبرنا أنّ النون المحذوفة هي نون الوقاية، ففي حالة نصب وجزم الفعل فنون الوقاية محذوفة أصلًا، فكيف تحذف مرتين؟ أمّا أن نحدِّد المحذوف مسايرة للقواعد العامة، كما ذكر عبّاس حسن فلا يميل الباحث إلى ذلك، ويرى أنّ ما ذهب إليه سيبويه أفضل وحُجَجُه مقنعة.

الخلاصة

- إذا اجتمعت نون الوقاية مع نون الرّفع، جاز فيهما ثلاثة أوجه، وهي: الفكّ أو الإدغام أو حذف إحدى النّونين.
- لم يضف الزعبلاوي جديدًا للمسألة فوافق القدماء والمحدثين.

---

(1) انظر: تيمور، السماع والقياس 89 .

(2) انظر: حسن، النحو الوافي 284/1 .

(3) انظر: عيد، النّحو المُصفّى ص82 .

(4) انظر: عيد، النحو المصفى ص82 .

(5) انظر: حسن، النحو الوافي 284/1 .

(6) يكون التأويل مسايرًا للقواعد العامة بوجود نون الرفع إذا كان الفعل مرفوعًا، وإذا كان منصوبًا أو مجزومًا فيُمنع وجودها؛ فتُقدّر هي المحذوفة.

- سُجِلَ اجتهاد لعبّاس حسان في تقديره للنّون المحذوفة – في حالة الحذف– إذا اجتمعت نون الوقاية ونون الرفع، حسب الحالة الإعرابية للفعل.

- لا يؤثر طرح هذه المسألة على قضية التصويب اللغوي، والفائدة من قراءتها تعود على المختصين.

المسألة الثالثة: مسألة (لا بد وأن)

يكثر في كلام الكُتّاب قولهم (لا بدّ) بصيغٍ مختلفةٍ، فتارة يقولون: (لا بّد أن) وتارةً يقولون: (لا بدّ وأن) وتارةً: (من كلّ بدٍّ) ، والزعبلاوي لا يرى مشكلة في الصيغتين الأولى والثانية، بينما يرى الخطأ في الصيغة الثالثة، وفيما يأتي يتناول الباحث كل صيغة من الصيغ، موضحًا رأي الزعبلاوي وغيره من الباحثين الذين عرضوا لهذه المسألة:

أولًا: الصيغة الأولى: (لا بّد أن) يرى الزعبلاوي أن هذه الصيغة صحيحة، وأن الأصل فيها أن تُسبق (أن) بحرف جر لكنه جاء محذوفا، فيقول: " **تقول: (لا بدَّ أن تأتي)، وقولك هذا على حذف الجار والأصل فيه، لا بدّ من إتيانك؛ أي لا فراق منه، ولا: نافية للجنس، وبدّ: اسمها، والجار والمجرور خبرها** "[1] ويستشهد الزعبلاوي على اطراد حذف الجار قبل (أنّ) المشدّدة و(أن) الخفيفة بأقوال العلماء الذين وضحوا ذلك، يقول الزعبلاوي: " **أمّا حذف الجار قبل (أن) فإنه قياس مُطّرد، وكذلك هو قبل (أنّ) المُشدّدة وقد نصت على ذلك كتب اللغة كـ (المُفَصَّل) للزمخشري، و(المغني) لابن هشام وسواهما، فأنت تقول: (لا شكّ أنك عالمٌ) و(لا بدّ أنك ذاهبٌ) و(لا محالة أنك آتٍ) و(لا جَرَمَ أنك عظيم) وأصل الكلام إذا قلته بذكر الجار ومصدر الفعل: لا شكّ في علمك، ولا بدّ من ذهابك، ولا محالة من إتيانك، ولا جرم من عظمتك، كما فصّله المرادي في كتابه الجنى الداني في حروف المعاني**"[2] فالعبارات السابقة تحتوي على مصادر مؤولة، كلٌ منها مسبوق بحرف جر محذوف، وإذا تحولت هذه المصادر المؤولة إلى صريحة ظهر حرف الجر، ومعنى قولهم: (إنّ حذف حرف

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب ص40–41 .

(2) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 41 .

الجر قبل (أن) قياس مطّرد) أن ذلك الحذف جاء في لغة العرب بكثرة، أما لو كان الحذف شاذًّا فإنه يسمى حذفًا سماعيًا كقول جرير[1]:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ ولم تَعُوجُوا كَلامُكُم عليَّ إذًا حَرَامُ

ويترتب على الحذف السماعي هنا النصب على نزع الخافض، أما الحذف القياسي كالعبارات السابقة، تعرب (أنّ) وما بعدها مجرورًا بحرف الجر المحذوف، ثم تقدر شبه الجملة في محلها الإعرابي، وشبه الجملة في العبارات السابقة متعلقة بمحذوف خبر (لا) النافية للجنس.

ويضيف الزعبلاوي أن قولنا: (لا بدّ من أن) صحيح، فيقول: " **قال أبو البقاء الكَفَوِي في (الكليات): (حذف حرف الجر قياسٌ مع (أن) و(أنَّ) شاذٌّ مع غيرهما) ولذا صحَّ قولك: (لا بدّ من أن) بإثبات الجار، (ولا بدّ أن) بحذفه** "[2]، وبناءً على ذلك فقولنا: (لا بدّ أن) صحيح وقولنا: (لابدّ من أن) صحيح.

ويوافق رأيُ العدناني وأحمد عمر رأيَ الزعبلاوي في هذه الصيغة فكلاهما يرى صواب الوجهين، حذف الجار وإثباته، يقول العدناني: " **لذا قُل: 1- لا بُدّ أن يكون كذا 2- لا بدّ من أن يكون كذا 3- لابدّ وأن يكون كذا. وأنا أؤثر الجملتين الأوليين؛ لأنهما أكثر جريانًا على ألسنة الأدباء وأقلامهم، ولأنَّ الإجماع قد انعقد على صِحَّة استعمالهم**"[3]، وينبّه الباحث إلى أمرين:

- الأول: الصيغتان (لا بدّ أن) و(لا بدّ من أن) أكثر جريانًا على الألسنة من الصيغة الثالثة (لا بدّ وأن)، وهذا ما ذكره العدناني، لكن الصيغة الأولى (لا بدّ أن) بحذف الجار، هي الأكثر على الإطلاق.

---

(1) في ديوانه اختلافٌ في الشطر الأول، وقد جاء كالآتي:

أتَمضُونَ الرّسومَ ولا تُحَيَّا كَلامُكمُ عَلَيَّ إذنْ حَرَامُ

ديوان جرير 278، أما في كتب النحو والمعاجم فلا اختلاف في البيت، مع إشارة ابن سيده في مُحكمه إلى رواية أخرى للبيت بخلاف هذه الرواية وخلاف رواية الديوان أيضًا، وهي:

مَرَرْتُم بالدِّيارِ ولَمْ تَعُوجُوا .....

المحكم والمحيط الأعظم 247/10، شرح الرضي 138/4، مغني اللبيب 121/2، تاج العروس 102/12 .

(2) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 41 .

(3) العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 48 .

- الثاني: صحيحٌ أنّ إثبات الجار قبل (أن) في هذه الصيغة كثيرُ الجريان على ألسنة العرب، لكنّ الباحث تحقّق من ذلك، فلم يجد ما يؤيد هذه الصيغة، فيما يحتج به من كلام العرب.

ويجيز أحمد مختار عمر– أيضا– قولنا: (لا بدّ أن) بحذف الجار، وقولنا: (لا بدّ من أن) بإثبات الجار، يقول أحمد عمر: " **(لا بدّ أنّكَ ذاهبٌ) مرفوضة عند بعضهم لحذف الجرّ قبل (أنّ) الرأي والرتبة: 1– لا بدّ من أنّكَ ذاهبٌ (فصيحة) 2– لا بدّ أنّكَ ذاهبٌ (فصيحة)** "[1].

وهكذا فإنّه من الثابت أنّ عبارة (لا بُدّ أن يكون كذا) عبارة صحيحة، لا خَلَلَ بها؛ لأن كلام العرب جاء بمثل هذه العبارة، وقد ذكر النحاة أنّ الأصل في العبارة (لا بدّ من أن) ولكنّ حذف الجار قبل (أن) قياس مطّرد، وبهذا تكلمت العرب، فحُذِف الجار.

ثانيًا: الصيغة الثانية: (لا بدّ وأن) يجيز الزعبلاوي استخدام هذه الصيغة ويستشهد على صحة ذلك بأمرين:

- الأول: وردت هذه الصيغة في كلام الفصحاء قديمًا وحديثًا، وذلك بقوله: " **أما قول الكتاب: (لا بدّ وأن) بزيادة الواو قبل (أن) فإنه يكثر في كلام الفصحاء قديمًا وحديثًا، ومن ذلك ما جاء في كتاب (محاضرات الأدباء) للراغب الأصفهاني: (وقيل: البُرّ إذا أكل لا بدّ وأن يُداس ويُذرى ويُغربل)، وما جاء في كتاب (الجاسوس على القاموس) لفارس الشدياق من المحدثين: (فلا بدّ وأن يكون فيه معنى المتعدِّي) وقد تكرّر ذلك منه**"[2]، فالزعبلاوي– هنا– يستدلُّ بلغة الأصفهاني من القدماء، ولغة الشدياق من المحدثين، ولا شك أنّ الاثنين من أصحاب الوزن في زمانهم، لكن لا يحتج بلغة أي منهما، فورود صيغة (لا بدّ وأن) في كلامهما لا يكفي للقطع بصحة هذه العبارة.
- الثاني: كلام بعض أهل اللغة وهو أبو البقاء الكَفَوي في كلياته، يقول الزعبلاوي: " **وعرض لهذا أبو البقاء الكفوي، فقال: (والخبر قد يكون مع الواو وإن كان حقّه ألا يكون بها كخبر المبتدأ وإن كان قليلًا ... وخبر (لا) الواقعة بعدها (بُدّ) نحو: (لا بُدّ وأن يكون) قالوا: إن هذه الواو لتأكيد لصوق الخبر بالاسم** "[3]، فالكفوي يذهب إلى أن الواو قد تدخل على الخبر، ومن

---

(1) عُمر، معجم الصواب اللغوي ص629– 630 .

(2) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب ص41 .

(3) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب ص41 .

ذلك خبر (لا) التي اسمها (بُدّ) وأن هذه الواو تُسمَّى واو تأكيد لصوق الخبر بالاسم.

ويوافق الزعبلاوي في جواز هذه الصيغة (لا بدّ وأن) كلٌّ من محمد العدناني وأحمد مختار عمر، فالعدناني يقول: " **لذا قل: 1- لا بُدّ أن يكون كذا 2- لا بُدّ من أن يكون كذا 3- لا بُدّ وأن يكون كذا. وأنا أؤثر الجملتين الأوليين؛ لأنهما أكثر جريانًا على ألسنة الأدباء وأقلامهم، ولأنّ الإجماع قد انعقد على صِحَّةِ استعمالهما**"[1]، الشاهد من ذلك قول العدناني: (لذا قل: 3- لا بد وأن يكون كذا) حتى وإن جعلها في المرتبة الأخيرة، ولم يؤثرها بين الاستعمالات الثلاثة، لكنه يعدها جائزة في الاستخدام اللغوي، أما أحمد عمر فيقول: " **لا بُدّ وأن تعود فلسطين لأصحابها { صحيحة }**"[2]، وقول أحمد عمر بأن هذه الصيغة صحيحة وليست فصيحة، يدل على أنّ هذه الصيغة أدنى من الصيغة الأولى.

ويستدلان على ذلك بنفس الشواهد التي استخدمها الزعبلاوي، بالإضافة إلى شواهد أخرى، فكل من العدناني وأحمد عمر يقول إن الفصحاء استخدموا هذه الصيغة، فالعدناني يقول: " **استعمل جملة (لا بدّ وأن يكون كذا) كلٌّ من جلال الدين السيوطي وعبد الحكيم السيالكوتي وفخر الدين الرازي وابن أبي الحديد** "[3]، ويقول أحمد مختار عمر: " **وقد استعمل هذا الأسلوب كثير من كبار اللغويين، كالصغانيّ والسيوطيّ والجوهريّ وابن خلدون وغيرهم** "[4].

---

(1) العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص48 .

(2) عُمر، معجم الصواب اللغوي ص630 .

(3) العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص47، وفيما يأتي ترجمة لبعض الأعلام المجهولة التي جاءت في كلام العدناني، عبد الحكيم السيالكوتي: هو عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي البنجابي: فاضل، من أهل سيالكوت التابعة للاهور، بالهند، وله مؤلفات في اللغة والدين، (ت1067هـ)، الزركلي، الأعلام، 283/3، وابن أبي الحديد: هو عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، . عالم بالادب، من أعيان المعتزلة، له شعر جيد واطلاع واسع على التاريخ، (ت656هـ)، الزركلي، الأعلام 289/3.

(4) عمر، معجم الصواب اللغوي ص630 .

أما المُرَجِّحُ الثاني على جواز هذه الصيغة، فيؤيد العدنانيُّ صلاحَ الدين الزعبلاوي في أنّ هذه الواو تفيد لصوق (أن) بالخبر، يقول العدناني:" **وقال الغزّي: تفيد (الواو) قبل (أن) تأكيد لصوق (لا) بالخبر**"[1] ويقول أيضًا:" **ورجَّح ابن هشام أنَّ واو اللصوق هذه زائدة** "[2].

ويزيد العدناني وأحمد عمر على الزعبلاوي أدلةً أخرى على جواز صيغة (لا بدّ وأن)، فالعدناني يضيف إلى الدليلين السابقين دليلًا آخر، وهو أنّ (الواو) في (لا بدّ وأن يكون) تأتي بمعنى (من)، وذلك نقلًا عن السيرافي الذي ينسب ذلك إلى سيبويه، يقول العدناني: " **وقال ابن عابدين: رأيت في بعض الهوامش، أنه رُوي عن أبي سعيد السيرافي أنه قال: تجيء (الواو) بمعنى (من) نقلًا عن سيبويه، فإذا صحَّ ذلك كانت صحة وجود (الواو) هنا أقوى من القول بأنها زائدة** "[3]، ويوافقه أحمد مختار عمر بقوله: " **كما يمكن تخريجه باعتبار أنّ الواو بمعنى (من) كما قال السيرافي** "[4] وبناءً على قول السيرافي – والذي استدلّ به العدناني وأحمد عمر– فإن معنى قولنا: (لا بدّ وأن يكون) هو: (لا بدّ من أن يكون) فقامت الواو مقام (من).

وقد ذكر هذه العبارة الكَفَوِيّ في كلياته نقلًا عن السيرافي وذلك عند ذكره لمعاني الواو واستخداماتها ولم تكن منسوبة لسيبويه[5]، وهذا المعنى الذي ذكره السيرافي قد لا يكون لسيبويه؛ لأن العبارة التي نقلها السيرافي عن سيبويه لم يذكر أحدٌ من النحاة ورودها في كتابه، كما أن الباحث لم يجد من ينسب هذه العبارة لسيبويه سوى السيرافي، ولم يجد العبارة في كتاب سيبويه فربما لا تكون العبارة لسيبويه، وبالتالي فإنّ القول بأن (الواو) تأتي بمعنى (من) قد لا يكون دقيقًا، لكنه لا يجعل من قولنا: (لا بدّ وأن يكون كذا) عبارة خطأ؛ لأن هناك دلائل أخرى احتجَّ بها النحاة قد تكون صحيحة.

ويذكر أحمد مختار عمر دليلين آخرين أيضًا، هما:

- وجود نظائر لصيغة (لا بدّ وأن) في الاستخدام اللغوي، يقول أحمد عمر:" **ويمكن تخريج هذا الاستعمال باعتبار زيادة الواو، ويؤيد ذلك وجود نظائر لهذا الأسلوب تزاد**

---

(1) العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص48 .

(2) العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص48 .

(3) العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص48 .

(4) عمر، معجم الصواب اللغوي ص630 .

(5) انظر: الكَفَوي، الكليات ص923 .

فيه الواو، كقولنا: (ربنا ولك الحمد)"[1]، وقد جاء في المصباح المنير أنّ الواو زائدة في قولهم: (ربنا ولك الحمد)، وكذا نُسِب للأخفش القول بزيادة الواو في قولهم: (سبحانك اللهم وبحمدك)[2].

- أن مَجمَعَ اللغة العربية يجيز هذا الاستخدام، يقول أحمد عمر: " **وقد أجازه مجمع اللغة المصري في دورته السابعة والستين**"[3].

وبذلك يمكن القول إنّه من الجائز أن نستخدم هذه الصيغة (لا بُدّ وأن) بزيادة الواو، ومع أن للزيادة غرضًا بلاغيًّا يقتضيه المعنى قد لا يدركه كل قائل، إلا أنّه لا حرج في استخدام هذه الصيغة، حتى لو لم يدرك القائل الغرض من زيادة الواو، وقد ذكر أحمد مختار عمر أنّ زيادة الواو في مثل هذه العبارات تفيد التوكيد[4].

ثالثًا: الصيغة الثالثة: (من كلّ بُدّ) يُخَطِّئ الزعبلاوي من يقول هذه العبارة، ويرى الصواب بأن نقول (من غير بد)، فيقول: " **بقي الكلام على ما شاع من قول الكتّاب: (سأفعله من كلّ بدّ)، وهو خطأ والصواب: (سأفعله من غير بدّ) أي دون فراق، وقد عرض لهذا مجمع القاهرة في الجزء الثالث من مجلته**"[5]، ومن المحدثين من خالف مجمع اللغة العربية وصلاح الدين الزعبلاوي، فأحمد مختار عمر لم يمنع استخدام هذه الصيغة بما يشبه هذا المعنى[6].

الخلاصة

- وافق الزعبلاوي رأي المحدثين في جواز صيغتي (لا بدّ أن)، و(لا بُدّ وأن) بزيادة الواو، وعارضه أحمد مختار عمر في جواز استخدام (من كل بد) بالمعنى نفسه.

---

(1) عمر، معجم الصواب اللغوي ص630 .

(2) انظر: الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير 205/1-206 .

(3) عمر، معجم الصواب اللغوي ص630 .

(4) انظر: عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة 2389/3 .

(5) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب ص41 .

(6) يقول أحمد مختار عمر: **بُدّ [مفرد]: جمع أبداد: مفرّ، مهرب، ويغلب استعماله مسبقًا بنفي "الموت لابُدَّ منه- هذا شرّ لابدَّ منه: لا غنى عنه" . لا بُدَّ أنْ/ لا بُدَّ أنَّ/ لا بُدَّ وأن: حتمًا أو مِن الضروريّ- لا بُدَّ منه: لا مهربَ ولا مفرَّ منه، لا محالة- مِنْ كلِّ بُدٍّ: لا محالة، لا مناص ولا محيد، على أي وجه كان.**" معجم اللغة العربية المعاصرة 169/1، والشاهد في كلامه ذكر من معاني (لا بدّ منه): لا محالة، وكذلك من معاني (من كل بد): لا محالة، فالتعبيران بالمعنى نفسه عنده، ثم يذكر جواز جميع التعبيرات بقوله: على أي وجهٍ كان .

المبحث الثالث: معارضات الزعبلاوي النحوية

لقد عارض الزعبلاويّ العلماء في عددٍ من المسائل، ولم تكن معارضاته مبنية على اتبّاع عالمٍ دون آخر أو مدرسةٍ دون أخرى، ليأخذ آراءه برمتّها من هذه المدرسة أو ذلك العالِم، فتكون معارضته مجرد ميل لجانب دون آخر، بل كانت معارضاته موضوعيةً، ففي بعض المسائل كان يعارض أكثر العلماء، ليتبع الحجج التي يسوقها هو ويراها مناسبة، وفيما يلي عرضٌ لبعض معارضات الزعبلاوي النحوية في باب المرفوعات:

المسألة الأولى: مسألة توسط (لا) بين (قد) والفعل

يحصل في حديثنا أن تقول: (قد لا أفعل كذا) جوابًا لمن سألك: هل تفعل كذا؟ وليس الأمر مقتصرًا على أن نقول تلك العبارة جوابًا لسؤالٍ فقط، بل تأتي في سياقاتٍ كثيرةٍ، كأن يقول أحدهم: السماءُ ستُمطِر، فيردُّ عليه آخر: (قد لا تُمطر) ومثل ذلك كثير، وقد اختلف النّحاة في جواز دخول (لا) بين (قد) والفعل، وقد ناقش الزعبلاوي هذه المسألة، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولًا: رأي الزعبلاوي

تحدث الزعبلاوي عن هذه المسألة في كتابه، وهو يجيز دخول (لا) بين (قد) والفعل، ويعترض على من يرفض هذا الاستخدام، ويستشهد على صحة كلامه بجانبين:

- الجانب الأول: (جانب الاستعمال) أي استعمال العرب لهذا الأسلوب في كلامهم، ويستشهد على ذلك بشيئين:
  - الأول: ما جاء في كلام العرب منذ العصر الجاهلي، ويذكر على ذلك مثلين، هما: **(وقد لا يُقادُ بِيَ الجمل)**[1]، و**(قد لا تعدمُ الحسناء ذامًا)**[2] والذّامُ: هو العيب، فـ (لا)

(1) وهو مثل يُضرَبُ للرّجل يَسنُّ ويضعُف ويتهاون به أهله، وقد جاء في مجمع الأمثال للميداني: (قد كنت لا يقاد بي الجمل) انظر: الميداني، مجمع الأمثال 179/2-180 .

(2) يقال: إنّ أول من تكلم بهذا المثل حُبّى بنت مالك بن عمرو العدوانية، ويقال أنها كانت من أجمل نساء العرب، فعابها زوجها وكان من ملوك غسان، فقالت: (قد لا تعدم الحسناء ذامّا) فصار مثلا يُضرب، انظر: ديوان الخرنق 52 و الميداني، مجمع الأمثال 213/2، لكنّه في مجمع الأمثال جاء دون (قد)، وهذا المثل: (قد لا تعدم الحسناء ذامّا) جاء في شعر بعض الشعراء في الجاهلية والإسلام، كقول الخِرنِق بنت بدر:

أَلا مَن مُبلِغٌ عَمْرو بنَ هِندٍ وَقَد لا تُعَدُم الحَسناءُ ذاما

دخلت بين (قد) والفعل في المثلين السابقين، وهما من الكلام العربي الفصيح، وبالتالي فدخول (لا) بين قد والفعل ليس غريبًا عن العربية، وقد أردف الزعبلاوي قائلًا:" **ومثل ذلك كثير في نثر الجاهليين والمخضرمين، ولم يعب ذلك عائب**"[1]، فطالما أنّ هذا الاستخدام موجود ولم يعبه أحد فلماذا نرفضه؟

- الثاني: ما جاء على لسان أئمة اللغة كابن المقفع (ت142هـ) والخليل بن أحمد (ت170هـ) والشافعي (ت204هـ) وابن جنّي (ت392هـ) والقزويني[2](ت739هـ) وأبي هلال العسكري (ت395هـ)[3] والمرزوقي (ت421هـ) والزمخشري (ت538هـ) والعُكْبري [4] (ت616هـ) وابن هشام (ت761هـ) وابن منظور (ت711هـ)، ثمّ يتساءل الزعبلاوي:" **كيف يجتمع هؤلاء كافّة على خطأ؟**"[5] وتساؤل الزعبلاوي تساؤلٌ منطقي، لكنّه لم يوثق ما قاله بنصوص لهؤلاء العلماء تتضمن استخدام (لا) بين (قد) والمضارع، لكنّ الباحث استطاع إيجاد نصوص في كتب عدد من هؤلاء العلماء تُظهر استخدامهم لهذا الأسلوب فابن جنّي يقول في الخصائص: " **كما أنّ القول قد لا يتم معناه إلا بغيره**" [6] وكذا ابن سيده: "**قال أبو عليٍّ وقال أجْرَدُ لأنه قد لا يكونُ كذلك إذا تَمَوَّجَ**" [7] والأنباري –أيضًا– يقول: "**وقولهم: قد دارَيْتُ الرجلَ، قال أبو بكر: معناه قد لا ينتهي**"[8] وابن هشام في مغني اللبيب يقول: " **وهو أنها قد لا تضاف**"[9] ويقول في

=وقد ضمّن الأعشى –أيضًا– هذا المثل في شعره بقوله:

وَقَد قالَت قُتَيلَةُ إذ رَأَتني وَقَد لا تَعدَمُ الحَسناءُ ذاما

قد جاء المثل في البيتين السابقين دون تغيير فيه، وقد ضُمِّنَ في قصائد لشعراء آخرين يحمل نفس المعنى، ولكن مع اختلاف في بعض الألفاظ .

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 482 .

(2) على الأغلب هو أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني من أئمة اللغة والأدب وله مقاييس اللغة، انظر: الزركلي، الأعلام 193/1 .

(3) جاء في الأعلام أنّه توفي بعد سنة 395 هجري، انظر: الزِّركلي، الأعلام 196/2 .

(4) على الأغلب هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي ومن أشهر كتبه اللباب في علل الإعراب والبناء، انظر: الزِّركلي، الأعلام 80/4 .

(5) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 482 .

(6) ابن جنّي، الخصائص 20/1 .

(7) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم 446/8 .

(8) الأنباري، الزاهر في معاني كلمات النّاس 48/2 .

(9) ابن هشام، مغني اللبيب 447/2 .

موضعٍ آخر من كتابه:" **ألا ترى أن المصدر قد لا يعطى حكم أن أو أن وصلتهما وبالعكس**"[1] وغيرهم كثير، وقد حوت جميع النّصوص السابقة على عبارات فصلت فيها (لا) النّافية بين (قد) والفعل، وهذا مما يؤيد كلام الزعبلاوي.

- الجانب الثاني: (جانب النّص) يستشهد الزعبلاوي بنصّ للمالَقِيّ في كتابه رصف المباني يقول الزعبلاوي:" **قال المالَقِيّ في رصف المباني: وتكون (قد) مع المضارع حرف توقُّع، فإذا قلت: (قد يقوم) أدخلت الاحتمال وتوقّعت الوجود، وإن نفيت فقلت: (قد لا يقوم) توقعت العدم، وهذا نصٌّ صريحٌ بجواز توسط (لا) بين (قد) والمضارع فتأمّل**"[2]، فالزعبلاوي يستشهد بقول المالقي: (وإن نفيت فقلت: (قد لا يقوم) توقعت العدم) فالمالقي من كلامه يُجيز دخول (لا) بين (قد) والفعل، لكن عندما يستمر الباحث قليلًا ويتتبّع كلام المالقي، يجد أنّه يرفض أن يفصل بين (قد) والفعل شيء إلا للضّرورة، يقول المالقي عن (قد):" **وهي مع الفعل مُختصّةٌ به لازمةٌ له، تقوم مقام الجزء، فلأجل ذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه إلا للضّرورة**"[3] فالمالقي هنا يناقض نفسه وهذا ما سيبينه الباحث لاحقًا عند توضيح آراء العلماء.

ثانيًا: آراء القدماء

انقسمت آراء القدماء إلى قسمين:

الأول: رفض الفصل بين (قد) والفعل بشيء، ومن هؤلاء سيبويه الذي يقول في كتابه في باب الحروف التي لا يفصل بينها وبين الفعل شيء:" **فمن تلك الحروف (قد)، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره**"[4] واستدرك السيرافي على سيبويه في شرحه لكتاب سيبويه جواز الفصل بالقسم بين (قد) والفعل، وذلك للضّرورة فقط[5]، وقد فصّل ابن هشام في الأشياء التي لا تدخل بين (قد) والفعل، وكان ممّا ذكره دخولها على الفعل المثبت، يقول ابن هشام في مغني اللبيب:" **وأمّا الحرفية فمختصّة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرّد من ناصبٍ وجازم وحرف**

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب 642/6 .

(2) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 483 .

(3) المالَقِي، رصف المباني 393.

(4) سيبويه، الكتاب 114/3 .

(5) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه 325/3 .

تنفيس"[1] فبقوله المتصرف امتنع قولنا: (قد بئس، وقد نعم، وقد عسى) وغيرها من الأفعال الجامدة، وقوله الخبري امتنع دخول (قد) على الجمل الإنشائية، وقوله: المثبت امتنع دخول (قد) على الجمل المنفية، كقولنا: (قد لا يفوز الفريق)، وهذه الجزئية هي مدار البحث- وقوله: المجرّد من ناصبٍ وجازمٍ، امتنع أن يتوسط بين (قد) والفعل حرف من حروف النصب أو الجزم، وقوله: حرف تنفيس كالسين وسوف، فيمتنع قولنا: (قد سأدرس) و(قد سوف أنجح)، وبعد ذلك يذكر أنّها لا يفصل بينها وبين الفعل شيءٌ فهما كالجزء الواحد، فيقول:" **وهي معه كالجزء لا تفصل منه بشيء**"[2]، ويستثني من ذلك جواز الفصل بالقسم، وذلك للضّرورة فقط، يقول ابن هشام: **لا تفصلُ منه بشيء- اللهم- إلا بالقسم، كقوله**[3]:

فقد واللهِ بَيَّنَ لي عَنائي بوشْكِ فراقهم، صُرَدٌ يَصيحُ

فالقسم -والله- فصل بين (قد) والفعل (بيّن) وذلك للضّرورة كما ذكر ابن هشام، وقد سبق واعترض ابن جنّي على الفصل بين (قد) والفعل بالقسم معتبرًا ذلك قبيحًا، يقول ابن جنّي تعقيبًا على البيت السابق:" **وهذا قبيحٌ لقوة اتصال (قد) بما تدخل عليه من الأفعال؛ ألا تراها تعتدّ مع الفعل كالجزء منه**"[4]، وبذلك يكون ابن جنّي وافق سيبويه في أنّ (قد) مع الفعل كالجزء لا فاصل بينهما، لكنّ سيبويه لم يتطرق إلى مسألة جواز الفصل بالقسم للضرورة أو قبح ذلك، وقد أشار ابن عصفور أيضًا إلى قبح الفصل بين (قد) والفعل بالقسم[5]، وقد وافق السيوطي على عدم جواز الفصل بين (قد) والفعل، على التفصيل الذي ذكره ابن هشام.

ومن القدماء من اعترض على الفصل بين (قد) والفعل، لكنّه في كلامه استخدم هذا الأسلوب! فابن جنّي مثلًا يقول في الخصائص: " **كما أنّ القول قد لا يتم معناه إلا بغيره**"[6] وابن هشام يقول في مغني اللبيب في سياق حديثه: " **وهو أنها قد لا تضاف**"[7]، ويقول في

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب 528/2-529 .

(2) ابن هشام، مغني اللبيب 529/2 .

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 530/2، وفي الخصائص وضرائر الشعر جاء البيت كالآتي:

فَقَدْ وَالشَّكُّ بَيَّنَ لِي عَنَاءٌ بِوَشْكِ فِرَاقِهِمْ صُرَدٌ يَصِيحُ

انظر: ابن جنّي، الخصائص 390/2، وابن عصفور، ضرائر الشعر ص201 .

(4) ابن جني، الخصائص 391/2 .

(5) ابن عصفور، ضرائر الشعر ص201 .

(6) ابن جنّي، الخصائص 20/1 .

(7) ابن هشام، مغني اللبيب 447/2 .

موضعٍ آخر من كتابه:" **ألا ترى أن المصدر قد لا يعطى حكم أن أو أن وصلتهما وبالعكس**"[1] وفقد فُصِلت بـ (لا) في المواضع السابقة في كلام العلماء مع أنّهم يرفضون هذا الأسلوب، فهل هذه زلّة أم أنهم يناقضون أنفسهم؟

وكذلك المالَقِي يناقض نفسه ولكن بشكلٍ أكبر من العلماء السابقين، فهو إذ يرفض الفصل بين (قد) والفعل إلا للضرورة، وذلك بقوله عن (قد):" **وهي مع الفعل مختصّةٌ به لازمة له تقوم مقام الجزء، فلأجل ذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه إلا للضّرورة**"[2] – والضرورة كما ذكر المالقي هي القسم– فهو مع رفضه للفصل بين (قد) والفعل، يُدخِلُ (لا) بينهما، مبيّنًا أنه الاستخدام الصحيح في حالة توقع العدم، يقول المالقي:" **وتكون مع المضارع حرف توقّعٍ تارةً وهو الكثير فيها كقولك: قد يقوم زيدٌ، في تقدير جواب من قال: هل يقوم زيد أو لا يقوم؟ فإذا قلت في تقدير الجواب: قد يقوم، أدخلت الاحتمال وتوقّعت الوجود، وإن نفيت فقلت: قد لا يقوم توقعت العدم**"[3]، فاستخدامه لـ (قد لا يقوم) جاء في سياق الحديث عن (قد) ووصفه المالقي بالاستخدام الصحيح، ولم يكن هذا الاستخدام في سياق بعيد عن المسألة، كما مَثَّل الباحث لابن جني أو ابن هشام، فكونه يتحدث عن (قد) ووصف هذا الاستخدام بالاستخدام الصحيح، فهو يدرك ما يقول، والباحث يعزو ما حصل مع العلماء –من رفضهم الفصل بين (قد) والفعل وفصلهم بـ (لا) بينهما– إلى أحد أمرين:

- أن يكون العلماء ناقضوا أنفسهم بأن ذكروا قاعدة لم يطبقوها في كلامهم، ويكون ذلك من قبيل الزلل والخطأ في الاستخدام الذي خالف القاعدة الصحيحة.
- أن توسط (لا) بين (قد) والفعل ليس مما يعدّ فاصلًا بينهما، وهذا ما يرجحه الباحث وسيوضحه لاحقًا.

الثاني: لم يشترط عدم الفصل بين (قد) والفعل بـ (لا)، بل قيّد ذلك في أمور محددّة، والمُرَادِيّ هو الذي يمثل هذا القسم، فهو يشترط لدخول (قد) على الماضي بأن يكون متصرفًا، وعلى المضارع بشرط تجرده من جازم وناصب وحرف تنفيس، يقول المراديّ:" **وأمّا (قد) الحرفية فحرفٌ مختصٌّ بالفعل، وتدخل على الماضي بشرط أن يكون متصرفًا، وعلى المضارع بشرط**

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب 642/6 .

(2) المالَقِي، رصف المباني 393 .

(3) المالقي، رصف المباني 392 .

تجرده من جازمٍ وناصبٍ وحرف تنفيس"[1]، فحرف النّفي (لا) –وهو مدار البحث وعنوانه– ليس جازمًا ولا ناصبًا، وبالتّالي يجوز توسطها بين (قد) والمضارع، وهذا ما أيدته الشواهد التي ذكرها العلماء.

ثالثًا: رأي المحدثين

ينقسم المحدثون – أيضًا– إلى قسمين، قسمٌ يجيز الفصل بين (قد) والفعل المضارع بـ (لا)، وقسمٌ يرفض الفصل بين (قد) والمضارع بـ (لا)، وفيما يلي بيان أصحاب وحُجَج القسمين:

القسم الأول: من أجاز الفصل بين (قد) والفعل المضارع بـ (لا)، ومن هؤلاء العلماء عباس حسن الذي يعترض على ابن هشام ومن تبعه من العلماء، الذين اشترطوا دخول (قد) على الفعل المثبت، واستشهد عباس حسن على جواز توسط (لا) بين (قد) والفعل بما جاء في الشعر والنثر العربي، كقول العرب:" **وقد لا يُقادُ بي الجمل**" وقولهم:" **وقد لا تعدم الحسناء ذامًا**"، أمّا من الشعر فاستشهد عباس حسن بثلاثة أبيات لشعراء من العصر الجاهلي والإسلامي، فالأول قول الأعشى[2]:

وَقَد قَالَتْ قُتَيلَةُ إِذ رَأَتني وَقَد لا تَعدَمُ الحَسْناءُ ذامًا

والثاني قول قيس الجهني[3]:

وكُنْتَ مُسَوَّدًا فِيْنَا حَمِيدَا وَقَدْ لَا تَعْدَمُ الحَسْنَاءُ ذَامًا

والثالث قول النمر بن تولب[4]:

أحْبِبْ حَبِيبَكَ حُبّاً رُوَيْداً فَقَدْ لا يَعُولُكَ أن تَصْرِمَا

---

(1) المُرادي، الجنى الداني 254 .

(2) ديوان الأعشى 195، وحسن، النحو الوافي 274/4 .

(3) البيت لقيس الجهني في المؤتلف والمختلف للآمدي، وفي لسان العرب نُسب البيت لأنس بن نواس المحاربي انظر: الآمدي، المؤتلف والمختلف112، وابن منظور، لسان العرب 223/12 وحسن، النحو الوافي 274/4 .

(4) جاء عجز هذا البيت بثلاث روايات الأولى (قد لا يعولك أن تصرما) منتهى الطلب 287/1 .
والثانية: (لئلا يعولك أن تصرما) الأخفش، الاختيارين 277 و ابن الشجري، مختارات شعراء العرب 67 .
والثالثة: (فليس يعولك أن تصرما) ديوان النمر بن تولب 117، والزبيدي، تاج العروس 73/30 .

وجميع الأبيات السابقة توسطت فيها (لا) بين (قد) والمضارع بعدها، والأعشى والنمر بن تولب من الشعراء الذين يُحتجُّ بشعرهم، ولقد ساق عباس حسن هذه الشواهد ليدلّلَ على صحة استخدام القدماء –من أهل اللغة– لهذا الأسلوب، كابن مالك في قوله في ألفيته: "**والمصروف قد لا ينصرف**"[1]، وغيره من العلماء ممن استخدموا هذا الأسلوب بصيغة (قد يكون وقد لا يكون) كالأشموني وغيره، بالإضافة لذلك يذكر عباس حسن أنّ مؤتمر المجمع اللغوي قد حسم الأمر وأجاز هذا الاستخدام في مؤتمره المنعقد في فبراير سنة 1971[2].

وقد أيده في ذلك العدناني[3] وصلاح الدين الزعبلاوي[4] وعبّاس أبو السعود[5] وأحمد مختار عمر[6] من المحدثين الذين أجازوا الفصل بين (قد) والمضارع بـ (لا).

القسم الثاني: من رفض الفصل بين (قد) والمضارع بـ (لا) واشترط لدخول (قد) على الفعل أن يكون مُثبتًا، وعلى رأس أصحاب هذا القسم الشيخ مصطفى غلاييني، يقول الشيخ:" **وتختصّ (قد) بالفعل الماضي والمضارع المتصرفين المثبتين، ويُشترَطُ في المُضارع أن يتجرّد من النواصب والجوازم والسّين وسوف، ويُخطئ من يقول: (قد لا يذهب) و(قد لن يذهب)**"[7]، ويكون الغلاييني بذلك قد وافق رأيُه رأيَ ابن هشام في تلك الشروط – والتي من ضمنها أن يكون الفعل مثبتًا– لتتمكن (قد) من الدخول على الفعل، ويجيز الغلاييني الفصل بين (قد) والفعل بالقسم كما أجاز ذلك القدماء، وأمّا قوله: يخطئ من يقول: (قد لا يذهب) و(قد لن يذهب)، فيوجد فرقٌ بَيّنٌ بينهما فـ (لا) حرف نفي غير عامل، و(لن) حرف نفي ناصب، وقد ذكر الباحث سابقًا أنّ المرادي منع الفصل بين (قد) والفعل بناصب وبالتّالي لم تدخل (لا) في إطار المنع، بينما ابن هشام اشترط دخولها على فعل مثبت فدخلت (لا) في إطار المنع.

---

(1) البيت: (ولاضطرارٍ أو تناسبٍ صُرِف ذو المنع والمصرف فقد لا ينصرف) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 338/3 .

(2) انظر: حسن النحو الوافي 274/4–275، وأمين وحجازي، الألفاظ والأساليب 1 .

(3) انظر: العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 465 .

(4) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتَّاب 483/482 .

(5) انظر: أبو السعود، أزاهير الفصحى في دقائق العربية 21–22 .

(6) عمر، معجم الصواب اللغوي 601 .

(7) الغلاييني، جامع الدروس العربية 265/3 .

ويُبيّن الغلاييني أنّ (ربما) تقوم مقام (قد لا) في هذه المواضع، فيقول:" **وإنّ (ربّما) تقوم مقام (لا) في مثل هذا المَقَام، فبدل أن يُقال: (قد لا يكون) مثلًا، يُقال: (ربّما لا يكون)**"[1] وهذا يعني أنّ الغلاييني يرى بأن نستخدم (ربما) بدلًا من (قد لا) في مثل هذا الموضع، ويُنبِّه الباحث إلى أمرين اثنين:

- الأول: أنّ أحمد مختار عمر عدّ الاستخدامين فصيحين، قولنا: (ربّما لا يكون) وقولنا: (قد لا يكون)، يقول أحمد مختار:" **قد لا يأتي أخوك {مرفوضة عند بعضهم} لدخول (قد) على الفعل المنفي، الرأي والرتبة:**
  1- رُبّما يأتي أخوك فصيحة.
  2- قد لا يأتي أخوك (فصيحة)"[2].

  فالاستخدامان صحيحان، ولا يُلغِي أحدهما الآخر.

- الثاني: أنّ سيبويه ذكر أنّ (قد) تأتي بمنزلة (رُبّما) دون أن يكون الفعل منفيًا، وذلك في قول الشاعر الهذلي[3]:

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرَّاً أنامُله كأنَّ أثوابَهُ مُجَّت بفِرْصادِ

فـ (قد) هنا بمنزلة (رُبّما) كما يقول سيبويه، وأيَّدهُ في ذلك المُبرِّد[4]، وهي هنا لم تدخل على فعلٍ منفي، بل دخلت على فعلٍ مثبت، في حين ذكر الغلاييني أنّ (ربّما) تقوم مقام (قد) عند دخولها على الفعل المنفي، وهذا يخالف ما ذهب إليه سيبويه.

وقد ذكر المراديّ أنّ (قد) عندما تكون بمعنى (رُبّما) تدلّ على التكثير، يقول عن موقف سيبويه من (قد) التي بمنزلة (رُبّما):" **فتشبيهه بـ (رُبّما) يدل على أنّها للتكثير**"[5]، وأيّدهُ ابن هشام[6] والكفويّ[7] في ذلك، في حين ذهب ابن مالك إلى أنّ سيبويه أراد من المساواة بين (قد)

---

(1) الغلاييني، جامع الدروس العربية 266/3 .

(2) عمر، معجم الصواب اللغوي 601 .

(3) شمّاس الهذلي ويُنسبُ البيت إلى عبيد الأبرص، ديوان عبيد الأبرص 56، وسيبويه، الكتاب 224/4، والإسْتِراباذي، شرح الرّضي 445/4، والمُرادي، الجنى الدّاني 259، وابن منظور، لسان العرب 343/3 .

(4) انظر: المبرد، المقتضب 181/1 واستشهد على ذلك بشاهدين الشاهد الأول الذي ذكره سيبويه والثاني قول الشاعر: **وقد أَقُودُ أمامَ الخَيلِ سلهبةٌ يَهدِي لها نسبٌ في الحيِّ معلومُ**

(5) المرادي، الجنى الداني 259 .

(6) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 542/2 .

(7) انظر: الكَفَوي، الكليات 735 .

و(رُبَّما) في الشاهد السابق إفادتها لمعنى التقليل لا التكثير كما ذكر ابن هشام، نقل ذلك عنه البغدادي في الخزانة، فيقول:" **قال ابن مالك: إطلاق سيبويه القول بأنّها بمنزلة (رُبّما)، موجبٌ للتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المُضِيّ**"[1]، وذهب كذلك السيوطي إلى أنّها تكون للتقليل، فيقول:" **أو (قد) التقليلية، نحو: قد أترك القِرنَ مُصفرًّا أنامِلُهُ**"[2].

فمن ذهب إلى القول بأن (قد) للتقليل، احتجّ بأنّ (رُبّما) والتي هي بمنزلتها تستخدم للتقليل، ومن ذهب إلى أنّ معناها للتكثير احتجّ بمعنى البيت إذ هو للمفاخرة بالشجاعة وعندما يفخر الإنسان فإنه يُكثر من فخره ولا يُقلِل.

وقد وافق الغلاييني– من المحدثين– في رأيه، (عدم جواز توسُّط (لا) بين (قد) والمضارع) كلٌ من عبد الغني الدقر[3] ويوسف الصيداوي[4]، ويلحظ الباحث أنّ من اشترط – من المحدثين– عدم الفصل بين (قد) والمضارع بـ (لا)، قد أخذ ذلك عن القدماء نقلًا ونصًّا، أما من ذهب إلى جواز الفصل بينهما قد بحث في كلام العرب فوجده في شعرهم ونثرهم وكلام علمائهم فأجاز ذلك.

ويميل الباحث إلى الرأي القائل بجواز تَوسُّطِ (لا) بين (قد) والمضارع، وذلك للأسباب الآتية:

- كثرة الشواهد التي جاءت على هذا الأسلوب– الفصل بين (قد) والمضارع بـ (لا)– في شعر العرب ونثرهم وكلام أئمة اللغة، وقد ذكر النّحاة هذه الشواهد، وعرضها الباحث في متن المسألة .
- يظنُّ الباحث أنّ المُرادَ من قول سيبويه عن (قد):" **لا يُفصلُ بينها وبين الفعل بغيره**" أنّ (قد) لا تدخل على الاسم، أو بمعنىً آخر لا يفصل بينها وبين الفعل اسم تقدّم على الفعل فتوسطّ بين (قد) والفعل، فالذي يمنعه سيبويه أن نقول: (قد محمدٌ ذهب)، بتقديم الاسم على الفعل، ذلك لأنّ سيبويه تحدّث عن (قد) في باب الحروف التي لا يليها إلا الفعل، وفي هذا الباب تحدّث عن (قد) و(ربّما) و(سوف) و(طالما) و(قلّما) و(هلّا) و(لولا) وهذه كلّها مما يختصُّ بدخولها على الفعل لا الاسم، وممّا يدل على أنّ سيبويه

(1) البغدادي، خزانة الأدب 255/11 .
(2) السيوطي، همع الهوامع 22/1 .
(3) انظر: الدقر، معجم النحو 269 .
(4) الصيداوي، الكفاف 485/1 .

يقصد عدم الفصل بين (قد) والفعل بالاسم أنّ سيبويه في هذا الباب– الحروف التي لا يليها إلا الفعل– استدرك سيبويه بجواز تقدُّم الاسم للضرورة في الشعر، وذلك مع (قلّما) في قول الشاعر[1]:

صَدَدتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقلّما وِصَالٌ على طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فالأصل أن يأتي الفعل بعد (قلّما) ولكنّ الاسم تقدّم للضّرورة، وكذلك بيّن سيبويه أنّ الأولى أن يتقدم الفعل بعد حروف الاستفهام، بقوله:" **واعلم أنّه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو: (هل) و(كيف) و(مَن) اسمٌ وفعل، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى؛ لأنّها عندهم في الأصل من الحروف التي يُذكَرُ بعدها الفعل**"[2]، فعندما يذكر سيبويه الأمور المتعلقة بـ (قد) و(سوف) و(ربّما) و(قلّما) و(هلّا) وحروف الاستفهام، في باب الحروف التي لا يليها إلا الفعل، يفهم الباحث من قوله عن (قد): لا يُفصَلُ بينها وبين الفعل بغيره، أنّ الأصل أنّ (قد) تختص بالفعل كغيرها من حروف هذا الباب، والاسم لا يفصل بينها وبين الفعل كما حدث مع (قلّما) للضّرورة، لكن مع ذلك ليس معنى هذا الكلام أنّه يجوز الفصل بين (قد) والفعل بأشياء أخرى كالجوازم والنّواصب مما ذكره النّحاة، فسيبويه لا يُجيز ذلك، لكنّ الأمر ليس بإطلاقه بأن لا يفصل بين (قد) والفعل شيءٌ إطلاقًا؛ لأنّ (لا) النافية توسطت بينهما، وخير ما ذُكر في هذا الباب هو ما ذكره المراديّ بقوله:" **وأمّا (قد) الحرفية فحرفٌ مختصٌّ بالفعل، وتدخل على الماضي بشرط أن يكون متصرفًا، وعلى المضارع بشرط تجرده من جازمٍ وناصبٍ وحرف تنفيس**"[3]، فكلامه هنا لا يشمل (لا) النافية لأنّها ليست حرفًا ناصبًا ولا جازمًا، فمنع ما حقّه المنع في الفصل بين (قد) والفعل وأجاز ما حقُّه الجواز، فجاء ذلك موافقًا للشواهد اللغوية.

- يجوز توّسط (لا) النافية بين (قد) والمضارع قياسًا على نظير (قد) في اختصاص دخوله على الفعل وهو(رُبّما)، فقد جاء في شعر العرب توسُّط حرف النّفي بين (رُبّما) والفعل، كقول الأخطل[4]:

غِضابٌ كأنّي في بَياضِ أكُفّهِمْ ألا رُبّما لمْ تَسْتَطِعْني اللّهازِمُ

---

(1) سبق توثيق البيت في الصفحة 26 .

(2) سيبويه، الكتاب 115/3 .

(3) المرادي، الجنى الداني 254 .

(4) الأخطل، ديوانه 322 .

وقول جرير[1] :

أَلَا رُبَّما لَم تُعطِ زِيقًا بِحُكمِهِ وأَدَّى إِلَينَا الحُكمَ والغُلُّ لَازِبُ

ففي البيتين السابقين للأخطل وجرير فصلت (لم) بين (ربما) والمضارع، و(ربّما) لا تدخل إلا على الفعل، وبما أنّ النّفي توسط بين (رُبّما) والفعل، وتوسّط بين (قد) والفعل- أيضًا- في شواهد ذكرها النّحاة، فيميل الباحث إلى اعتبار النّفي حرفًا غير فاصل.

- قد ذكر السيوطي أنّ (لا) النافية ليست حرفًا فاصلًا، مع (أن) و(إذن) [2]، وما دامت ليست حرفًا فاصلًا مع هذين العاملين الناصبين، يستبعد الباحث أن تكون حرفًا فاصلًا مع (قد).

الخلاصة

- عارض الزعبلاوي سيبويه وجمهور القدماء، والغلاييني وعبد الغني الدّقر ويوسف الصيداوي من المحدثين، كما وافق الزعبلاوي المرادي من القدماء وعباس حسن والعدناني وأحمد عمر من المحدثين .
- من القدماء من خالف كلامه القاعدة التي نصّ عليها كابن جنّي والمالقي وابن هشام، وربما احتاج هذا الأمر إلى دراساتٍ خاصة.

المسألة الثانية: اقتران خبر كاد بـ (أن) .

يشيع في استخدام عامة النّاس وخاصتهم إقران خبر (كاد) بـ (أن) المصدرية، كقولهم: (كاد أخي أن يسافر)، وخبر (كاد) وأخواتها لا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع [3]، فهل يجوز دخول (أن) على خبرها، ناقش الزعبلاوي هذه المسألة وفيما يلي بيان ذلك.

---

(1) جرير، ديوانه 809 .

(2) السيوطي، همع الهوامع 105/4 .

(3) ذكر ابن مالك وابن هشام مجيء خبرها مفردًا شذوذًا بعد كاد وعسى، كقول تأبط شرًا: (فأُبتُ إلى فهمٍ وما كدت آئبا) وقولهم: (عسى الغوير أبؤسا) انظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 324/1-325 وابن هشام، أوضح المسالك 302/1-303 .

أولًا: رأي الزعبلاوي

يُجيز الزعبلاوي دخول (أن) على خبر (كاد) مبينًا أنّ الأكثر حذفها، لكنّ اقترانها بالخبر جائزٌ وإن كان قليلًا، ويستشهد على ذلك بالحديث: " **كاد الفقر أن يكون كفرًا**"[1]، ويؤيد كلامه هذا بما قاله ابن جنّي في هذه المسألة[2].

ثانيًا: رأي القدماء

اختلف القدماء في جواز دخول (أن) على خبر (كاد)، وانقسموا بذلك إلى فريقين:

- الأول: أنّ (أن) لا تدخل على خبر (كاد) إلا في ضرورة الشعر، وهذا رأي سيبويه[3] الذي قال إنّهم شبهوا (كاد) بـ (عسى) في هذا الموضع، مثل قول رؤبة [4] :

قد كادَ مِنْ طُولِ البلى أن يَمْصَحا

فقد دخلت (أن) على خبر (كاد) في البيت السابق لضرورة الشعر، وذلك تشبيهًا لـ (كاد) بـ (عسى)[5]، وقد وافق سيبويه في هذا الرأي كلٌ من المُبَرّد [6] وأبو علي الفارسي [7] وأبو البركات الأنباري [8] وابن بري (ت 582هـ) [9] وابن عصفور [10].

---

(1) الحديث: "**كاد الفقر أن يكون كفرا وكاد الحسد أن يغلب القدر**" وهو حديث ضعيف، القضاعي، مسند الشهاب، 342/1 .

(2) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 531 .

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 12/3-160 .

(4) هو من الرجز وقبله: (**رَسمٌ عَفَا مِن بَعدِ مَا قَد انمَحَى**) رؤبة، ديوانه 172، سيبويه، الكتاب 160/3، والمبرد، الكامل في اللغة والأدب 253/1، والفارسي، الإيضاح 80، وابن عصفور، ضرائر الشعر 60-61، ودون نسبٍ في الإسْتِراباذي، شرح الرضي 222/4 .

(5) ذكر النّحاة أنّ (عسى) تشبّه بـ (كاد) وتُحذف (أن) من خبرها، تقريبًا له من الحاضر على جهة التفاؤل، انظر: الفارسي، الإيضاح 78 .

(6) انظر: المبرد، المقتضب 75/3 .

(7) انظر: الفارسي، الإيضاح 78 -80 .

(8) انظر: أبي البركات/ الإنصاف في مسائل الخلاف 451 .

(9) انظر: ابن بري، شرح شواهد الإيضاح 99 .

(10) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 61 .

- الثاني: أنّ (أن) يقل دخولها على خبر (كاد)، دون الإشارة إلى أنّه يقتصر على ضرورة الشعر، وقد ذهب إلى ذلك كلّ من ابن جنّي[1] وابن الحاجب[2] وابن مالك[3] وابن هشام[4].

ثالثًا: رأي المحدثين

ذهب جُلّ المحدثين إلى أنّ الأكثر في خبر (كاد) تجرّد خبرها من (أن)، على جواز قلّة اقترانها بخبره، كالغلاييني[5] وسعيد الأفغاني[6] وعبد الغني الدّقر[7] والعدناني[8] وأحمد مختار عُمر[9] الذي عدّ اقتران خبر (كاد) بـ (أن) استخدامًا أقّل فصاحة من تجرُّده منها .

وقد ذهب يوسف الصيداوي[10] إلى القول بجواز الوجهين مع خبر (كاد)، تجرُّده من (أن) أو اقترانه بها، دون الإشارة إلى قلة اقتران خبرها بـ (أن) أو حصر ذلك في ضرورة الشعر.

ويلحظ الباحث بذلك أنّ أيًا من المحدثين – في حدود اطّلاعه – قد ذهب إلى رأي سيبويه وأكثر العلماء الذي يقضى بحصر اقتران خبر (كاد) بـ (أن) على ضرورة الشعر، وأنّ معظم المحدثين قد ذهبوا إلى ما ذهب إليه ابن جنّي من جواز اقتران خبر (كاد) بـ (أن) على قلة ذلك.

---

(1) انظر: ابن جني، الخصائص 100/1 .
(2) انظر: الإسْتِراباذي، شرح الرّضي على الكافية 213/4 .
(3) انظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 330/1 .
(4) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 315/1 .
(5) انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية 289/2 .
(6) انظر: الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية 69 .
(7) انظر: الدقر، معجم النحو 271 .
(8) ذكر العدناني أنّ الأصفهاني انفرد بقصر اقتران خبر (كاد) بـ (أن) على ضرورة الشعر، لكنّ الباحث أثبت في الصفحة السابقة أنّ جُلّ العلماء وعلى رأسهم سيبويه قد ذكروا ذلك، انظر: العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 590 .
(9) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 613-829-937 .
(10) انظر: الصيداوي، الكفاف 268 .

الخلاصة

- عارض الزعبلاوي في هذه المسألة رأي سيبويه وأكثر العلماء، ووافق رأي ابن جني وابن الحاجب وابن مالك وابن هشام .

المسألة الثالثة: مسألة (سبق أن ذكرنا، لا سبق وذكرنا)

درج على ألسنة عامة النّاس وخاصّتهم زيادة حرف (الواو) بين فعلين دون أن يستوفي الأول منهما فاعله، ومن ذلك قولهم: (سبق وذكرنا أسماء الناجحين)، وقد تعرّض الزعبلاوي لهذه المسألة، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولًا: رأي الزعبلاوي

الزعبلاوي يرفض هذا الاستخدام بقوله: " **اعتاد الكتّاب أن يجعلوا (واو) العطف بعد الفعل (سبق) حين يقولون: (سبق وذكرنا أسماء القادمين) أو (سبق وفصّلنا الأمر) وليس الوضع موضع عطف، ولو تدبّر الكُتّاب العبارتين لأدركوا أنّ (سبق) جاء بغير فاعل فما الذي سبق؟**"[1]، فالزعبلاوي يرفض جعل (الواو) بين الفعل (سبق) والفعل (ذكرنا) لسببين:

- الأول: أنّ الموضع ليس موضع عطف، وربما لم يُوَفّق الزعبلاوي بتسمية هذه الواو (واو) عطف، فهذا بالطبع ليس موضع عطف، لكنّ الواو قد تأتي لأسباب كثيرة منها أن تأتي زائدة، فحَصرُ القول بأنّ الموضع ليس للعطف لا يوحي بأنه قد يسمح الموضع لشيء آخر غير العطف، كالزيادة مثلًا.
- الثاني: أنّ الفعل (سبق) قد جاء بغير فاعل في هذه الصيغة، فما الذي سبق في قولنا: (سبق وذكرنا أسماء القادمين) لا يجوز لأي كلمةٍ في هذه الجملة أن تكون فاعلًا، كما لا يجوز أن يكون الفاعل مستترًا، لكنّ الزعبلاوي يحّل هذه المعضلة بحذفه للواو، حيث يقول: " **فلو قال الكُتّاب: (سبق أن ذكرنا الأسماء) و(سبق أن فصّلنا الأمر) لاستوت**

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 262 .

العبارتان وصحّتا، فتقدير الكلام: سبق ذكرنا للأسماء، وسبق تفصيلنا للأمر و(ذكر) و(تفصيل) هنا فاعل سبق"[1].

فبحذف الواو لم نعد مضطرين لإيجاد تأويل مناسب لموضعها في الجملة، ووجدنا فاعل (سبق) واستقام معنى العبارة، وأصبح الاستخدام سليمًا لغويًا؛ لذلك يجعل الزعبلاوي الاستخدام السليم بحذف الواو مع زيادة (أن) خفيفة بعد الفعل (سبق)، بقوله: " **لذلك قُلْ: (سَبَقَ أن ذَكَرْنَا) و(أن فَصَّلنا) و(أن سَافَرْنَا) ولا تقل: (سَبَقَ وذكرنا) أو: (سَبَقَ وفَصَّلْنَا) أو: (وَسَافَرْنَا)** "[2].

ويقيس الزعبلاوي ما جرى مع الفعل (سبق) على غيره من الأفعال، إذا جاءت بنفس الصيغة، يقول: " **ونحو من (سَبَقَ) في هذا الموضع (اتّفَقَ) وهو يأتي بمعنى (حَدَثَ) تقول: (اتّفَقَ أنْ سَافَرْتُ ولم أعدّ العدة للسفر) بتقدير: اتّفق سفري، بمعنى: وقع أو حدث، وهكذا فِعْل: (حَدَثَ) تقول: (وقد حَدَثَ أنْ هَجَمَ العدوّ فجأة)؛ أي: حدث هجومه**" [3] فالقضية ليست في الفعل (سبق) بل بزيادة (الواو) بين الفعل والفاعل.

ثانيًا: رأي القدماء

لم يقف الباحث على قولٍ للقدماء يجيز وضع الواو بين فعلين، دون أن يستوفي الأول منهما فاعله، إلا في حالة أن يتنازع فعلان على فاعلٍ واحدٍ، وهذه الصيغة – محل الدراسة– ليست مما يصلحُ فيها التنازع، وسيبين ذلك الباحث لاحقًا، ولكن مما جاء في اللغة أنّ حروفًا زائدةً تأتي دونَ وظيفة نحوية، فدخولها يساوي عدمه في الجملة، وعلى ذلك عوّل أحمد عمر لتخريج زيادة الواو بين الفعل والفاعل، مع أنّه لا يمكن الحكم بصحة زيادة الواو في هذا الموضع: (سبق وأن قلت لك)، لكن لا بأس بذكر رأي القدماء في حكم زيادة حرف الواو.

وانقسم النّحاة إلى فريقين، فريق يؤيد زيادة الواو وهم الكوفيون والأخفش وابن مالك، وفريق يرفض زيادة الواو، وهم أغلب البصريين كما ذكر المرادي في الجنى الداني، فيقول: " **ذهب الكوفيون والأخفش وتبعهم ابن مالك، إلى أنّ الواو قد تكون زائدة**"[4]، ويذكر لذلك عدّة

---

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 262 .

(2) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 262 .

(3) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 262 .

(4) المرادي، الجنى الداني 164 – 165 وابن عصفور أيضًا ذكر أّن الواو تأتي زائدة، انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 72 .

شواهد منها، قوله تعالى:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣] وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ١٠٣ وَنَٰدَيۡنَٰهُ ﴾ [الصافات: ١٠٣] قيل: (واو) (وتلّه) زائدة وهو الجواب، وقيل: الزائدة واو (وناديناه) كما يذكر شواهد شعرية منها قول أبي كبير الهذلي – الذي استشهد به ابن مالك– [1]:

فإذا وذلِكَ لَيْسَ إلاَّ ذِكْرُهُ وإذا مَضَى شيءٌ كَأَنْ لَمْ يُفْعَلِ

أما بالنسبة لمن رفض القول بزيادة الواو، فيقول المرادي: " **ومذهب جمهور البصريين أنّ الواو لا تزاد، وتَأَوَّلوا هذه الأحاديث ونحوها على حذف الجواب**"[2]، وينوه الباحث إلى أنّ النحاة– حتى من قال بزيادة الواو منهم– لم يجزموا بأن الواو تأتي زائدة، بل قالوا بذلك على سبيل الرأي والظن، فكما قال المرادي: ذهب الكوفيون والأخفش وتبعهم ابن مالك، إلى أنّ الواو قد تكون زائدة، فمعنى (قد) يوحي بالاحتمال[3].

ثالثًا: رأي المحدثين

مِن المحدثين الذين عرضوا لهذه المسألة اللغوي أحمد مختار عمر، لكنّه لم يتفق مع ما جاء به الزعبلاوي، فأحمد عمر يُجيز مَجِيءَ الواو بين الفعل وفاعله، بقوله:" **سبق وأن قلت لك {مرفوضة عند بعضهم} لزيادة الواو حشوًا بين الفعل وفاعله، الرأي والرتبة:**

1– سبق أن قلت لك {فصيحة}.

2– سبق وأن قلت لك {صحيحة}.

الأصل ألا تفصل الواو بين الفعل وفاعله، ولكن يمكن تخريج المثال المرفوض على زيادة الواو لإفادة التأكيد، وهذه الواو– كما قال ابن هشام– دخولها كخروجها، وقد أجاز الكوفيون وقوعها زائدة"[4]، ومع أنّ أحمد مختار عمر يجيز قولنا: (سبق وأن قلت لك)، ولكنّه

---

(1) انظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء 672/2، وابن عصفور، ضرائر الشعر ص72، والمرادي، الجنى الداني ص166 وابن مالك، شرح الكافية الشافية 1260/3 .

(2) المُرادِي، الجنى الداني 166 .

(3) انظر: الجنى الداني 164–166، وابن هشام، مغني اللبيب 388/4–390 .

(4) عمر، معجم الصواب اللغوي 435 .

لا يجعلها بمرتبة فصيحة، فهذا القول بالنسبة له استخدام صحيح غير فصيح، وربما نفهم من ترتيبه هذا ألا نحاول التحدث بهذه الصيغة، لكن في نفس الوقت لا نُخَطِّئ من يتحدث بها، ويعّللُ أحمد عمر قبوله لهذه الصيغة – رغم وقوع الواو بين الفعل والفاعل – بأنّ هذه الواو زائدة دخولها كخروجها حسب ما ذكر ابن هشام في مغني اللبيب بأن الكوفيين أجازوا ذلك.

ولا يُحَبّذ الباحث قول الكُتّاب: (سبق وأن قلت لك)، وما شابه هذه الصيغة بزيادة الواو في هذا الموضع، وذلك للأسباب الآتية:

- التأكيد على الأسباب التي ذكرها الزعبلاوي، فمعضلةُ البحث عن فاعل للفعل (سبقَ) قائمة بوجود الواو، وليس من المعهود أن تقوم الواو مقام (أن) المصدرية، فلو حذفنا الواو ووضعنا مكانها (أن) أو مصدر الفعل الثاني تُحل المشكلة، فهل يجوز لنا أن نعدّ هذه الواو سدّت مسد (أن)؟ سؤال قد يتبادر إلى الأذهان.
- لا يمكن الجزم بأن هذه الواو في هذه الصيغة، هي نفسها الواو التي قد تأتي زائدة كما ذكر الكوفيون ومن تبعهم.
- الموضع الذي جاءت به الواو، لا يشبه المواضع التي استشهد بها الكوفيون ومن تبعهم، فالواو في قولنا: (سبق وأن قلت لك) فصلت بين ركني جملة واحدة؛ أي أن الزيادة كانت داخل الجملة، أما الواو التي جاءت في شواهد الكوفيين ومن تبعهم فقد كانت خارج حدود الجملة الواحدة، وزيدت بين حرف وجملة[1]، كقول أبي العيال الهذلي[2]:

ولقد رَمَقْتُكَ في المجالِسِ كُلّها فإذا وأَنْتَ تُعينُ من يبغيني

(1) إذا تأتي اسمًا وحرفًا، وهي في هذا الموضع حرف؛ لأنها جاءت للمفاجأة، كما يذكر الزركشي في كتابه البرهان: " إذا نوعان: ظرف ومفاجأة، فالتي للمفاجأة نحو: خرجت فإذا السبع، وتجيء اسما وحرفا فإذا كانت اسما كانت ظرف مكان، وإذا كانت حرفا كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة، كما أن الهمزة تدل على الاستفهام، فإذا قلت: خرجت فإذا زيد، فلك أن تقدر إذا ظرف مكان ولك أن تقدرها حرفا، فإن قدرتها حرفا كان الخبر محذوفا والتقدير موجود، وإن قدرتها ظرفا كان الخبر وقد تقدم كما تقول: عندي زيد، فتخبر بظرف المكان عن الجثة والمعنى: حيث خرجت فهناك زيد". الزركشي، البرهان في علوم القرآن 190/4 .

(2) ابن هشام، مغني البيب 390/4

فالواو بين (إذا) و(أنت تعين من يبغيني) زائدة كما يذكر ابن هشام؛ وأتت زائدة بين جملتين فعليتين، كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣] [1] وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ١٠٣ وَنَٰدَيۡنَٰهُ ﴾ [الصافات: ١٠٣]، أما (الواو) في قولنا: (سبق وقلت لك) فقد جاءت داخل الجملة الواحدة وفصلت بين ركنيها.

- لم يجد الباحث في القرآن أو الشعر– في حدود اطّلاعه– ما يؤيد زيادة الواو في مثل هذا الموضع، كما لم يجد شبيهًا لهذه الصيغة في القرآن أو الشعر أو في لغة العرب.
- لا يوجد في اللغة زيادة من دون معنى أو فائدة، فحتى لو كان الحرف الزائد ليس له وظيفة نحوية، فإن له فائدة معنوية يضيفها، فما الفائدة التي أضافتها زيادة الواو هنا؟
- قد يقول قائل يمكن إجازة هذه الصيغة ممثلة في قولهم: (سبق وقلت لك) من باب تنازع الفعلين (سبق) و(قلت) لفاعل واحد، وبالتّالي تكون الواو حرف عطف، ولكن يعتقد الباحث أنّه لا يجوز ذلك؛ لأنّ التنازع يقتضي أن يكون للفعلين الفاعل نفسه، والمعنى في هذه العبارة لا يؤيد ذلك، ففاعل سبق غير فاعل قلت، ففاعل (سبق) هو تقدير المصدر من (قلت)، وهو (قولي) أي: سبق قولي، أمّا فاعل (قلت) فهو التاء في الفعل أي: قلت أنا، فبهذا المعنى لا يمكن تخريج العبارة من باب التنازع .

الخلاصة

- عارض الزعبلاوي أحمد عمر في القول بزيادة الواو، واتفق الزعبلاوي مع البصريين في عدم جواز زيادة الواو .

المسألة الرابعة: مسألة كلٌّ عام وأنتم بخير

الخلاف في هذه المسألة هو رفع (كلّ) أو نصبها، وإثبات الواو في (وأنتم بخير) أو حذفها، فهناك من يقول بخطأ رفع (كلّ) ويرى وجوب حذف الواو في (وأنتم بخير)، وهناك من يرى جواز ذلك، وقد تحدّث الزعبلاوي عن هذه المسألة، وفيما يأتي بيان ذلك:

---

(1) ذكر صاحب الدرّ المصون أنّ العلماء اختلفوا في تقدير الواو في هذه الآية فذهب الكوفيون والأخفش إلى القول أنّها زائدة وذهب الزمخشري المبرد إلى القول أنّها حالية وذهب آخرون إلى القول أنّها واو الثمانية نسبةً إلى أنّ أبواب الجنّة ثمانية ، انظر: السّمين الحلبي، الدر المصون 9/447–448 .

أولًا: رأي الزعبلاوي

يجيز الزعبلاوي قولهم: (كلٌ عامٍ وأنتم بخير) برفع (كلٌ) على أنها مبتدأ، وإثبات الواو على أنّها حالية، مستندًا في ذلك إلى قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي يجيز ذلك على تقدير خبر محذوف للمبتدأ (كلٌ) تقديره: (مقبلٌ)، وهذا الخبر المحذوف هو عامل الحال في (وأنتم بخير)، والضمير المستتر في (مقبلٌ) هو صاحب الحال، وبذلك حُلّت معضلة تقدير (الواو) التي عارض البعض إثباتها؛ لأنّها لا موضع لها، وصحّ قولهم: (كلٌ عامٍ وأنتم بخير)[1].

ثانيًا: رأي القدماء

لم يجد الباحث – في إطار جهده– آراءً للقدماء حول هذه المسألة، لكنّ الباحث ينبّه إلى أنّ القدماء قد استخدموا التأويل وتقدير محذوفٍ سواءٌ كان خبرًا أو غيره في كثير من المسائل عندما يجدون قولًا في كلام العرب يخالف قواعد النّحو، وإن لم يكونوا قد تناولوا هذه العبارة وأولوها، إلا أنّ من منهجم التأويل وتخريج العبارات حتّى تناسب قواعد النحو، وهذا ما قام به مجمع اللغة العربية بالقاهرة من تأويله لعبارة: (كلّ عام وأنتم بخير) على تقدير خبر محذوف، فقد ساروا على منهج القدماء في ذلك، لكنّ الفرق بين ما فعله القدماء وما فعله المحدثون أنّ القدماء يخرجون كلام العرب وهو حجة عليهم ليناسب القواعد التي يضعونها، أمّا المحدثون وفي هذه العبارة تحديدًا (كلٌ عام وأنتم بخير) وغيرها، فهم يؤولون كلامًا ليس حجةً على لغة العرب ليناسب القاعدة التي اختاروها، وبهذا يمكن القول: إنّ تخريج المحدثين لا ضرورة له؛ لأنّ العبارة ليست حجة على اللغة، فالأولى هنا تصويب العبارة لتناسب اللغة.

ثالثًا: رأي المحدثين

برزت هذه المسألة عند المحدثين، واختلفوا في تخطئة من يقول: (كلٌ عامٍ وأنتم بخير)، فهناك من ذهب إلى رفض هذه الصيغة، مثل: عبّاس أبو السعود الذي يرفض هذه الصيغة لسببين:

---

(1) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 527 .

- الأول: أنّ كلمة (كلّ) لا يصحُّ أن تكون مبتدأ؛ لأنّه حينئذ لا خبر له، ولا يجوز تقدير خبر محذوف في هذا الموضع .
- الثاني: أنّ الواو في هذا الموضع لا يصحّ اعتبارها حالية؛ لأنّه لا صاحب للحال في هذا العبارة .

أمّا الصواب فيكون بحذف الواو ونصب كلّ على الظرفية، فتصبح العبارة الصحيحة – على حدّ قوله– (كلَّ عامٍ أنتم بخير)، و(أنتم بخير) مبتدأ وخبر، وأصل العبارة: أنتم بخير في كلّ عام، ويرى أنّ ذلك شبيه بقوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ ﴿٢٩﴾﴾ [الرحمن: ٢٩] التي تقديرها: هو في شأنٍ كلَّ يوم [1]، وقد وافق أبا السعود في هذا الرأي زيد أبو بكر (ت2008م) في كتابه معجم المناهي اللفظية[2].

وأما من أجاز هذه الصيغة فكانوا على ثلاثة اتجاهات، وهي:

- الأول: ذهب مجمع اللغة العربية في القاهرة إلى تقدير خبر محذوف للمبتدأ (كلّ) تقديره (مُقبلٌ) والواو حالية والجملة بعدها للحال[3]، وقد وافق أحمد مختار عمر على قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي قضى بصحة هذه الصيغة، إلا أنّه عدّ هذه الصيغة مع صحتها أقلّ فصاحة من قولهم: (كلَّ عامٍ أنتم بخير) بنصب كلّ على الظرفية وحذف الواو[4].
- والثاني: ذهب ناصيف اليازجي – وهو عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة– إلى جواز هذه الصيغة، ولكن ليس بتقدير خبر محذوف، بل ذهب لتأويل العبارة على أحد وجهين، هما[5]:
  - الأول: أن تكون (كل) فاعلًا لفعل محذوف، وتقدير العبارة: (يقبلُ كلُ عامٍ وأنتم بخير) أو تكون (كل) ظرفًا لفعل مقدر أسند إلى المخاطبين، وتقدير العبارة: تحيون كلّ عامٍ وأنتم بخير، والواو في الحالتين للحال والجملة بعدها حالية.

---

(1) انظر: أبو السعود، شموس العرفان بلغة القرآن 29 .

(2) انظر: أبو زيد، معجم المناهي اللفظية 459 .

(3) انظر: أمين وحجازي، كتاب الألفاظ والأساليب 229 .

(4) انظر: عُمر، معجم الصواب اللغوي 622.

(5) انظر: أمين وحجازي، كتاب الألفاظ والأساليب 230–231.

- الثاني: أن تكون الواو زائدة، والكوفيون يجيزون ذلك، فتكون (كل) مبتدأ وجملة (أنتم بخير) خبر.

- الثالث: ذهب شوقي أمين إلى جواز هذه الصيغة بتقدير الواو للعطف، فيكون: (كل عام) مبتدأ، و(أنتم) معطوف عليه، و(بخير) شبه الجملة متعلق بمحذوف خبر[1]، وقد وافقه في هذا التوجيه الدكتور أسامة حمّاد[2] الذي نبّه على أنّ لهذا التوجيه ثلاث فوائد، وهي[3]:

- الفائدة الأولى: إن الحكم وهو الخبر يأتي لكل من (كل عام) و(أنتم)، فكلاهما محكومٌ له بالخير.
- الفائدة الثانية: الابتداء بـ (كل عام) وليس بـ (أنتم) يعطي دلالة رائعة، فكأنّ التمهيد والتجهيز بالزمن الخير الطيب يأتي قبل ذكر كلمة (أنتم) حتى يحضر (أنتم) على فراش من الخير، تمامًا كما يسبق تجهيز الفراش حضور الضيوف المكرمين، فالزمن هو الذي يحتضن الناس، فإن كان الزمن بخيرٍ فهم بخير.
- الفائدة الثالثة: تقدير الواو للعطف يغنينا عن تأويل العبارة وتخريجها .

ويميل الباحث إلى الرأي الأخير؛ لأنّه أدلّ على المعنى، وأغنى عن التأويل والتخريج مع بقاء العبارة بلفظها، كما يلفظها العامة.

الخلاصة

- عارض الزعبلاوي في هذه المسألة عباس أبو السعود وزيد أبو بكر ووافق أحمد مختار عمر والمجمع اللغوي بالقاهرة.

---

(1) يقول شوقي أمين: " **وأرى أنّ التعبير لا يحتاج إلى توجيه؛ لأنه يقوم على أبسط القواعد النحوية، إذ تكون (كل عام) مبتدأ، و(أنتم) معطوفًا عليها، و(بخير) خبر**" الألفاظ والأساليب 229.

(2) الحقُّ أنّ التوافق في الرأي كان من باب تلاقي الأفكار وتواردها، وليس من باب النقل وقد اطّلع الباحث على رأي شوقي أمين بعد أن كان أخذ هذا الرأي عن أستاذه الدكتور أسامة حماد، وقد تفاجأ الباحث بتلاقي الأستاذين الكريمين في هذه الفكرة .

(3) انظر: حمّاد، دليل المعرب 130-131 .

- ظهرت جهود حسنة لبعض المحدثين كشوقي أمين والدكتور أسامة حمّاد في تصويبهم لهذه المسألة، وهي تقديرهم الواو للعطف في عبارة: (كل عام وأنت بخير)، وقد أغنى هذا التأويل عن تقدير محذوف أو تأويل معقد لهذه العبارة.

الفصل الثاني

المنصوبات

المبحث الأول: جهود الزعبلاوي النحوية

لم يكن الزعبلاوي ممّن يتناول القضية، فيقف على ما قال به القدماء فحسب، بل كان مُنَقِّحًا باحثًا عن الصواب – حسب رأيه– فأبى إلا أن يترك بصمته، ويقول كلمته فيما يعرض له، وقد اعتمد الزعبلاوي في ذلك على شواهد من القرآن الكريم وأبيات الشعر العربي فكانت رافدًا له في آرائه، اعتمد عليها ليثبت صِحّة رأيه، وكان لباب المنصوبات في النحو نصيبٌ من جهوده النحوية، وهذا ما يعرضه الباحث في المسائل الآتية.

تناول الزعبلاوي في كتابه مسألةَ الفعل (دخل) وهل هو متعدٍّ أم لازمٌ، وما تقدير الاسم المنصوب الذي يأتي بعده، وقد كان للنّحاة آراء متعددّة في هذه المسألة، وافق الزعبلاوي على بعضٍ منها، وعارض البعض الآخر، كما كان له جهودٌ خاصةٌ به، لم يأخذها عن أحدٍ من النحاة، وصل لها بجهده وبحثه، وفيما يلي عرضٌ لهذه المسألة.

المسألة الأولى: الفعل (دخل) بين التعدية واللُّزوم

ينبغي أولا أن نفرق بين الفعل المتعدي والفعل اللازم، فالفعل المتعدي: هو الفعل الذي ينصب مفعولاً به دون الحاجة إلى حرف جر، أما الفعل اللازم: فهو الفعل الذي لا ينصب مفعولا به بعده وقد يصل إلى مفعوله بواسطة حرف جر مُقدَّر.

أولًا: رأي الزعبلاوي

يرى الزعبلاوي أن الفعل (دخل) فعل لازمٌ لا ينصب مفعولًا به بعده، مع إشارته لإجازة النحاة تعدية الفعل بإسقاط الجار بعده والنصب على التوسع، فيقول: " **والأصل في (دخل) أنه لازمٌ، تقول:(دخلتُ في الدار) وقد أجازوا مع ذلك حذف الجار معه اتساعاً فقالوا: (دخلت الدارَ أو البيتَ أو المسجدَ)**"[1]، لكنه لا يتفق مع هذا الرأي، ومُلخّصُ موقف الزعبلاوي هو معارضة كل من قال: إنّ الفعل (دخل) متعدٍّ بنفسه إلى مفعول به، ويتفق مع من قال بأن الفعل (دخل) ومشتقاته لازمٌ، إلا أنّه يختلف معهم في تأويل ما بعد الفعل، وتفصيله فيما يأتي.

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتّاب 186 .

أولًا: إن كان الاسم بعد الفعل (دخل) منصوبًا غير مسبوق بحرف جر، فالزعبلاوي يرى أنّ هذا الاسم ظرف منصوب وإن كان مختصا، فهو ظرف مختص شبيه بالمبهم، فيقول:" **إنّ ما بدا كالمفعول في قولك: (دخلت الدارَ) وهو (الدارَ) إنما هو منصوب على الظرفية تشبيها للظرف المختص بالظرف المبهم في قولك: (دخلت وراءك) وهو رأي سيبويه وبعض المحققين**"[1]، وقد وضح ذلك السيوطي في كتابه همع الهوامع أثناء عرضه لمجموع آراء العلماء الذين تناولوا هذه المسألة، فيقول:" **أما المختص: وهو الذي له اسمٌ من جهة نفسه كالدار والمسجد والحانوت، فلا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة (في) إذا أريد معنى الظرفية كـ (جلست في الدار) إلا ما سمع من ذلك بدونها، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه، وهو كل مكان مختص مع (دخلت) نحو: دخلت الدار أو المسجد، فمذهب سيبويه والمحققين: أنه منصوب على الظرفية تشبيها للظرف المختص بغير المختص**"[2]، وقد ذكر سيبويه[3] أنّ هذا شاذٌّ، تشبيهًا للظرف المختص بالظرف المبهم.

ثانيًا: إن تلا الفعل (دخل) حرف جر ومجروره، فالزعبلاوي يرى أن الاسم بعد حرف الجر ظرف مجازي لا يجوز حذف حرف الجر معه كما الأمر مع الظرف الحقيقي فيقول:" **إن حذف الجار بعد (دخل) إنما يكون مع الظرف الحقيقي كالدّار والبيت والمسجد والجنّة، ولا يكون مع الظرف المجازي، كالزمرة والرحمة فأنت تقول: (دخلت في زمرة الأوائل) وليس لك أن تحذف الجار**"[4] ويستشهد على ذلك بآيات القرآن الكريم، فإن كان الظرف حقيقيا بعد الفعل لا يأتي حرف جر وينصب الاسم على الظرفية كقوله تعالى:﴿ وَلَأَدۡخَلۡنَٰهُمۡ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٦٥﴾ ﴾ [المائدة:٦٥] فكلمة (جنات) ظرف مكان منصوب، وإن كان الظرف مجازيا سُبِقَ بحرف جر كقوله تعالى:﴿ وَأَدۡخَلۡنَٰهُ فِي رَحۡمَتِنَآ ﴾ [الأنبياء:٧٥] فالظرف المجازي (رحمتنا) يعرب هنا اسما مجرورا بحرف الجر (في) الذي لا يجوز حذفه.

وبالنسبة للظرف الحقيقي المختص فقد نقل رأيه عن سيبويه، وأما الظرف المجازي فلم يأخذ هذا الرأي عن أحد- في حدود اطّلاع الباحث- ويبدو أنّه اجتهادٌ صادرٌ عنه.

---

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 187 .

(2) السيوطي، همع الهوامع 3/152-153 .

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 35/1 .

(4) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 187 .

ثانيًا: آراء القدماء

اختلف العلماء في تقديرهم للفعل (دخل) من حيث التعدّي واللّزوم، وفيما يلي يعرض الباحث لأهمّ الآراء التي عرضها القدماء حول هذه المسألة.

أ- منهم من قال: إنّ الفعل (دخل) متعدٍّ بنفسه، وبالتالي فالاسم المنصوب بعده مفعول به على الأصل، وهذا رأي الأخفش والفراء، وألحق الفراء بـ (دخلت): (ذهبت) و(انطلقت)، نقل عنه ذلك السيوطي، بقوله:" **العرب عدَّت لأسماء الأماكن: دخلت وذهبت وانطلقت، وحكى أنهم يقولون: دخلت الكوفة، وذهبت اليمن، وانطلقت الشام. قال أبو حيان: وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريين، والفراء ثقة فيما ينقله**"[1] فالتقدير في قولهم: (دخلت الدار) بناءً على هذا الرأي (الدار) مفعول به منصوب؛ لأنّ الفعل (دخل) متعدٍ بنفسه حسب قول الأخفش والفراء.

ب-ومن القدماء من رأى أنه يجوز للفعل (دخل) حالتان، هما: أن يكون الفعل متعدياً بنفسه، وأن يصل إلى مفعوله بواسطة حرف الجر (في) فيقف موقفا وسطا، وهذا موقف أبي حيان (745هـ) إذ يقول:" **يجوز فيه الوجهان: التعدِّي بنفسه وبواسطة (في)**"[2] فلقولهم: (دخلت الدارَ)، وجهان بناءً على رأي أبي حيان: الأول: (الدار) مفعول به منصوب، والثاني: (الدار) مفعول منصوب على نزع الخافض.

ت-وفريق قال: إنّ الاسم المنصوب بعد الفعل (دخل) إنما هو منصوب اتساعا على نزع الخافض، وهذا رأي الفارسي كما يذكر صاحب الهمع[3]، ويوافق هذا الرأي صاحب معجم الصحاح ومن نقل عنه من أصحاب المعاجم كاللسان، إذ يرون أن من الخطأ قولهم: (دخلت إلى المسجد) والصواب: (دخلت المسجدَ) وتقدير الاسم المنصوب النصب على نزع الخافض، وعلة ذلك عندهم أنه لا يجوز تأويل الاسم المنصوب على أنه ظرف؛ لأن الاسم الذي يأتي بعد الفعل (دخل) محدود، والمكان المحدود- كما يقولون- لا ينصب على الظرفية[4].

---

(1) السيوطي، همع الهوامع 3/ 153 .

(2) السيوطي، همع الهوامع 153/3 .

(3) السيوطي، همع الهوامع 153/3 .

(4) انظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ص 1696 .

ويميل الباحث إلى أنَّ العلة التي ذكرها صاحب الصحاح مقنعة، وربّما كان يكفي لتحاشي نصب الاسم على الظرفية أن نُجَوِّز دخول حرف الجر مع الفعل (دخل)، فنقول: (دخل إلى البيت) من دون تقدير نزع الخافض، خاصة أن ذلك ورد في كلام العرب، فجاءت بخافضٍ ومن دون خافض كما سيُبَيِّنُ الباحث لاحقا.

ث- ويرى السُّهَيْلِي (ت581هـ)[1] أن حالة الفعل (دخل) مقترنة بطبيعة المدخول فيه، فإن كان المدخول فيه عظيمًا كأسماء البلدان، لم يصاحب الفعل حرف جر، فنقول مثلًا: (دخلت العراق)، من دون أن يحدد السهيلي إن كان التقدير نصبًا على نزع الخافض، أو نصبا على الظرفية، أو مفعولا به، أما إن كان المدخول به صغيرًا، فمن المستحب أن نستخدم الجر بدل النصب، فنقول مثلا: (دخلت في البئر) (وأدخلت أصبعي في الحلقة)، فطبيعة المدخول فيه هي من تحدد حالة الفعل وما يتبعه، سواء بالنصب أو الجر[2].

ثالثًا: آراء المحدثين

أخذ المحدثون القضية بشكل أكثر تيسيرا، فقرؤوا ما جاء في المعاجم والكتب القديمة فوجدوا اختلافا في الرأي والتأويل؛ فأجازوا هذا وذاك، فكان الأمر عندهم سيّان، فإن قلت: (دخلت البيت) فقولك صحيح وإن قلت: (دخلت إلى البيت) فقولك صحيح، فالعدناني مثلا يُجيز الوجهين كلاهما مع الفعل (دخل)، وذلك بأن تثبت حرف الجر بعد الفعل (دخل) أو تحذفه، فيقول:" **ويؤيد استعمال (دخل البيت) و(دخل في البيت) أيضا كل من معجم ألفاظ القرآن الكريم وسيبويه والمختار ومحيط المحيط، ويقول سيبويه: إن استعمال حرف الجر (في) بعد الفعل (دخل) شاذ**"[3]، وربما ناسب هنا أن نشير إلى أنّ ما نسبه العدناني لسيبويه، في وصفه دخول حرف الجر على الفعل (دخل) بالشاذّ غيرُ دقيق، والصواب أنّ سيبويه وصف نصب الاسم بعد (دخل) على الظرفية لمشابهته الظرف المبهم بالشّاذ[4].

وتقدير ذلك عنده في حال أثبتنا حرف الجر (في) فالاسم بعده مجرور، فالفعل لازم تعدى بحرف الجر، وإن حذفنا حرف الجر (في) فالاسم بعد الفعل (دخل) منصوب على نزع

(1) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي، حافظ عالم باللغة والسير، ضرير، ولد في مالقة، انظر: الزِّركلي، الأعلام 313/3 .

(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع 153/3 .

(3) العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 217 .

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 35/1 .

الخافض، آخذا هذا الرأي من صاحب الصحاح، ويستشهد على صحة رأيه بآيات من القرآن الكريم، فيذكر آية لم يأت بعد الفعل (دخل) حرف جر بل جاء اسمٌ منصوب، معللا ذلك بأن الاسم نُصب في الآية على نزع الخافض وذلك في قوله تعالى: ﴿ رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيۡتِيَ مُؤۡمِنٗا ﴾ [نوح: ٢٨] فكلمة (بيتي) في هذه الحالة اسم منصوب على نزع الخافض، ثم يذكر آية أخرى تدل على جواز إثبات حرف الجر وعدم حذفه، كقوله تعالى:﴿ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ ﴾ [الحجرات:١٤] فكلمة (قلوبكم) اسم مجرور بحرف الجر (في).

ويزيد على ذلك كله بأن الفعل (دخل) يأتي لازما من دون أن يتعدى بحرف جر مثبت أو منزوع، كما في قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا دَخَلَتۡ أُمَّةٞ لَّعَنَتۡ أُخۡتَهَا ﴾، لكنّ سياق الآيات يوضح أن هناك شبه جملة محذوفة بعد الفعل (دخلت) ألا وهي (في النّار)، وما يؤكد هذا أن الآية جاءت في السياق الآتي: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ فِي ٱلنَّارِۖ كُلَّمَا دَخَلَتۡ أُمَّةٞ لَّعَنَتۡ أُخۡتَهَاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعٗا قَالَتۡ أُخۡرَىٰهُمۡ لِأُولَىٰهُمۡ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمۡ عَذَابٗا ضِعۡفٗا مِّنَ ٱلنَّارِۖ قَالَ لِكُلّٖ ضِعۡفٞ وَلَٰكِن لَّا تَعۡلَمُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ [الأعراف: ٣٨] فشبه الجملة المحذوف (في النّار) أثبت في نفس الآية مع الفعل (ادخلوا) فربما كان التقدير: (دخلت في النار)، أي: كلّما دخلت أمة النار لعنت أختها.

وسار أحمد مختار عمر على النهج نفسه، فالفعل (دخل) عنده يتعدى بنفسه إلى مفعول به، أو يتعدى بواسطة حرف جر، وقد يحذف هذا الحرف، فيقول:" **(دخل البيت) فصيحة و(دخل إلى البيت) فصيحة، الوارد في المعاجم تعدية الفعل (دخل) بنفسه إلى المفعول، كقوله تعالى:** ﴿ وَلِمَن دَخَلَ بَيۡتِيَ مُؤۡمِنٗا ﴾، **وبحرف الجر (إلى) وجعل الجوهري لـ (دخل البيت) أصلا هو (دخلت إلى البيت) ثم حذف حرف الجر منها**"[1].

ويميل الباحث إلى أنَ الفعل (دخل) لازمٌ بخلاف ما ذكر بعض القدماء كالأخفش والفراء وذلك للأسباب الآتية:

(1) عُمر، معجم الصواب اللغوي 369 .

أولًا: عند إخضاع هذه المسألة وهذا الفعل وهو (دخل)، للشروط التي ذكرها عباس حسن في النحو الوافي – نقلاً عن القدماء– والتي تُميِّزُ بها بين الفعل اللازم والمتعدي، ومن هذه الشروط صياغة اسم مفعول تام من الفعل الذي يراد معرفة تعديته أو لزومه؛ فإن أدى اسم المفعول معناه من دون حاجة إلى جار ومجرور، كان فعله متعديًا بنفسه، وإلا كان لازما[1]؛ وبالنسبة للفعل (دخل) لا يصح أن تقول (البيت مدخول) فالمعنى هنا لا يتم إلا إذا أضفنا الجار والمجرور وقلنا: (البيت مدخول فيه)، ولذلك فـ(دخل) فعل لازمٌ؛ لأن الفعل لم يتضح معناه إلا عندما ألحقنا به حرف الجر فأصبح (مدخولًا فيه) ،وبذلك فهو لازم لا يتعدى بنفسه.

ثانيًا: أن الفعل (دخل) ومشتقاته فيما وقف عليه الباحث في الشعر العربي جاء لازما، كقول ابن هرمة[2]:

باللهِ ربِّكَ إن دَخَلْتَ فَقُلْ لهُ هذا ابنُ هَرْمَةَ واقِفًا بالبابِ

فالفعل (دخلت) هنا جاء لازمًا لم يأخذ مفعولًا به بعده، أما إن جاء اسمٌ منصوبٌ بعد الفعل (دخل) فالباحث يميل إلى ما جاء به الزعبلاوي في هذا الشأن، وهو اعتباره ظرفًا.

وبالنسبة للزعبلاوي فالباحث يميلُ إلى تأصيله لهذه المسألة، ولا يميل إلى طرحه لها، يميل إلى قوله بأن الفعل (دخل) لازمٌ –وقد اتفق مع سيبويه في ذلك– وقد وضح الباحث ذلك سابقًا، ويميل إلى تأويله لما بعد الفعل (دخل)، وكان تأويله بأن ما يأتي بعد الفعل (دخل) ظرف حقيقي ينصب على الظرفية، أو ظرف مجازي يجر بحرف الجر، وميلي هذا لأنّه استشهد بالقرآن الكريم أفصح الكلام وأبينه، حيث انقسمت الآيات التي جاء بها الفعل (دخل) إلى قسمين:

الأول: قسم جاء بعده ظرف حقيقي كـ (جنات – دار– مصر– المسجد – الجنة– القرية – النار) وغيرها؛ فكان الاسم منصوبًا، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَٱدۡخُلِي جَنَّتِي ﴾ [الفجر: ٣٠]، وكقول امرئ القيس[3]:

---

(1) انظر: حسن، النحو الوافي 152–153 .

(2) ابن هرمة، ديوانه 70، وابن يعيش، شرح المفصل 256/5 .

(3) البيت في امرئ القيس، ديوانه 112، وابن عصفور، ضرائر الشعر 23، و القُرَشيّ جمهرة أشعار العرب ص119، والزوزني، شرح المُعلّقات ص17، وابن منظور، لسان العرب 384/5 .

ويَومَ دَخَلتُ الخِدرَ خِدرَ عُنَيزَةٍ فَقَالت لَكَ الوَيلاتُ إنَّكَ مُرجِلِي

والثاني: قسم جاء بعده ظرف مجازي كـ (رحمتنا –عبادي –السلم) فجاء قبل الاسم حرف جر وكان مجروًا به، كقوله تعالى: ﴿ فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي ﴾ [الفجر:٢٩]، وقول الشاعر الجاهلي سُوَيْد اليَشْكُرِي[1]:

أَنا أَبو سَعدٍ إذا اللَيلُ دَجا دَخَلتُ في سِربالِهِ ثُمَّ النَجا

ولا يميل الباحث إلى طرحه للمسألة؛ لأنّه ربّما لم تكن هناك حاجة لطرحها؛ لأن مثل هذه المسألة لا تؤثر على القارئ أو الكاتب في لفظه للكلمة، فلو قال الصحفي أو المذيع: (دخلت قوات الاحتلال البلدةَ) أو (دخلت قوات الاحتلال إلى البلدة) فالقولان صحيحان فالقول الأول لا يختلف على صحة اللفظ في نصب كلمة (البلدة) أيٌ من العلماء قديمًا وحديثًا، ولكن يختلف التأويل وهذا لا شأن للقارئ أو الكاتب العادي –غير المتخصص في اللغة– به، ولو أخذنا القول الثاني(دخلت قوات الاحتلال إلى البلدة) فهذا القول جائز، وإن اعتبر الزعبلاوي أنّ من الخطأ أن يأتي حرف الجر (إلى) هنا قبل (البلدة)؛ لأنها ظرف حقيقي وتنصب على الظرفية، ولكن طالما أنّ لهذه الصيغة وجهًا في قول العرب–كما ذكر بعض العلماء– فمن الصواب أن نجوزه وألّا نضيق على الناس فيما يقولونه أو يكتبونه، خاصة أنّ من منهج الزعبلاوي التيسير، فهو القائل ولو كان له وجه لأجزناه، وفي هذه المسألة أكثر من وجه حيث أجازها بأكثر من وجه الكثيرُ من العلماء القدماء، كما ذكر الباحث سابقًا وكما وردت في عدد من المعاجم العربية.

الخلاصة

- رأى الزعبلاوي أنّ الفعل (دخل) إذا تُلي بظرفٍ مجازي تعدّى بحرف جر.
- ووافق سيبويه في تقدير الاسم المنصوب بعد الفعل (دخل) بالنصب على الظرفية.
- وعارض الفراء والأخفش في القول بأن الفعل (دخل) متعدّ، وعارض أبا علي الفارسي في أنّ الفعل (دخل) لازم، والاسم المنصوب بعده منصوب على نزع الخافض.

---

(1) البيت كذلك في اليشكري، ديوانه ص17، و الأصفهاني، الأغاني 102/13، والبغدادي، خزانة الأدب 125/6، ورُوِيَ الشطر الثاني: (يُخَالُ في سَوادهِ يَرَنْدَجَا) في ابن عصفور، ضرائر الشعر 66، وابن هشام، مغني اللبيب 521/2، والسيوطي، همع الهوامع 194/4 .

- نسب العدناني لسيبويه كلامًا عكس ما قاله سيبويه في هذه المسألة، فقد نسب له قوله: إنّ دخول حرف الجر (في) بعد الفعل (دخل) شاذّ، والصواب أنّ سيبويه وصف نصب الاسم بعد الفعل (دخل) على الظرفية بالشاذّ، لمشابهته للظّرف المبهم.
- لم يكن الزعبلاوي مُيسِّرًا في هذه المسألة؛ لأنّه لم يُجز ما أجازه العلماء.
- يميل الباحث لتأصيل الزعبلاوي العلمي للمسألة، لكنّه لا يميل للتضييق والالتزام بما ذكره الزعبلاوي، طالما أنّ غيره من القدماء أجاز أكثر من وجه.
- لا يميل الباحث لطرح المسألة – بهذا التأصيل– على عامّة الكُتَّاب والمثقفين، ويؤيد طرحها في مجال أهل الاختصاص من أهل اللغة وعلمائها.

المسألة الثانية: (فضلًا عن كذا) لا (عدا عنه)

يكثر في حديثنا عند عدنا لبعض الأمور التي قمنا بها أو قام بها غيرنا، استخدام: (عدا عن)، فنقول: (قرأت الكثير من الأبحاث العلمية عدا عن الروايات)، (شاهدت في العرض العسكري عشرات الدبابات عدا عن الطائرات) وهكذا؛ فما موقف النحاة من هذه الصيغة؟ هذا ما يبينه الباحث في الآتي:

أولًا: رأي الزعبلاوي

الزعبلاوي لا يجيز هذا الاستخدام، فيقول:" **هناك تعبير شائع لا يكاد يخلو منه مقالٌ أو حديث، فالكُتّاب يقولون: (أقامت الحكومة كثيرًا من المشافي عدا عن المدارس)، وقولهم: (عدا عن كذا) ليس سليمًا ولا يجري على طريقة من طرائق العربية**"[1]، وعلة ذلك عند الزعبلاوي أن (عدا) والتي تستعمل للاستثناء لا يتبعها حرف الجر(عن) أبدًا ولا يجوز ذلك، فيقول عن (عدا):" **ولا يجوز أن تليها (عن) بوجه من الوجوه، ولا يقال: (عدا عن كذا) أو (خلا عن كذا)، وإنما يقال: (فضلا عن كذا)**"[2].

وبالتالي فإنه عدل عن استخدام (عدا عن) بـ (فضلا عن)؛ وذلك لأن (عدا) لا يجوز أن يتبعها حرف الجر (عن) أما (فضلا) فيجوز ذلك، ويستشهد على عدم جواز مصاحبة (عدا)

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 390 .

(2) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 390 .

لـ (عن) بما قاله النحاة في باب الاستثناء عن (عدا) واستخدامها وإعرابها، فلم تصاحبها (عن) بحال من الأحوال وهذا ما سيوضحه الباحث عند ذكر رأي النحاة في هذه المسألة.

ثانيًا: رأي القدماء

(عدا) عند القدماء، إما أن تأتي مسبوقة بـ (ما) أو غير مسبوقة بها، وفي حال كانت مسبوقة بـ (ما)، فإنها تنصب ما بعدها على المفعولية، فنقول: (حضر الطلاب ما عدا خالدا) وإذا لم يسبق (ما) لفظ (عدا) جاز بعدها وجهان، هما:

- النصب على المفعولية، فنقول: (حل الطلاب الواجب عدا محمدًا).
- الجر، فنقول: (حلّ الطلاب الواجب عدا محمدٍ) ويكون تقدير (عدا) حرف جر[1].

وأنكر سيبويه وبعض البصريين حرفية (عدا) وأختها (خلا)، وقالوا: إنهما فعلان بمعنى المفارقة والمجاوزة ضمنا معنى الاستثناء[2].

وفي كل الأحوال لم يأت حرف الجر (عن) بعد (عدا) في استخدامات النحاة قديمًا وحديثًا.

ثالثًا: رأي المحدثين

اتفق المحدثون مع ما جاء به القدماء، من حالات (عدا)[3]، وعدم مجيء حرف جر بعدها، لكن من المُحدَثين من وجَّه هذه المسألة توجيهًا مختلفًا عن الزعبلاوي، الذي عدل عن الاستخدام الخطأ (عدا عن) إلى (فضلا عن)، أما أحمد مختار عمر فكان له توجيه آخر للمسألة فعدل عن الاستخدام الخطأ (عدا عن) إلى الاستخدام الصحيح (عدا) بحذف حرف الجر فقط دون استخدام فعل آخر، ويوضح ذلك بقوله:" **(في المدرسة ألف طالب عدا عن تلاميذ الروضة) مرفوضة لاستعمال (عدا) في تعبير غير مألوف. الرأي والرتبة: في المدرسة ألف طالب عدا تلاميذ الروضة { فصحية}، تستعمل (عدا) للاستثناء دون أن تليها (عن) وقد**

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 348/2–349، وابن عقيل شرح ألفية ابن مالك 332/2–337، والمُرادِي، الجنى الداني 461، وابن هشام، مغني اللبيب 369/2، والسيوطي، همع الهوامع 282/3–289 .

(2) السيوطي، همع الهوامع 286/3.

(3) انظر: حسن، النحو الوافي 2/ 353–357، والغلاييني، جامع الدروس العربية 3/ 142–144، والدّقر، معجم النحو 232-233، والصيداوي، الكفاف 468 .

تسبقها (ما) "[1] وعلة ذلك واضحة عند أحمد مختار عمر، فإضافة (عن) للتعبير تخرجه عن المألوف المستخدم عند العرب وحذفها يكفي ليصبح التعبير مألوفا، وقد أيده بهذا الطرح مكّي الحسني، من دون أن يشير الحسني إلى رأي أحمد مختار عمر[2].

ويميل الباحث إلى أنّ الاستخدام الأدقّ، هو أحد اثنين: الأول: (عدا) في سياقها، الثاني: (فضلاً عن) في سياقها، وذلك حسب الآتي:

- الأول: نستخدم (عدا) من دون حرف الجر (عن)، إذا كان المعنى الذي يقصده القائل استثناء ما بعدها مما قبلها، مثلاً: إذا أراد القائل أن يقول: إنّ الطلاب سافروا والمرضى لم يسافروا، فإنه يستخدم (عدا) فيقول:(غادر معبر رفح مئات الطلّاب عدا المرضى).
- الثاني: نستخدم (فضلًا عن) إذا كان المعنى– حسب المثال السابق– أنّ الطلّاب والمرضى سافروا، ولكنّ القائل يريد إظهار أهمية الثاني على الأول فيستخدم (فضلًا عن) فيقول: (غادر معبر رفح مئات الطلّاب فضلًا عن المرضى)، فاستخدام (فضلًا عن) يبيّن أنّ الأول وهو ما قبل (فضلًا عن) والثاني وهو ما بعد (فضلا عن) قد اشتركا في الفعل وهو المغادرة، ويهدف أيضًا لإظهار أهمية الثاني على الأول، لأنّه لو لم نقصد هذا المعنى – إظهار الأهمية– لاستخدمنا العطف بأحد عروف العطف؛ لأنّه يكون أنسب للمعنى بذلك، فنقول: غادر معبر رفح مئات الطلاب والمرضى، ولمّا كان القصد إظهار أهمية الثاني وهو (المرضى) أصبح استخدام (فضلًا عن) أفضل لإبراز المعنى وإيضاحه.

الخلاصة

- الاستخدام اللغوي السليم يرفض الإتيان بحرف جر بعد (عدا) .
- رأى الزعبلاوي أن نترك الاستخدام الخطأ (عدا عن) إلى الاستخدام الصحيح لغويًا (فضلًا عن) .
- يظنّ الباحث إلى أنّ كلًا من (عدا) و(فضلًا عن) مناسب حسب السياق الذي يأتي فيه.

---

(1) عُمر، معجم الصواب اللغوي 526 .

(2) انظر: الحَسنِي، نحو إتقان الكتابة باللغة العربية العلمية 128.

المبحث الثاني: موافقات الزعبلاوي النحوية

كان للزعبلاوي موافقات للعلماء في آرائه النحوية في باب المنصوبات، وتتضح موافقات الزعبلاوي النحوية خلال بحث المسائل الآتية:

المسألة الأولى: دخول حرف الجر (إلى) على الظرفين (عند) و(لدن)

(عند) و(لدن) ظرفان غيرُ متصرفين، فالظرف نوعان: متصرف يأتي للظرفية وغيرها، وغير متصرف يلزم الظرفية، لا يفارقها أو يفارقها إلى ما يشبهها، والمقصود بشبه الظرفية دخول حرف الجر على الظرف، لكن هل يُسمح بدخول أي حرف على هذين الظرفين غير المتصرفين؟

أولًا: رأي الزعبلاوي

تحدث الزعبلاوي في معجمه عن هذه المسألة، وخصّص حرف الجر (من) بالدخول على (عند) و(لدن)، يقول الزعبلاوي:" **ولا تستعمل إلا منصوبة على الظرفية، أو مجرورة بـ (من) نحو: (أتيت من عند فلان)، وقوله تعالى: ﴿ قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: 87] ولا تخرج عن هذين الوجهين**"[1]، فالزعبلاوي لا يجيز استخدام أي حرف جر آخر مع هذين الظرفين، وهو يشير إلى استخدام خطأ كَثُرَ على ألسنة الكُتّاب، وهو دخول حرف الجر (إلى) على (عند) و(لدن)، يقول الزعبلاوي: " **ولم يُسمع دُخول جارٍّ على (عند) غير (مِن) فأنت لا تقول مثلًا:(ذهبت إلى عند فلان)، كما يقوله الكُتّاب فيخطئون، وصوابه أن يقولوا:(ذهبت عند فلان) بحذف (إلى) إذ لم تفد معنى**"[2]، فدخول (إلى) على (عند) خطأ والصواب حذفها، والزعبلاوي يذكر السبب الذي دعا العرب لإدخال حرف الجر (من) على (عند)، وعدم جواز دخول (إلى) عليها، بقوله:" **وإذا كانت العرب قد أجازت دخول (من)؛ فلأنها أفادت معنىً لا يتأتى بحذفها، فإذا قلت: (أتيت من عند فلان) فمعناه: أنّك فارقته، فإذا حذفت (مِن) قلت:(أتيت عند فلان) قصدت أنك ذهبت إليه لا فارقته**"[3] فدخول (من) على (عند) أضاف معنىً جديدًا وهو المفارقة، وهذا السبب لجواز دخولها، أما (إلى) فلم تضف معنى جديدًا

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 418 .

(2) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 418 .

(3) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 418 .

ودخولها عبء على الجملة، وما جرى على (عند) يجري على (لَدُن) فلا يجوز دخول (إلى) عليها، أما (من) فيجوز دخولها، يقول الزعبلاوي:" **ومثل (عند) في أنّها لا تُجرُّ إلا بـ (من): (لَدُن)**" [1].

ثانيًا: رأي القدماء

من المعروف لدى أئمة النحو أنّ الظرفين (عند) و(لَدُن) غير متصرفين، وقد أشبها المتصرف بدخول حرف الجر (مِن) عليهما، ولا يدخل عليهما سوى (من)، أما (إلى) فلا يجوز أن تدخل عليهما، يقول المُبرِّد [ت**285** هـ] –إمام البصرة في زمانه– :" **ولا يجوز أن تدخل عليها من حروف الإضافة إلا (مِنْ)، تقول:(جئت من عند زيد) ولا يجوز أن تقول:(ذهبت إلى عند زيد)؛ لأن المنتهى غاية معروفة، وليس (عند) موضعًا معروفًا**"[2] يبيّن المُبرّد أنّ (عند) لا يدخل عليها من حروف الإضافة[3] إلا (مِن)، أما (إلى) فلا تدخل عليها؛ لأنّها لمنتهى غايةٍ معروفة، و(عند) موضع غير معروف، فكيف يجتمعان؟ " **فإذا قلت:(جلست عند زيد) فإنما معناه الموضع الذي فيه زيد، فحيث انتقل زيد فذلك الموضع يقال له عند زيد**" [4] فـ(عند) ليس لها موضع محدد، وهذا أدّى إلى قلة تمكُّنِها كما يقول المبرّد:" **فالذي منعها من التمكن أنّها لا تخصّ موضعًا**"[5] وبالتالي جعلها لا تجري مجرى الأسماء، يقول المبرّد:" **فلقلّة تمكن (عند) لا يجوز أن تجري مجرى الأسماء**" [6] ومن الأمور التي تتسم بها الأسماء دخول المجرورات عليها، ولذلك لم يجز دخول حروف الجر عليها، باستثناء (من) التي دخلت لمعنىً محدد، وربما يكون المعنى المقصود هو المفارقة كما ذكر الزعبلاوي، وما يجري على (عند) يجري على (لدن)، يقول المبرّد:" **وكذلك (لَدُن) لأنّ معناها معنى (عند)**"[7] وقد جاء ما يؤيد هذا الرأي عند ابن الشجري{ت542هـ}، بقوله:" **لا يجوز أن ترفع (عندك)، فإن دخل عليها حرف جر لم يكن إلا (مِن) خاصّة، لا يجوز: (إلى عندك)؛ وجاء في التنزيل:﴿ فَإِنْ أَتْمَمْتَ**

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 419 .

(2) المبرد، المقتضب 340/4 .

(3) حروف الإضافة هي حروف الجر، لكنّها سُمِّيت بذلك؛ لأنّها تُضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها وذلك أنَّ من الأفعال ما لا يَقوَى على الوصول إلى المفعول به، فَقوَّوه بهذه الحروف، انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية 168/3 .

(4) المبرد، المقتضب 339/4 .

(5) المبرد، المقتضب 339/4 .

(6) المبرد، المقتضب 340/4 .

(7) المبرد، المقتضب 340/4 .

عَشْـرًا فَـمِنْ عِـندِكَ ﴾ [القصص:27]"[1]، فعدم جواز رفع (عند)؛ لأنها تلزم النصب على الظرفية، فهي ظرف غير متصرف، وفي حال دخول حرف جر عليها، فلا يجوز إلا (من)، وما جرى على (عند) يجري على (لدن)، يقول ابن الشجري:" **ولدن كعند في المعنى**"[2]، وسار ابن عقيل[3] وابن هشام[4] على النهج نفسه من حيث القول بجواز جرِّ (عند) بـ(من) وعدم جواز ذلك بـ(إلى)، وقد وصفا قول العامة: (خرجت إلى عنده) بالخطأ[5].

أمّا من أجاز دخول (إلى) على (عند)، فقد وجد الباحث من يقول بذلك، فأبو هلال العسكري يقول في كتابه الفروق اللغوية عن الفرق بين مع وعند : " **الفرق بين (مع) و(عند) : أن قولك (مع) يفيد الاجتماع في الفعل، وقولك (عند) يفيد الاجتماع في المكان، والذي يدل على أن (عند) تفيد المكان ولا تفيده (مع)، أنه يجوز:(ذهبت إلى عند زيد)، ولا يجوز: (ذهبت إلى مع زيد)**"[6]، فأجاز بذلك دخول حرف الجر (إلى) على الظرف غير المتصرف (عند) ويعتقد الباحث أنَّ وضع العسكريّ لـ (إلى) قبل (عند) ليس ضروريًا لإثبات أنها تفيد الاجتماع في المكان، فـ (عند) لوحدها تعني المكان، وقول شخصٍ بأنه عند فلان يعني أنّهما مجتمعان في نفس المكان، وبالتالي فلا حاجة لـ(إلى)، أما ودخول (من) عليها فهو مسموح لأنه أضاف معنىً جديدًا.

---

(1) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري 582/2

(2) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري 583/2 .

(3) انظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 199/2 .

(4) يقول ابن هشام عن (عند): " **ولا تقع إلا ظرفًا أو مجرورةً بـ (مِنْ)** " ابن هشام، مغني اللبيب 441/2 .

(5) قال كل من ابن عقيل وابن هشام: **وقول العامة:(خرجت إلى عنده) خطأ** " وربما نقلا ذلك عن الحريري صاحب درة الغواص في أوهام الخواص الذي أشار لهذه المسألة، ولم تُشر الدراسات التي تناولت البحث في الأخطاء اللغوية –في حدود اطلاع الباحث– إلى دور لابن عقيل وابن هشام في باب الأخطاء التي يقع بها العامة وتصويب النحاة لتلك الأخطاء، فهما كغيرهما من النّحاة يذكرون القواعد اللغوية دون الإشارة إلى الأخطاء التي يقع فيها الناس، ولكن هذه اللفتة منهما تظهر اهتمام علماء النحو قديمًا بمسألة تصويب ما يقع من خطأ على ألسنة الخاصة والعامة، وإن كان المراد من التقعيد النحوي أساسًا حفظُ الألسنة من اللحن، انظر: الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص 145، وابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 199/2، وابن هشام، مغني اللبيب 441/2 .

(6) العسكري، الفروق في اللغة 548 .

ثالثًا: رأي المحدثين

وقد جاءت آراء المحدثين موافقة لآراء القدماء في هذه المسألة، فهم يمنعون جر (عند) و(لدن) بـ (إلى)، ويجوّزون جرَّهُما بـ (من)، يقول الشيخ مصطفى غلاييني: " **ولا تُجرّ (لدى) و(لدن) و(عند) بحرف جرٍ غير (من)، فمن الخطأ أن يُقال: (ذهبت إلى عنده) وكثيرٌ من الناس يخطئون في ذلك، والصواب أن يُقال: (ذهبت إليه أو إلى حضرته)**"[1]، وقد أضاف الغلاييني (لدى)[2] إلى (عند) و(لدن)، لكنّ الاثنين بمعنى (عند) كما يقول غلاييني:" **لدى ولدن: ظرفان للمكان والزمان، بمعنى (عند) مبنيان على السكون**"[3] ويخالف الغلاييني بذلك ما ذكره ابن هشام [4] والسيوطي [5] من عدم جواز جر (لدى) بـ (من) أو غيرها.

وبذلك يرفض الغلاييني جرّ الظروف (عند) و(لدن) و(لدى) بـ (إلى) ولكنّه وجه المسألة توجيها آخر غير توجيه النحاة– ومنهم الزعبلاوي– الذي يقضي بحذف (إلى) أو الجر بـ(من) فيصبح الصواب: (أتيت عنده) أو (أتيت من عنده)، أما الغلاييني، فذهب إلى حذف (عند)و(لدن) أو الجر بـ (من)، فالجائز عنده:(أتيت من عنده) أو (أتيت إليه)، وقد يفهم القارئ من هذا أن الغلاييني لا يجيز: (أتيت عنده)، ولكن الأمر ليس كذلك، فما يفهمه الباحث من قول الغلاييني: **والصواب أن يقال:(ذهبت إليه أو إلى حضرته)**، أنّ دخول (إلى) على (عند) أو (لدن) خطأ، لكن قد يقصد القائل في معناه انتهاء الغاية – والتي هي معنى (إلى)–، ولكن لا يجوز دخول (إلى) على (عند) و(لدن)؛ لأنّها كما ذكر المبرّد مجهولة الموضع، أما (إلى) فانتهاء إلى غاية معروفة، فلا يجتمعان، فنكتفي بحذف أحدهما– حسب المعنى الذي يريده القائل–، فإن أراد انتهاء الغاية، حذف (عند) وقال: (أتيت إليه)، وإن لم يرد انتهاء الغاية، حذف

---

(1) الغلاييني، جامع الدروس العربية 61/3 .

(2) يذكر الغلاييني أنّ (لدى) و(لدن) يُجرّان بـ (من) وينصبان على الظرفية وأنّهما بمعنى (عند)، لكنّه يذكر فارقًا بينهما، أنّ (لدى) تصلح أن تكون عمدةً في الكلام أما (لدن) فلا تأتي عمدة في الكلام، فيجوز أن نقول:(لدينا مزيد) ولا يجوز:(لدنه علم)، انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية 60/3–61 .

(3) الغلاييني، جامع الدروس العربية 60/3، لكن ذكر ابن هشام أنّ (لدى) و(عند) معربتان، أما (لَدُنْ) فهي مبنية في لغة الأكثرين، ابن هشام، مغني اللبيب 446/2، وقيل (لدن) معربة في لغة قيس، كما ذكر الرّضي، انظر: الإسْتِراباذي، شرح الرضيّ 221/3 .

(4) يقول ابن هشام: " **وجرُّ (لدى) ممتنع**" ابن هشام، مغني اللبيب 446/2 .

(5) ذكر السيوطي من الفوارق بين (لدى) و(عند) أنّ (لدى) لا تُجرّ، بينما (عند) تُجرّ بـ (مِنْ)، انظر: السيوطي، همع الهوامع 165/3 .

(إلى) وقال: (أتيت عنده)، وإن أراد معنى المفارقة– أي فارقت من كنت عنده– قال: (أتيت من عنده)، وقد وافق الغلاييني في توجيهه للمسألة أحمد مختار عمر[1].

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه الزعبلاوي ومن قبله أئمة النحو كالمبرّد وابن الشجري وابن عقيل، من منع جرّ (عند) وما في معناها:(لدن) بـ (إلى)، وجواز جرّها بـ (من)، وذلك للأسباب الآتية:

- الأول: أنّ جرّ (عند) وما يشبهها بـ (إلى) لا يستقيم من حيث المعنى، كما ذكر المبرّد فـ(إلى) تستخدم لانتهاء غاية معروفة، أما (عند) فليست موضعًا محددًا، أما الجر بـ(من) فيضيف معنىً جديدًا كما ذكر الزعبلاوي، وهو المفارقة.
- الثاني: تتبع الباحث معجم ألفاظ القرآن الكريم، وقد جُرت (عند) بـ (من) في عشرين موضعًا من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يَقُولُونَ هَـٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾[البقرة: ٧٩] وقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَـٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:٨٩] وقوله تعالى: ﴿ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٣٧]، أما جر (عند) بـ(إلى) فلم يرد ولو في موضعٍ واحد، وكذا ورد جرّ (لدن) بـ(من) في موضعين هما قوله تعالى:﴿ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴿٦﴾ ﴾ [النمل: ٦] وقوله تعالى: ﴿ الٓر ۚ كِتَـٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَـٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾ ﴾ [هود: 1]، في حين لم تُجر (لدن) بـ (إلى) في أي موضع.
- الثالث: وجد الباحث في لغة العرب ما يؤيد جرّ (عند) وما يشبهها بـ (من)، كقول أبي النجم العجلي[2] {ت130هـ}:

أقبلتُ من عند زيادٍ كالخَرِف تَخُطُّ رِجلايَ بِخَطٍّ مُختَلِف

الشاهد قول الشاعر (من عند)، وقد ورد مثل هذا في كلام العرب غير الشعر كقول الخليل {ت170هـ} في كتاب العين: " **وأما سائر الحروف فإنَّها ارتفعت فوق ظهر اللّسان من لَدُنْ باطِن الثنايا من عند مَخْرَج التاء إلى مخرج الشين بين الغارِ الأعلى وبين ظَهْر اللِّسان**"[3]، فالشاهد قول الخليل (من لدن باطن الثنايا ومن عند

(1) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 72-73 .

(2) هو أبو الفضل بن قدامة العجلي، راجزٌ أمويّ، ابن جنّي، الخصائص 297/3، الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس 33/1، ابن سيده، المحكم في المحيط الأعظم 502/4 .

(3) الفراهيدي، معجم العين 52/1 .

مخرج التاء) فقد جُرّ (عند) و(لدن) بـ (من) في حين لم يجد الباحث في كلام العرب ما يؤيد جرّ (عند) وما يشبهها بـ(إلى).

الخلاصة

- يرجع الاستخدام في دخول (من) على (عند) و(لدن) إلى السياق، فتأتي (عند) على وجهين فقط:
  - الأول: تأتي وحدها كقوله تعالى: ﴿ وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقٗا ﴾ [آل عمران: ٣٧]، ويكون المعنى هنا وجود الشيء وثباته في الموضع الذي تشير إليه (عند)، ففي هذه الآية الرزق موجود عند مريم في الموضع؛ أي: في الموضع الذي فيه مريم.
  - الثاني: تُجرّ بـ (من) كقوله تعالى: ﴿ قَالَتۡ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٣٧] ويكون المعنى هنا المفارقة أو المغادرة، فالرزق هنا هو من عند الله لكنّه ليس في الموضع الذي فيه الله، بل عند مريم، فجرّ (عند) بـ (من) يجعلها تشير إلى الموضع الأصلي للشيء الذي فارقه.

وإذا نظرنا للمثالين السابقين لـ (عند) وجدنا أنّهما جاءا في نفس الآية، وهي قوله تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٖ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنٗا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّاۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيۡهَا زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقٗاۖ قَالَ يَٰمَرۡيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَاۖ قَالَتۡ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٖ ٣٧ ﴾ [آل عمران: ٣٧] ولكن جاءت مرة ظرف مكان، والثانية جاءت مجرورة بـ(من)، وكل واحدة أدت المعنى المقصود لها والذي وضّحه الباحث آنفًا.

- وقد وافق الزعبلاوي في هذه المسألة المبرد وابن الشجري وابن عقيل والغلاييني وأحمد مختار عمر، وعارض أبا هلال العسكري.
- لقد تعرض بعض النحاة كابن عقيل وابن هشام خلال طرحهم للقواعد النحوية إلى الأخطاء التي يقع بها العامة، مع أنّ هذا لم يكن من عادة النحاة، فهم يؤصلون قواعد النحو بناءً على لغة العرب، دون أن يذكروا الأخطاء التي يقع فيها عامة النّاس، مع أنّ بدايات النحو كانت لحفظ اللسان من الأخطاء التي يقع بها الناس وخصوصًا في القرآن الكريم.
- اجتهد الزعبلاوي في ذكر المعنى الذي تضيفه (من) عند دخولها على (عند)، وهو المفارقة، ولم يذكر هذا المعنى أحدٌ غير الزعبلاوي.

- ذكر الغلاييني رأيًا مخالفًا لما ذكره القدماء، وهو جواز جر (لدى) بـ (من)، وهذا الرأي يحتاج لدراسةٍ خاصة، أهو خطأ وقع به من قبيل الزلل؟ أم رأيٌ نقله عن أحد القدماء مما لم يقف عليه الباحث.

المسألة الثانية: رفع المضارع بعد ناصب

للفعل المضارع حالات ينصب فيها إذا سُبِق بناصب، ونواصب المضارع الظاهرة كما ذكر النحاة: (أن) وهي أم الباب، و(لن) و(كي) و(إذن) ، كما يُنصب المضاع بتقدير (أن) مضمرة في حالات منها أن يُسبق بفاء السببية، أو لام الجحود وغيرهما؛ لكن هل يكفي أن يُسبقَ المضارعُ بناصبٍ ظاهرٍ أو مُضمَر حتى يُنصَب، هذا ما يعرضه الباحث في هذه المسألة.

لا يكتفي صلاح الدين الزعبلاوي بأن يُسبق المضارع بناصب حتّى يُنصَب، بل يذكر شرطًا آخر وهو أن يتحقق معنى الاستقبال في المضارع المسبوق بناصب، فإن لم يتحقق معنى الاستقبال لم يُنصب المضارع حتى لو سُبق بناصب، يقول الزعبلاوي:" **إن تحقيق معنى الاستقبال شرطٌ لنصبه بعد الناصب**"[1]، وقد ذكر الزعبلاوي أنّ ذلك يجري على ناصبين، هما: (حتى) و(إذن)، وفيما يلي بيان لكلٍ منهما.

الناصب الأول:(حتّى)

الأصل في الفعل المضارع أن يُنصب بعد (حتى)، ولكنّه يُرفَعُ إذا اجتمعت فيه ثلاثة شروط ، وهذا ما يعرضه الباحث في الآتي:

أولًا: رأي الزعبلاوي

لقد خصّها الزعبلاوي بمسألة منفصلة، وبيّن أنّها لا تنصب المضارع بعدها دائمًا، وأنّ من الكُتَّاب من يُخطئ فينصب المضارع بها في موضع لا يجوز النّصب فيه، وذلك بقوله:" **يخطئ الكُتّاب حينًا فيقولون: (خسر المضاربون صفقتهم حتى لا يستطيعوا التعويض عنها)، فينصبون المضارع بعدها بحذف النّون، والصحيح أن يقولوا: (خسر المضاربون صفقتهم حتى لا يستطيعون ...)؛ إذ إنّ شرط نصبه أن يفيد معنى الاستقبال، وتكون حتى بمعنى**

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 609.

(إلى) أو (كي) وليس الأمر كذلك في المثال"[1] فالزعبلاوي يشترط للمضارع بعد (حتّى) كي يُنصب، أن يُفيد معنى الاستقبال، وأن تكون بمعنى (إلى) أو (كي)، فإن دلّ الفعل على الحال، لم يجز نصبه.

ثانيًا: رأي القدماء

أجمع القدماء على وجوب رفع الفعل المضارع بعدها، وليس ذلك شاذًّا أو غريبًا، بل هو حالة من حالات الفعل المضارع بعد (حتى)، فللفعل المضارع بعد (حتى) حالتان: النصب والرفع، أما الرفع فقد ذكر النحاة أنّ الفعل المضارع بعد حتى يرفع بثلاثة شروط[2]، وهي:

- الأول: أن يكون الفعل المضارع حالًا أو مؤولًا بالحال، يقول المراديّ في سياق حديثه عن المضارع بعد (حتى): " **وإذا كان الفعل حالًا أو مؤوّلًا بالحال، رُفِع** "[3] فالحال الحقيقية غير المؤولة، هي التي يكون فيها زمن الفعل المضارع المشتمل على (حتى) نفسه زمن الفعل المضارع التالي لـ (حتّى) هو نفسه زمن النطق بالكلام، كقولنا: (ينساب هذا الماء بين الزروع حتى تشربُ)، فزمن انسياب الماء هو نفسه زمن شرب الزرع هو نفسه زمن القول، ويضرب سيبويه على ذلك مثلًا قول حسان بن ثابت[4]:

يُغشَونَ حتّى لا تهرُّ كِلَابُهُم لا يَسأَلُونَ عن السَّوادِ المُقبِلِ

فالفعل المنفي (تهرُّ) جاء حالًا مزامنًا للفعل (يُغشَونَ) ولذلك رُفِعَ ولم يُنصب، فمعنى تهرّ تنبح، والمقصود من البيت أنّ حسان بن ثابت يمدح آل جفنة الغسانيين، فعندما يأتيهم ضيوف كلابهم لا تنبح؛ لأنها اعتادت على استقبال الضيوف فهم أهل كرم.

أما المضارع المؤوّل بالحال، فهو كقوله تعالى: ﴿ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ [البقرة: ٢١٤] بقراءة نافع برفع (يقولُ)، قال المُبرِّد:" **وأما قوله عز وجل:** ﴿ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾

---

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 111 .

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 17/3–20، والمبرد، المقتضب 43/2، والمُرادي، الجنى الداني 554–557، وابن هشام، مغني اللبيب 375/2–379، وابن هشام، أوضح المسالك 176/4–177، وابن هشام، شرح قطر الندى 70، والصبّان، حاشيته على شرح الأشموني 3/ 437–439، والخضري، حاشيته على شرح ابن عقيل 732/3، والغلاييني، جامع الدروس العربية 180/2–181، وحسن، النحو الوافي 338/4–343 .

(3) المرادي، الجنى الداني 555 .

(4) البرقوني، شرح ديوان حسان بن ثابت 309، وسيبويه، الكتاب 19/3، والزبيدي، تاج العروس 488/4 وقد جاء في الديوان: (يغشون حتى ما تهر كلابهم) فكانت (ما) بدل (لا).

فإنها تقرأ بالنصب والرفع، فالرفع على قوله فإذا الرسول في حال قول، والنصب على معنى إلى أن يقول الرسول"[1] وقد سمّى ابن هشام الحال المؤولة بالحال المحكية[2]، ورفع الفعل المضارع المؤول بالحال ليس واجبًا بل يجوز الرفع والنصب، وقد ذكر الخليل ذلك –جواز الوجهين– في كتابه الجُمَل بقوله:" **وعلى هذا يُقرأ هذا الحرف:** ﴿ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ **بالرفع؛ أي حتى قال (وهو واقع) ويقرأ بالنصب (على معنى الاستقبال)**"[3]، فالمضارع بعد (حتى) وهو (يقول) فهو وإن كان ماضيًا لزمن الإخبار، إلا أنه مستقبلٌ بالنسبة إلى زلزالهم، فعلى نصب (يقولَ) قُدِّر الفعل على الاستقبال للزلزلة، وبرفع (يقولُ) على قراءة نافع قُدِّر بالحالية لزمن الحكاية.

- الشرط الثاني: أن يكون مُسَبَّبًا عما قبلها؛ أي أنّ الفعل المضارع الذي يأتي بعد (حتى) لا بُدّ أن يكون مُسَبّبًا عما يجيء قبلها، كما يذكر ابن هشام وغيره من النحاة[4].
- الشرط الثالث: أن يكون فضلة، بحيث أن يَتِمَّ معنى الجملة من دون (حتى) والمضارع بعدها، فإن لم يتمّ المعنى لم يجز الرفع، يقول المراديّ:" **قد فهم من هذا أنّ الرفع يُمتنع، في نحو: كان سيري حتّى أدخلها، إذا جُعلت ناقصة؛ لأنه لو رُفِع لكانت ابتدائية، فتبقى كان بلا خبر** "[5].

ويجب أن تكون هذه الشروط الثلاثة مجتمعة في الفعل المضارع بعد (حتّى)، وهذا ما فُهِمَ من كلام النحويين، وذكره ابن هشام بقوله:" **واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتّى إلا بثلاثة شروط** "[6]، وعندما تجتمع هذه الشروط الثلاثة في الفعل المضارع بعد (حتى) فإنها تتحول من حرف نصب إلى حرف ابتداء[7].

---

(1) المقتضب 43/2

(2) ابن هشام، مغني اللبيب 277/2 .

(3) الفراهيدي، الجُمَل في النحو 163 .

(4) ابن هشام، مغني اللبيب 277/2 .

(5) المرادي، الجنى الداني ص556 .

(6) ابن هشام، مغني اللبيب 277/2 .

(7) انظر: سيبويه، الكتاب 17/3–18 .

ثالثًا: رأي المحدثين

اتفق المحدثون مع ما جاء به القدماء، في وجوب رفع المضارع بعد (حتّى)، إذا اجتمعت فيه ثلاثة شروط، هي التي ذكرها الباحثُ سابقًا، ومن هؤلاء المحدثين عبّاس حسن[1] والشيخ مصطفى غلاييني[2] ويوسف الصيداوي[3] وعبد الغني الدّقر[4]، لكنّ عباس حسن يضيف إلى ما ذكره القدماء عن الحال المؤولة أو المحكية أنّ لها صورتين، هما:

- الأولى: الزمن الماضي المؤول بالحال: " **وهو الذي يكون فيه معنى المضارع قد تحقّق وانتهى فعلًا قبل النطق بالجملة، وكان المناسب أن يذكر الفعل بصيغة الماضي، ولكنه يعاد ذكره بصيغة المضارع بقصد حكاية الحال الماضية التي ترشد إليها القرينة**"[5] وقد ذكر القدماء هذه الصورة من المضارع المؤول بالحال، واستشهدوا عليها بقوله تعالى: ﴿ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ [البقرة:214] بقراءة نافع برفع (يقولُ)[6].
- الثانية: الزمن المستقبل المؤول بالحال، وهي التي " **يراد بها حكاية الحالة المستقبلية التي لم تقع بعد، والتعبير عنها بما يدل أنها تقع الساعة، وتحصل الآن (أي: وقت الكلام) مع أنها لم تقع ولم تتحقق قبل الكلام، ولا في أثنائه**" [7] وهذه الصورة أقل استخداماً من الأولى كما يذكر عباس حسن، والغرض منها القطع بمجيء المستقبل، والقول بأنه قادم لا محالة، ومثال ذلك قول القائل: " **ويلٌ للمشرك يوم القيامة، إني أراه الآن يلتفت حتى يجدُ الشفيع ولا شفيع يومئذ، وأسمعه يصرخُ حتى يسمعُ النصير ولا نصير**"[8] فيوم القيامة لم يأتِ بعد، ولكن القائل رفع الفعل (يجد) والفعل (يسمع)، اللذان جاءا بعد حتى وكان حقهما النصب، لكنّ القائل رفع على تأويل أن المشهد يحصل أمامه الآن، ليقول للمستمع بأنّ هذا المشهد حاصلٌ لا محالة، وهذا ما

---

(1) انظر: حسن، النحو الوافي 4/338-343 .

(2) انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية 2/180-181 .

(3) لم يذكر سوى شرط واحد وهو أن يتضمن المضارع معنى الاستقبال، الصيداوي، الكفاف ص381 .

(4) الدّقر، معجم النحو 172-173 .

(5) حسن، النحو الوافي 4/340 .

(6) انظر: الفراهيدي، الجُمَل في النحو 163، والمبرد، المقتضب 2/43، وابن هشام، مغني اللبيب 2/277.

(7) حسن، النحو الوافي 4/342 .

(8) حسن، النحو الوافي 4/342 .

سمّاه عباس حسن بالزمن المستقبل المؤول بالحال، ولم يجد الباحث – في إطار جهده– من النحاة من تحدث عن هذه الصورة غير عباس حسن الذي لم يُشر إلى أيٍ من النحاة بالنسبة لهذه الصورة.

الناصب الثاني: (إذن) [1]

أولًا: رأي الزعبلاوي

يشترط الزعبلاوي لنصب المضارع بعد (إذن) أن يتضمّن معنى الاستقبال، فإن خرج من الاستقبال خرج من النّصب إلى الرفع، وهذا ما ذكره الزعبلاوي، بقوله:" **فالمضارع مرفوع بعد (إذن) في قوله تعالى:** ﴿ أَمۡ لَهُمۡ نَصِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُلۡكِ فَإِذٗا لَّا يُؤۡتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾ **{النساء:٥٣}؛ لأنّه الحال**"[2] فالمضارع (يؤتون) لم ينصب بحذف النون بل رفع[3] بثبوتها رغم أنّ الفعل جاء بعد (إذن) الناصبة للمضارع، لكنه رُفِع؛ لأنه حال لا يتضمن معنى الاستقبال.

ثانيًا: رأي القدماء

للفعل المضارع بعد (إذن) حالتان، هما: النّصب والرفع، واشترط النحاة لنصب المضارع بعدها ثلاثة شروط[4]: أحدها الاستقبال، والثاني الصدارة، والثالث عدم الفصل بينها وبين المضارع إلا بالقسم أو بـ(لا) النافية، يقول ابن هشام:" **والمسألة الرابعة: في عملها، بشرط تصديرها واستقباله، واتصالهما أو انفصالهما بالقسم أو بـ (لا) النافية**"[5].

---

(1) اختلف النحويون في الوقف على (إذن) فذهب الجمهور إلى أنها يوقف عليها بالألف لشبهها بالمنون المنصوب ونُقِل عن المازني والمبرّد أنه يوقف عليها بالنون؛ لأنها بمنزلة (أن) و(لن)، انظر: الجنى الداني 365، كما ذهب سيبويه والجمهور أن معنى (إذن) الجواب والجزاء وقال الشلوبين: في كل موضع وقال الفارسي: على الأكثر، وقد تتمخض للجواب، انظر مغني اللبيب 110/1–111 كما ذهب الجمهور إلى أنها حرف وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم، انظر الجنى الداني 363 .

(2) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 609 .

(3) نُصِبَ المضارع بحذف النون في هذه الآية في قراءة شاذة لأبيّ بن كعب وكذا وردت في مصحف ابن مسعود، أما القُراء السبعة فقد قرؤوها بثبوت النون وإلغاء (إذن)، انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 122/1.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 12/3–16، وابن السرّاج، الأصول في النحو 148/2–149، والمُرادي، الجنى الداني 361–363، وابن هشام، مغني اللبيب 117/1–124، والسيوطي، همع الهوامع 105/4–107 .

(5) مغني اللبيب 117/1–118 .

فالشرط الأول: تصديرها يعني أن تكون في صدارة الجملة،" **فإن تأخرت ألغيت، حتما نحو: (أكرمُكَ إذن) وإن توسطت وافتقر ما قبلها لما بعدها- مثل أن تتوسط بين المبتدأ وخبره، وبين والشرط وجزائه، وبين القسم وجوابه، وجب إلغاؤها أيضا كالمتأخرة** "[1] واستثنى النحاة من ذلك شاهدًا واحدًا جوزوا فيه إعمال(إذن) شذوذًا، فتنصب المضارع بعدها، وهو قول الشاعر[2]:

لا تَتْرُكَنِّي فِيهِم وحيدًا

إِنّي إِذَن أَهلَكَ أو أَطِيرَا

فـ (إذن) نصبت المضارع (أهلَكَ) الذي جاء بعدها، رغم أنهما توسطت بين اسم إنّ وخبره، فابن مالك وبعض الكوفيين[3] أجازوا عمل (إذن) في هذا الشاهد شذوذًا، أما البصريون فأولوها على حذف خبر (إنّ) ثُمَّ استأنف بـ(إذن)، ويستغرب الباحث من استشهاد النحاة برجزٍ مجهول النّسب قد لا يكون لشاعر يحتج بشعره، أما إن سبقت بحرف عطف، فلا تعمل إلا شذوذًا، يقول السيوطي:" **وإن وليت عاطفًا قلّ النصب، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها**"[4] ومثال (إذن) العاملة شذوذًا بعد عاطف، القراءة الشاذة[5] لقوله تعال: ﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴿٥٣﴾ ﴾ {النساء:٥٣} وقوله: ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٧٦﴾ ﴾ [الإسراء:76] .

والثاني: استقباله، أي المضارع بعد (إذن) فإن كان حالًا رُفِع، " **فلو قيلَ لك: أحبُّك، فقلت: إذن أظنُّكَ صادِقًا، رفعت؛ لأنّه حال، ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع**

(1) المرادي، الجنى الداني 361 .

(2) هما بيتان من الرجز مجهول قائلهما، وجاءا بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف 153 اللباب في علل البناء والإعراب 211/1 شرح الرضي 47/4 الجنى الداني 362 مغني اللبيب 118/1-119 همع الهوامع 106/4 .

(3) ذكر السيوطي أنّ الكسائي أجاز إعمال (إذن) المتوسطة بعد اسم إن وكان ووافقه الفراء في إنّ فقط، انظر: همع الهوامع 4/ 106-107 .

(4) السيوطي، همع الهوامع 107 .

(5) هذه قراءة أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود، أما القراء السبعة فقد قرؤوها بثبوت النون وإلغاء (إذن)، ابن هشام، مغني اللبيب 122/1 .

للاستقبال"[1]، فإن لم يخلص الناصبُ المضارع للاستقبال كالمثال السابق الذي ذكره السيوطي رُفِع.

والثالث: ألّا يفصل بين (إذن) ومضارعها فاصل، فإن فصل بينهما فاصل وجب الرفع، ويستثني العلماء من ذلك الفصل بالقسم وبـ (لا) النافية، ويوضِّحُ السيوطي السبب الذي أجاز الفصل بالقسم و(لا) النافية، بقوله:" **ويغتفرُ الفصلُ بالقَسَم، وبِلا النافية خاصّةً؛ لأنّ القسم تأكيدٌ لربط (إذن)، و(لا) لم يعتد بها فاصلة، في (أن) وكذا في (إذن)**"[2] فالقسم جاء ربطًا وتوكيدًا بين (إذن) ومضارعها، و(لا) ليس معهودًا عليها أن تفصل بين (أن) ومضارعها فتلغي عملها، ولو استعرضنا الشواهد لم نجد (لا) النافية تلغي عمل أي من نواصب المضارع في حال فصلت بينه وبين مضارعه، فالقسم و(لا) النافية محل إجماع في جواز الفصل وإعمال (إذن)، ويذكر النحاة آراءً أخرى لم تلقَ إجماعًا، كجواز الفصل بالنداء والدعاء قال به ابن بابشاذ[3]، وجواز الفصل بالظرف أجازه ابن عصفور، وجواز الفصل بمعمول الفعل كما قال الكسائي[4].

ثالثًا: رأي المحدثين

اتفق المحدثون أيضًا على أنّ للمضارع بعد (إذن) وجهين: النّصب والرفع، واشترطوا لنصب المضارع بعدها ثلاثة شروط[5]، وإلا يرفع المضارع، لكنّ عبّاس حسن أضاف شرطًا رابعًا لنصب المضارع بعد (إذن)، وهو أن يكون الجواب حقيقيًا، فالجواب غير الحقيقي، أن يقول أحدهم: (سأقرأ الصحف) فيردّ عليه آخر: (إذن تغرُبُ الشَّمس)، فلا ارتباط معنوي بين الجملتين السابقتين، فيعتبر هذا لغوًا[6].

كانت تلك نواصب المضارع التي يجيء المضارع بعدها مرفوعًا وفقًا لشروط محددّة، أما باقي النواصب فلم يرد عن العرب أن رُفِعَ المضارعُ بعدها، فالأصل في النواصب أن

---

(1) السيوطي، همع الهوامع 105/4 .

(2) السيوطي، همع الهوامع 105/4 .

(3) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري الجوهري، (أبو الحسن) إمام عصره في علم النحو، وله المقدمة في النحو وشرح الجمل للزجاجي، الزِّركلي، الأعلام 220/3 .

(4) انظر: المرادي، الجنى الداني 362-363، وابن هشام، مغني اللبيب1/119-120، والسيوطي، همع الهوامع 105/4-106 .

(5) انظر: حسن، النحو الوافي 310/4، والدقر، معجم النحو ص7 .

(6) انظر: حسن، النحو الوافي 309/4-310 .

تخلص المضارع للاستقبال، كما ذكر السيوطي:" **ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال**"[1] لكنّ بعض النّواصب لم تخلص المضارع للاستقبال، كما جاء مسموعًا عن العرب وأوّله النحاة، ونواصب أخرى أخلصت المضارع للاستقبال، فلم يُرفع المضارع بعدها كما جاء مسموعًا عن العرب، كـ (لن) التي تختص بنصبها للفعل المضارع بعدها، ولم يذكر النحاة أنه يمكن رفع المضارع بعدها بأي حالٍ من الأحوال، والمضارع بعد (لن) خالصٌ للاستقبال، كما ذكر الزمخشري بقوله:" **ولن لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل**"[2] كما يذكر السيوطي ذلك ويبين أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال، بقوله:" **وتنصب (لن) المستقبل أي أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال وتفيد نفيه**"[3] ولم يشر أحد من النحاة إلى جواز رفع المضارع بعد (لن) ولو شذوذًا.

وكذلك (أن) فإنّها تخلص المضارع للاستقبال، حيث لم يرد عن العرب سماعًا رفعه بعدها، باستثناء شواهد قليلة جدًّا أوّلها النحاة، فذكر النحاة أن الفعل المضارع يُرفع بعد (أن) الخفيفة في عدة شواهد أشهرها، قوله تعالى:﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ [البقرة:٢٣٣] على قراءة ابن مجاهد[4] برفع (يتمُّ)، و قول الشاعر[5]:

أَنْ تقْرَآنِ عَلَى أسْمَاءِ ويْحَكُمَا مِنّي السَّلامَ وَألّا تُشْعِرَا أحَدَا

فالفعلان المضارعان (يتمُّ) حسب قراءة ابن مجاهد، و(تقرآن) في الشاهد الشعري مرفوعان، وتقدير ذلك عند الكوفيين والبغداديين إهمال (أن) المصدرية الناصبة، على تقدير أن تُلحقَ بأختها (ما) المصدرية، فأهملت مثلها، يقول ثعلب في مجالسه عند الحديث عن البيت السابق (أن تقرآن):" **هذه لغة، تشبه بما**"[6] ونقل ذلك عنه ابن جني في الخصائص بقوله:" **وحدّثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: شبّه (أن) بـ (ما) فلم يُعملها كما**

---

(1) السيوطي، همع الهوامع 105/4 .

(2) ابن يعيش، شرح المفصل 37/5 .

(3) السيوطي، همع الهوامع 914/4 .

(4) انفرد ابن هشام في مغني اللبيب بنسبة هذه القراءة لابن محيصن ونقل عنه ذلك الأشموني في شرح ابن عقيل والخضري في حاشيته على ابن عقيل، انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 181/1–182، والخضري، حاشية الخضري727/2 والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني 420/3 .

(5) البيت مجهول القائل في مجالس ثعلب 322 الخصائص 390 سر صناعة الإعراب 549 الإنصاف في مسائل الخلاف 451 مغني للبيب 183/1 تاج العروس 211/34 .

(6) ثعلب، مجالس ثعلب 322 .

لم يُعمل (ما)"[1] ويوافقه في ذلك الزمخشري في مفصله بقوله:" **وبعض العرب يرفع الفعل بعد (أن) تشبيهًا بـ (ما)**"[2] وكذلك الأنباري بقوله:" **والذي يدل على ضعف عمل (أن) الخفيفة أنه من العرب من لا يعملها مظهرة ويرفع ما بعدها تشبيها لها بـ (ما)**"[3] أما البصريون فذهبوا إلى أنها المخففة من الثقيلة، كما وضّح ابن جني نقلًا عن أستاذه أبي علي الفارسي، يقول ابن جني في الخصائص، عند حديثه عن البيت السابق:" **سألت عنه أبا عليّ- رحمه الله- فقال: هي مخفَّفة من الثقيلة؛ كأنه قال: أنكما تقرآن، إلا أنه خفّف من غير تعويِض**"[4] فـ (أن) كما يقول أبو علي مخففة من الثقيلة، والتقدير: (أنكما تقرآن)، وبالتالي فإعراب (تقرآن) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والفاعل ضمير التثنية (ان) والجملة الفعلية في محل رفع خبر (أن) المخففة من الثقيلة، أما اسمها فهو الضمير المحذوف، والذي قدّره أبو علي بـ(الكاف)، وأشار ابن جني إلى أنّ ما قاله أبو علي في تقدير (أن) بالمخففة من الثقيلة، بأنه مذهب البغداديين، ذكر ذلك في سر صناعة الإعراب، بقوله:" **وهذا مذهب البغداديين** "[5] ولقد أيد هذا الرأي البغدادي في خزانة الأدب بقوله: " **ومن النحويين من زعم أنّ (أن) في جميع ذلك هي الناصبة للفعل، إلا أنّها أُهملت حملاً على المصدرية، فلم تعمل لمشابهتها لها في أنها تقدَّر مع ما بعدها بالمصدر، وما ذكرته قبل من أنها مخففة أولى، وهو مذهب الفارسي وابن جني؛ لأنها هي التي استقر في كلامهم ارتفاع الفعل المضارع بعدها** "[6] وقد ذكر ابن هشام في مغني اللبيب عكس ما أورد الباحث سابقًا، وقال بأن مذهب الكوفيين تقدير (أن) بالمخففة من الثقيلة ومذهب البصريين تقدير (أن) بـ (ما) المصدرية، يقول ابن هشام:" **وزعم الكوفيون أنّ (أن) هذه هي المخففة من الثقيلة، شذّ اتصالها بالفعل، الصواب قول البصريين : إنها (أن) الناصبة أهملت حملًا على أختها (ما) المصدرية**"[7] وهذا خلاف للواقع الذي بينه الباحث ولقد تنبّه البغدادي لذلك، وأشار له في خزانة الأدب، ويبدو أنّ الأشموني في شرحه لابن عقيل والخضري في حاشيته قد نقلا ذلك عن ابن هشام من دون

---

(1) ابن جنّي، الخصائص 390/1

(2) ابن يعيش، شرح المفصل 87/5 .

(3) أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف ص450 .

(4) ابن جنّي، الخصائص 390/1 .

(5) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب 549 .

(6) البغدادي، خزانة الأدب 422/8-423 .

(7) ابن هشام، مغني اللبيب 181/1-182 .

تمحيص فنسبا إهمال (أن) للبصريين وتخفيفها للكوفيين كما ذكر ابن هشام، والصحيح عكس ذلك.

ويميل الباحث لرأي البصريين؛ لأن تقدير (أن) في تلك الحالات القليلة بالمخففة من الثقيلة فيه محافظة على طابع التأصيل النحوي السليم .

أما (كي)[1] والتي تنصب المضارع بعدها، سواءً بنفسها أو بتقدير (أن) مضمرة، فلم يأت المضارع بعدها مرفوعًا إلا في شاهدٍ واحد، وهو قول الشاعر[2]:

إذا أنتَ لم تنفعْ فضُرَّ فإنّما يُرجَّى الفتى كيما يَضُرُّ وينفَعا

فالمضارع (يضرُّ) جاء مرفوعًا بعد (كي) الناصبة، وتقدير ذلك أنّ (كي) مكفوفة بـ (ما) كما ذكر المرادي: " **وذهب بعض النحويين إلى أن (ما) في قوله: كيما يضر وينفع كافة لـ (كي) عن العمل**"[3] واستشهد بهذا البيت من قال بأنّ (كي) جارة، فعلى حدّ قولهم، فـ (ما) هنا مصدرية، و(كي) جرّت المصدر المؤول، أما من ذهب إلى أنّ (كي) ليست جارة، فذهب إلى أنّ (ما) كافّة ألغت عمل (كي) فرُفِع المضارع بعدها.

وفي كلتا الحالتين لم ترفع (كي) المضارع بعدها، وإنما رُفِع لأنّها اتصلت بـ (ما) كافة ألغت عملها، أو لأنها اتصلت بـ (ما) مصدرية والمضارع يرفع بعد (ما) المصدرية، و(كي)

---

(1) للنحاة مع (كي) ثلاثة مذاهب ذكرها المرادي: الأول أنها حرف جر دائمًا، وهو مذهب الأخفش ويكون نصب المضارع بعدها بتقدير أن مضمرة، والثاني: أنّها ناصبة للفعل بنفسها وهو مذهب الكوفيين وبالتالي فلا يُقدَّر أن بعدها، والثالث: أن تكون حرف جار تارة، وناصبة للفعل بنفسها تارة أخرى، وقد ذكر المرادي أن هذا هو المذهب الصحيح، انظر: الجنى الداني 264 .

(2) البيت لقيس بن الخطيم في الصناعتين لأبي هلال العسكري وفي إعجاز القرآن للباقلاني، ولعبد الأعلى بن عبد الله بن عامر في أخبار أبي تمام للصولي، ولعبد الله بن معاوية في حماسة البحتري، ودون نسبة في الجنى الداني ومغني اللبيب، وقد جاء (يضرّ) موضع الشاهد منصوبًا في ديوان قيس بن الخطيم وأخبار أبي تمام للصولي وحماسة البحتري والصناعتين للعسكري، وهذا يخالف ما استشهد به النحاة من رفع الفعل (يضر) بعد (كي) المكفوفة بـ (ما)، انظر: ديوان قيس بن الخطيم 235 والباقلاني، إعجاز القرآن ص83 والصولي، أخبار أبي تمام ص28 والبحتري، الحماسة ص419، والعسكري، الصناعتين ص315 والمرادي، الجنى الداني 262 وابن هشام، مغني اللبيب 32/3 .

(3) المرادي، الجنى الداني 263 .

ليست عاملًا في رفعه في كلا الحالتين، فإنما هي للنصب بتقدير (أن) مضمرة أو من دون ذلك.

وهكذا، ثبتَ صِدقُ ما قاله الزعبلاوي من أنّ دخول الناصب على الفعل المضارع لا يكفي وحده لنصب المضارع، بل يشترط في ذلك أن يتضمن المضارع معنى الاستقبال ليُنصب، ويروق للباحث هنا أن يشير إلى أمرين:

- الأول: توضيح الزعبلاوي لم يكن كافيًا، فهو لم يوضح أن هناك شروطًا أخرى لنصب المضارع غير الاستقبال، وذلك مع (إذن) فلم يذكر غير الاستقبال فقط، كما أنّ الزعبلاوي لم يذكر أنّ الأصل في النواصب أن تخلص المضارع بعدها للاستقبال، كما ذكر السيوطي، لكنّ بعض النواصب لأسباب محددة لم ينصب المضارع، بينما احتفظت نواصب أخرى بإخلاصها المضارع للاستقبال، فلم يُرفع بعدها كما جاء مسموعًا عن العرب وأوله النّحاة.
- الثاني: أنّ الزعبلاوي لم يشر إلى رأي أي من النحاة عند طرحه للمسألة، وكان الأجدر به أن يذكر ذلك.

ويستند الباحث في رأيه إلى ما وضّحه سابقًا من سردٍ وشرحٍ وتعليق على آراء النّحاة بخصوص نصب المضارع بعد الناصب ورفعه مع بعض النواصب لأسباب بينها الباحث .

الخلاصة

- وافق الزعبلاوي في رأيه – رفع المضارع بعد النواصب إن لم يتضمن معنى الاستقبال– رأي جمهور النحاة، بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين.
- ذكر عبّاس حسن صورة جديدة للزّمن المؤول بالحال، وهو الزمن المؤول بالمستقبل، وقد ذكر القدماء الحال المؤول بالماضي.
- ذكر الزعبلاوي شرطًا واحدًا فقط من شروط نصب المضارع بعد (إذن)، وهو الاستقبال، ولم يذكر شرطين آخرين، هما: أن تكون في صدارة الجملة، وأن يفصل بينها وبين المضارع فاصل سوى القسم و(لا) النّافية.
- نَسَبَ ابنُ هشام في مغني اللبيب آراءً للنحاة عكس ما ذهبوا إليه، وذلك بقوله: إنّ الكوفيين يقدرون (أن) بالمخففة من الثقيلة، والبصريون يذهبون إلي أنّها تُقدر بـ (ما) المصدرية، في قول الشاعر: أن تقرآن على أسماء... إلخ، والصواب عكس ذلك، وقد

نبّه البغدادي إلى ذلك في خزانة الأدب، لكنّ الباحث اكتشف أنّ الأشموني في شرح ابن عقيل، والخضري في حاشيته قد نقلا ذلك خطأً أيضًا.

- استشهد المُراديّ وابن هشام ببيت على رفع الفعل بعد (كيما)، وذلك في قول الشاعر:

إذا أنتَ لم تنفعْ فضُرَّ فإنّما يُرجَّى الفتى كيما يَضُرُّ وينفَعا

وقد وجد الباحث أنّ الكلمة موضع الشاهد في هذا البيت (يضرّ) منصوبة في ديوان قيس بن الخطيم، وأخبار أبي تمام للصولي، وحماسة البحتري، والصناعتين للعسكري، ولم يأت (يضرّ) مرفوعًا إلا في الجنى الداني ومغني اللبيب، وربما جاء مرفوعًا أيضًا في غيرهما من كتب النحو التي استشهدت بالبيت.

المبحث الثالث: معارضات الزعبلاوي النحوية

لقد عارض الزعبلاوي خلال تنقيحه للمسائل النحوية التي يخطئ فيها الكُتّاب بعضًا من آراء النحاة، وقد كان لباب المنصوبات في النحو نصيبٌ من هذه المعارضات، يعرضها الباحث خلال طرحه للمسائل الآتية:

المسألة الأولى: (أبداً) ظرف الزمان واختصاصه بالحال والاستقبال دون الماضي

من المعروف أنّ (أبدًا) ظرفٌ لما يستقبل من الزّمن، فهل يجوز إسنادها إلى الفعل الماضي؟ ناقش الزعبلاوي هذه المسألة، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولًا: رأي الزعبلاوي

يُفَصِّل الزعبلاوي القول في هذه المسألة، بأن (أبداً) ظرف زمان يختص بالمستقبل، وأن دخولها على الفعل الماضي من الخطأ الشائع المنتشر بين جمهور الكُتَّاب، وأنَّ الصواب أن نستخدم ظرف الزمان (قط) أو (البتة) مع الفعل الماضي، فيقول : " **قولك (ما كلمته أبداً) من الخطأ الشائع ، وصوابه (ما كلمته قط) أو (ما كلمته البتة)، ذلك أنَّ (أبداً) ظرف زمان للتأكيد في المستقبل ، نفياً وإثباتاً، تقول: (لا أفعله أبداً) كما تقول (أفعله أبداً) دون نفي فإذا دخل عليه فعل ماضٍ حصل التناقض؛ لأنه مخصوص بالمستقبل** "[1]، فالزعبلاوي يرى تناقضًا في

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 1.

استخدم (أبدًا) وتعلقها بالفعل الماضي؛ لأنها مخصوصة بالمستقبل، والصواب مع الفعل الماضي أن نستخدم (قط) و(البتة).

ثانيًا: رأي القدماء

دِلالة كلمة (أبدًا) عند القدماء أنّها ظرف لما يستقبل من الزمن، فالزمخشري مثّلا عندما أراد أن يثبت أنّ (لن) تنفي المستقبل، شبّه قولنا: (لن أفعله) بقولنا: (لا أفعله أبدًا)[1]، ويؤيد ذلك ما ذكره أبو البقاء الكفوي، الذي قال: " **وأبدًا { منكرًا} يكون للتأكيد في الزمان الآتي نفيًا وإثباتًا**"[2]، فالظّرف (أبدًا) لم تخرج دلالته عن زمن المستقبل عند القدماء، ولم يقف الباحث على غير ذلك عندهم.

ثالثًا: رأي المحدثين

انقسم المحدثون إلى قسمين في هذه المسألة، هما:

- الأول: يرفض نفي (أبدًا) بـ (لم)، مثلك محمد العدناني[3] وعبّاس أبو السعود[4] وإبراهيم السامرائي[5]، والسبب في ذلك أنّ (أبدًا) للمستقبل، و(لم) لنفي الماضي.
- الثاني: يجيز نفي (أبدًا) بـ (لم)؛ لأنّه لا تناقض بين الفعل الماضي و(أبدًا)، وأنّها قد تستعمل مع الفعل الماضي دون التعارض مع كونها ظرفًا لاستغراق المستقبل، كمجمع اللغة العربية في القاهرة[6]، الذي يستشهد على صحة ذلك بقول المتنبي[7]:

لم يَخْلُقْ الرَّحْمَنُ مِثْلَ مُحمَّدٍ أَبـَـدًا وَظَنِّـي أنّــهُ لا يَخْلُقُ

ومع أنّ المتنبي يقع خارج عصر الاستشهاد باللغة، إلا أنّ هناك حُجَجًا أقوى استدلّ بها بعض المحدثين، فهناك من يرى بأن (أبداً) يجوز أن تتعلق بالفعل الماضي، إن كانت دلالة

(1) السيوطي، همع الهوامع 94/4 .
(2) الكَفَوي، الكليات ص32 .
(3) انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص20-21 .
(4) انظر: أبو السعود، أزاهير الفصحى 314ص، وشموس العرفان ص161 .
(5) انظر: السامرائي، معجميات، ص400 .
(6) انظر: أمين وترزي، القرارات المعجمية في الألفاظ والأساليب من 1934 لـ 1987، ص175 .
(7) المتنبي، ديوانه ص29 .

الفعل للاستقبال لا للمُضِي، فخالد بن هلال العبري يذكر ما ذكره الزعبلاوي فيُخَطِّئُ من يقرن ظرف الزمان (أبداً) بالفعل الماضي فيقول : " **نخطئ عندما نقول: ما زرته أبدًا، كذلك عندما نقول : لن أزوره قط ، فما الخطأ وما الصواب إذن ؟ الخطأ : أن (أبداً) ظرف زمانٍ لاستغراق المستقبل فلا يجوز استعمالها للدلالة على الماضي** "[1]، ثم تراه يوضح رأيه بعد ذلك ويقول بجواز دخول (أبداً) على الفعل الماضي، ولكن بشرط أن تكون دلالته ممتدة إلى المستقبل، فيقول:" **ولا يسبقها الفعل الماضي إلا إذا كان ممتداً إلى المستقبل كقوله تعالى:** ﴿ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ ﴾ [الممتحنة:4]"[2] فظرف الزمان المختص بالمستقبل (أبداً) جاء هنا متعلقاً بفعلٍ ماضٍ وهو (بدا)، إلا أن دِلالة هذا الفعل ممتدة إلى الزمن المستقبل، فالعداوة لم تحدث وتنتهِ، بل هي ممتدة إلى أجل مُحدَّد مستقبلاً وهو حتى تؤمنوا به، وهذه الدلالة الممتدة إلى المستقبل، هي التي أجازت استخدام الظرف المختص بالمستقبل مع الفعل الماضي، ويتفق مع هذا الرأي أيضًا الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه معجم الصواب اللغوي إذ يقول : " **ذكر النحاة أن (أبداً) ظرف مُنَكَّرٌ لتأكيد المستقبل، ويدخل في ذلك الماضي الممتد إلى الزمن المستقبل، كقوله تعالى:** ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾ [النور:21]"[3] فـ (زكى) فعل ماضٍ، ولما كانت دلالته تمتد إلى المستقبل جاز تعلق (أبداً) به، وذكر هذا الرأي أيضًا عبد الغني الدقر صاحب معجم النحو بقوله:" **(أبدًا) ظرفٌ لاستغراق المستقل، ولا يدخل على الماضي إلا إذا كان ممتدًّا للمستقبل،** نحو: ﴿ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ ﴾"[4] فلا يجوز دخول (أبدًا) على الماضي إلا إذا كان زمنه ممتدًّا للمستقبل، ويبدو أنّ الآيات القرآنية كانت رافدًا لأصحاب هذا الرأي.

وهكذا يبدو جليًا صحة دخول ظرف المستقبل (أبدًا) على الفعل الماضي، وذلك للأسباب الآتية:

- ما ذكره النحاة: عبد الغني الدّقر وأحمد مختار عمر وخالد بن هلال، واستشهادهم بالآيات القرآنية، وقد تحرّى الباحث ذلك فلم يجد غير الآيتين اللتين ذكرهما النّحاة، قد

(1) العبري، أخطاء لغوية شائعة ص 16 .
(2)العبري، أخطاء لغوية شائعة ص18 .
(3) عمر، معجم الصواب اللغوي ص5 .
(4) الدّقر، معجم النحو 1 .

دخلت فيهما (أبدًا) على الفعل الماضي، وهما قوله تعالى:﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾ [النور:21] وقوله تعالى:﴿ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ ﴾ [الممتحنة:4] فدخلت (أبدًا) على الفعلين الماضيين (زكى) و(بدا).

- ومما يؤيد الرأي القائل بجواز تعلق ظرف الزمان (أبداً) بفعل ماضٍ ما فصّله عباس حسن في كتابه النحو الوافي عن حالات الفعل الماضي مع الزمن، وقسمها لأربع حالات، هي:" **الأولى: أن يتعين معناه في زمن فات وانقضى وهي الأصل الغالب. الثانية: أن يتعين معناه في وقت الحال؛ أي وقت الكلام، والثالثة: أن يتعين معناه في زمن المستقبل؛ أي بعد الكلام، فيكون ماضي اللفظ دون المعني في الحالتين الثانية والثالثة، أما الحالة الرابعة: أن يصلح معنى الماضي للمُضِيّ والاستقبال، بشرط ألا توجد قرينة تخصصه بأحدهما**"[1].

وما يعنينا في هذا المقام الحالتان الثالثة والرابعة التي تكون دلالة الزمن للفعل الماضي فيها للحال والاستقبال[2]، ويشترط لذلك عدة قرائن، منها: أن يفيد الفعل الطلب، أو يتضمن وعداً أو عطفًا على ما علم استقباله، أو تضمن رجاء يقع في المستقبل، أو يكون قبله نفي بـ (لا) المسبوقة بالقسم، أو يكون قبله نفي بـ (إن) المسبوقة بقسمٍ أيضاً أو يكون فعل شرطٍ جازمٍ أو جوابه ، وكل تلك القرائن تدل على استقبال الزمن وإن كان اللفظ ماضياً.

- ويعزز القول بجواز تعلق ظرف الزمان (أبداً) بالفعل الماضي إن كانت دلالته للاستقبال ورود ذلك في شعر العرب ، ومن ذلك قول ابن هرمة (ت 176هـ) [3]:

لَيْتَ السِّباعَ لَنا كَانَتْ مُجاوِرَةً وأَنَّنا لا نَرَى مِمَّنْ نَرَى أحَدَا

إنَّ السِّباعَ لتَهْدَا عَنْ فَرائِسِهَا والنّاسُ ليسَ بِهادٍ شَرُّهُمْ أبَدا

---

(1) حسن، النحو الوافي 51/1– 55 .

(2) عبّاس حسن يوافق بذلك الكوفيين والأخفش من البصريين، فالكوفيون يجيزون وقوع الماضي للحال، بينما البصريون يمنعون ذلك، انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 212–216 .

(3) ابن هرمة، ديوانه ص97، وابن جني، الخصائص 152/3 وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم 351/4 والزبيدي، تاج العروس 305/1 .

فـ (أبداً) التي تختص بالمستقبل دخلت هنا على الفعل الماضي الجامد (ليس)، ولم يمنع هذا الفعل الماضي من دخول ظرف الزمان المختص بالمستقبل عليه؛ لأن دلالة الفعل ممتدة إلى المستقبل، فالحديث ليس عن شر الناس الذي انتهى، وإنما هو حديث عن شر الناس الذي لا يتوقف بامتداد الحياة إلى أبد الدهر، ولذلك قال الشاعر: (وليس بهادٍ شرهم أبداً) ولم يقل ليس بهادٍ شرهم (قط).

وجاءت كذلك مع الفعل الماضي في قول الشاعر أبي دهبل الجمحي[1]:

وَلَيتَ ذا الفُحشِ لاقى فاحِشاً أَبَداً وَوافَقَ الحِلمَ أَهلُ الجَهْلِ فَارتَدَعُوا

فالظرف (أبدًا) المختص بالمستقبل دخل على الفعل الماضي (لاقى)، والدلالة هنا واضحة في امتداد الفعل الماضي للزمن المستقبل.

- جاء ما يشبه (أبدًا) في الوظيفة، وهو كلمة (عوض)، وهي ظرف لما يستقبل من الزمان ويجوز أن تأتي للزمن الماضي، ذكر ذلك الغلاييني في جامع الدروس العربية، بقوله:" **فإذا قلت:(لا أفعله عِوَض) كان المعنى لا أفعله في زمن من الأزمنة المستقبلية، وقد يدخل على الزمن الماضي**"[2]، فإذا كان شبيه (أبدًا) في الوظيفة يجوز فيه الدخول على الزمن الماضي، فيمكن القياس –أيضًا– على (أبدًا) والقول بجواز دخولها على الفعل الماضي.

الخلاصة

- (أبداً) ظرف زمان يختص بالزمن المستقبل، وإنّ الزمن المستقبل حدوده أكبر من حدود الفعل، فقد يكون الفعل ماضياً لكن دلالته للاستقبال، فيجوز استعمال (أبداً) معه، فالفيصل في الحكم أن تكون دلالة السياق للاستقبال، والزعبلاوي لم ينتبه إلى هذا المسألة، مسألة دلالة الفعل الماضي على المستقبل، ولو تنبه لها لأقرّها وأجازها؛ لأن منهجه التيسير لا التعسير.
- عارض الزعبلاوي في هذه المسألة آراء بعض المحدثين كمجمع اللغة العربية في القاهرة وعبد الغني الدقر وأحمد مختار عمر وخالد بن هلال العبري .

---

(1) الآمدي، المؤتلف والمختلف 148 .

(2) الغلاييني، جامع الدروس العربية 58/3 .

- ظهرت جهود للمحدثين في هذه المسألة بإجازتهم، لنفي (أبدًا) التي تختص بالمستقبل بـ (لم) التي تنفي الماضي، وذلك إذا كانت دلالة الفعل الماضي ممتدة للمستقبل.

المسألة الثانية: مسألة جر (أثناء) أو نصبها على الظرفية

يكثر في كلام الكُتّاب والإعلاميين قولهم: (حدث الأمر أثناء كذا) كقولنا: (هتفت الجماهير أثناء خطاب الرئيس) بنصب كلمة (أثناء) على الظرفية، لكن ثمت خلاف حول هذه المسألة، فهناك من يقول بأنَّ (أثناء الشيء) تضاعيفه وهي جمع (ثني)، ولم ينقل عن العرب أنهم استعملوا (أثناء) ظرفا.

بالنسبة للزعبلاوي فهو يجيز هذه العبارة بهذه الصيغة وإن كان في بداية حديثه عن المسألة يُخَطِّئُ هذا الاستخدام (حدث الأمر أثناء كذا)، معلِّلًا ذلك بقوله:" **اعتاد الكُتّاب أن يقولوا: (حدث الأمر أثناء كذا) بنصب (أثناء) على الظرفية. ويعترض جماعة فيقولون:(أثناء الشيء: تضاعيفه، وهي جمع ثني ولم ينقل عن العرب أنهم استعملوا (أثناء) ظرفًا. ولذا وجب تصحيح العبارة بإضافة الجار بأن تقول: حدث هذا الأمر في أثناء كذا**"[1].

وعلى هذا فإن القول باقتصار معنى (أثناء) على هذا المعنى الذي نقله الزعبلاوي عن غيره – والذين سأذكرهم لاحقًا– فيه قلة إدراك لطبيعة اللغة العربية وسعة معانيها، حتى وإن كانت المعاجم القديمة لم تذكر أن (أثناء) تنصب على الظرفية .

غير أن الزعبلاوي لا يلتزم بهذا الرأي، بل يتجاوزه ويحاول بطريقة عرض منطقية إظهار الصواب فيعرض شواهد لكلا الوجهين: (حدث في أثناء كذا) و(حدث أثناء كذا) ثم يصدر حكمه النهائي.

فعلى الوجه الأول (في أثناء) والذي يمنع ظرفية (أثناء) ويوجب حرف الجر (في) قبلها يستشهد الزعبلاوي بكلام الأئمة القدماء، فيقول: " **جاءت (أثناء) في كلام الأئمة مجرورة غالبًا في مثل هذا الموضع، قال عبد الرحمن الهَمْذاني في كتابه (الألفاظ الكتابية): (وقال في أثناء مخاطبته وخلال مخاطبته)**"[2]، فالشاهد هنا أن كلمة (أثناء) جاءت مسبوقة بحرف الجر

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 83 .

(2) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 83 .

(في)، لكن للباحث وجهة نظرٍ أخرى في هذا الشاهد، ففي قول الهَمْذاني: (في أثناء مخاطبته وخلال مخاطبته) نرى أن (أثناء) جاءت محل (خلال) في الحديث وعملت عملها، ومن الثابت أن (خلال) تأتي بمعنى الظرفية، يقول ابن منظور في لسان العرب في مادة (خلل): " **وهو خَلَلَهم وخِلالهم؛ أي بينهم وخلال الديار ما حوالي جُدُرها وما بين بيوتها، وتخلّلتُ ديارهم: مشيت خلالها، وفي التنزيل العزيز:** ﴿ فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ ﴾ **[الإسراء:5] وقال اللحياني: جلسنا خلال الحَي وخلال دور القوم؛ أي جلسنا بين البيوت ووسط الدور، قال وكذلك سرنا خِلَلَ العدو وخلالهم؛ أي بينهم**"[1] إذن (خِلال) تأتي ظرفًا بمعنى (بين)، وقياسا على ذلك فإن (أثناء) تأتي ظرفًا؛ لأنها حلّت محل (خِلال) وعملت عملها.

ويستشهد الزعبلاوي بكلام المحدثين أيضا الذين تبنوا هذا الوجه (في أثناء) فينقل عن أسعد داغر قوله: "**ويقولون:(أشار الخطيب أثناءَ كلامه) فينصبون أثناء على الظرفية، وهي ليست ظرفا ولا مضافة إلى ما تكتسب منه الظرفية لتستغني بها عن حرف الجر (في) بل هي جمع (ثني) وأثناء الشيء: تضاعيفه وأثناء الكلام: أوساطه فالصواب أن يقال: في أثناء الكلام** "[2] فمن الواضح في كلام أسعد داغر أنّه يمنع نصب (أثناء) على الظرفية، ويوجب جرّها بـ (في).

أما بالنسبة للوجه الآخر نصب (أثناء على الظرفية) فقد استشهد الزعبلاوي بالحجج الآتية:

أولًا: الاستناد إلى ما ورد في كتب اللغة، ويؤيد استخدام هذا الأسلوب، يقول الزعبلاوي:" **سُمع عن العرب فعلا نصب (ثني) على الظرفية، قال الهَمْذاني في ألفاظه: (أنفذت كتابًا درج كتابي، وطيّ كتابي، وثني كتابي، وضمن كتابي، وعطف كتابي) فتبين بهذا صحة قول القائل :(جعلت هذا ثني كتابي أو طيه أو درجه أو ضمنه أو عطفه)**"[3] ويلحظ الباحث هنا تناقضًا في استشهاد الزعبلاوي بكتاب الهَمْذاني، ففي البداية احتج بما ورد في كتابه على أن (أثناء) تأتي مجرورة في كلام الأئمة غالبًا، وذلك عند قوله:(قال عبد الرحمن الهمذاني في كتابه الألفاظ الكتابية: (وقال في أثناء مخاطبته وخلال مخاطبته)) ثم يحتج بما ورد في كتابه على

---

(1) ابن منظور، لسان العرب 211/11 .

(2) داغر، تذكرة الكاتب 34 .

(3) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 83 .

جواز نصب (ثني) على الظرفية، لكن يمكن أن نرى من ذلك أن الزعبلاوي يذكر حجج الوجهين ليبين جواز كليهما، فهو في البداية يذكرُ الآراء التي تلزم جرّ (أثناء) بـ (في) ثم بعد ذلك يستعرض الحجج والشواهد التي تُجيزُ نصبها.

ثانيا: الاستناد إلى السماع الوارد في شعر العرب، كما جاء في شعر أبي حزابة التميمي، وذلك بقوله[1]:

خَاضَ الرَّدَى فِي العِدَى قِدَما بمُنصله والخيل تعلك ثنيَ الموت باللجم

ويدلل الزعبلاوي على ذلك بما قاله المرزوقي في شرح الحماسة، يقول الزعبلاوي:" **قال المرزوقي في شرح الحماسة: وعلى هذا يكون (ثني) ظرفًا، كما يقال: (جعلته ثني كذا)**"[2] وعند رجوع الباحث إلى شرح الحماسة وجد أن المرزوقي قد بين أنه يُحتمل لـ (ثني) ثلاثة أوجه لكن الوجه الذي اختاره من بينها هو النصب على الظرفية، يقول المرزوقي شرحًا للبيت السابق: " **فعلى هذا يكون ثني الموت ظرفًا، كما يقال: جعلته ثني كذا، ويجوز أن يكون مفعولًا من تعلك، ويُقال: ثنيت الشيء ثنيًا ثم يسمى المثني ثنيًا ويكون باللجم في موضع الحال، كأنه قال: والخيل تمضغ مثنى الموت – أي مضاعفه – ملجمة، وهذا حسنٌ. وبعضهم روى والخيل تعلك ثَنّ الموت، والثن: حطام اليبس والمختار ما قدمته** "[3].

وعلى هذا فثلاثة الأوجه لـ (ثني) كما ذكرها المرزوقي، هي:

- أن تكون ظرفًا وهذا الرأي المقدم عند المرزوقي، وذلك بقوله: (والمختار ما قدمته).
- أن تكون مفعولًا به للفعل (تعلك)، ويكون معنى (ثني): ضِعف، وصنف المرزوقي هذا الرأي بأنه حسن.
- روى البعض (ثِن) الموت وليس (ثني) الموت، ومعنى (ثِن) حطام اليبس.

وبالتالي فحسب كلام المرزوقي فلـ (ثني) أكثر من تقدير، لكنه اختار أن تكون ظرفًا، ولكن الزعبلاوي لم يوضح ذلك.

---

(1) البيت لأبي حُزَابة التميمي في المرزوقي، شرح ديوان الحماسة 488 .

(2) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 83 .

(3) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة 488.

وكما استشهد الزعبلاوي على نصب (ثني) على الظرفية فإنه يستشهد على نصب جمعها (أثناء) على الظرفية مستشهدًا بالشعر الجاهلي، يقول الزعبلاوي: "**على أنه لا يلزم من استعمال المفرد ظرفًا أن يستعمل جمعه، فهل استعمل العرب (أثناء) ظرفًا؟ أقول جاء ذلك في قول الشاعر**[1]:

يَنَامُ عَنْ التَّقوَى ويُوقِظُهُ الخَنَا فيَخْبِطُ أثناءَ الظَّلامِ فُسُولُ[2]

ف (أثناء) جاءت ظرفًا هنا كما يقول الزعبلاوي، وإن قال قائل بأن (أثناء) مفعول به للفعل (يخبط)، ذلك أنّ الفعل (يخبط) متعدٍ ولا يوجد في البيت ما يمكن تقديره مفعولًا به سوى (أثناء)، أقول: إنّ دلالة الظرفية على كلمة (أثناء) واضحة هنا، فهي مضافة إلى ما تكتسب منه الظرفية، والسياق يوضح ذلك، ويمكن تقدير مفعول (يخبط) بالأرض أو غيرها مما يناسب المعنى، كأن نقول: (فيخبط الأرضَ أثناء الظلام).

ثالثًا: استعمال أهل العلم لهذا الأسلوب في كتبهم، يقول الزعبلاوي:" **جاء أثناء ظرفًا في كلام بعض الأئمة؛ قال الرضيّ في شرح الكافية: (إذ هي في الأصل للعطف، فموضعها أثناء الكلام)، فثبت بهذا جواز نصب (أثناء) على الظرفية** "[3]، ويعتقد الباحث أن هذه الحجة ضعيفة قياسًا بغيرها، ذلك أن الرضي من العلماء المتأخرين الذين لا يُحتج بلغتهم.

رابعًا: الحجة الرابعة التي استند إليها الزعبلاوي إقرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة قول الكتاب: (حدث هذا أثناء كذا) في دورته الخامسة والثلاثين عام 1969م[4].

---

(1) لكنّ الذي استدلّ بهذا البيت في الأصل على جواز نصب أثناء على الظرفية، هو عبّاس حسن وليس الزعبلاوي، ولم يشر الزعبلاوي إلى ذلك انظر: كتاب الألفاظ والأساليب 47 ومعجم أخطاء الكتاب 83 .

(2) البيت للحزين الديلي من قصيدة يهجو بها عمرو بن عمرو بن الزبير، وقد جاء هذا البيت في كتاب الأغاني (فيخبط أثناء الظلام يجول)، وقد نسب مكي الحسني في كتابه نحو إتقان الكتابة باللغة العربية هذا البيت لعمر بن ماجد، وهذا خطأ وقع فيه، انظر: الأصفهاني، الأغاني 327/15، و الحسني، نحو إتقان الكتابة باللغة العربية العلمية 37 .

(3) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 83 .

(4) القرار كما جاء في كتاب الألفاظ والأساليب: " **جرى الكُتّاب على استعمال (حدث هذا أثناء كذا) بحذف حرف الجر، ولا بأس بذلك: إمّا بنصب (أثناء) على الظرفية، باعتبار أنّ (أثناء) ليست مكانًا مختصًا بل مبهمًا، وإما بالاستناد إلى ورود قولهم: (أنفذت كذا ثِنْيَ كتابي) في نسخة من الصحاح واللسان وغيرهما،**

وفي النهاية يختم الزعبلاوي بقوله:" **ولذا صح قولك: (جئت أثناء كذا وخلال كذا)، كما صح قولك: (جعلت الشيء ثني الكتاب وطيّه وضمنه وعِطفه ودرجه)**[1]، ويفهم الباحث من هذه الخاتمة واستنادًا إلى التفصيل السابق أنّ الزعبلاوي يجيز نصب (ثني) وجمعها (أثناء) على الظرفية، لكنه في نفس الوقت لا يمنع من جرها بـ (في).

من وافق الزعبلاوي من المحدثين

وافق الزعبلاوي من المحدثين الدكتور أحمد مختار عمر، فهو يحيز الوجهين: النصب على الظرفية، والجر بـ (في)، يقول:" **(زرت الأزهر أثناء وجودي في القاهرة) مرفوضة عند بعضهم لاستعمال (أثناء) دون ذكر حرف جر قبلها. الرأي والرتبة: 1- زرت الأزهر في أثناء وجودي في القاهرة (فصيحة) 2- زرت الأزهر أثناء وجودي في القاهرة (فصيحة)** "[2] ويرد أحمد مختار عمر ذلك إلى أمرين اثنين:

الأول: موافقة مجمع اللغة المصري استخدام (أثناء) من دون حرف الجر، ونصبها على الظرفية باعتبارها ليست مكانًا مختصًا بل مبهمًا.

الثاني: ورود استعمالها منصوبة في أشعار الجاهليين.

ومن المحدثين الذين وافقوا الزعبلاوي- أيضًا- تلميذه مَكّي الحَسَنِي الذي استشهد ببيت من الشعر وأقوال لعلماء في غير عصور الاستشهاد باللغة، جاءت فيها (أثناء) منصوبة على الظرفية، وهذه ليست المسألة الوحيدة التي وافق فيها مكي الحسني أستاذه الزعبلاوي، وسيشير الباحث إلى كل مسألة في موضعها[3].

=**بنصب (ثني) على الظرفية المكانية سماعًا، و(ثني) مفرد (أثناء) ويُقاس على نصبه نصب جمعه، ويقوي ذلك وروده في نصوص تدل على استعماله في القديم**" الألفاظ والأساليب 47 .

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 83-84 .

(2) عمر، معجم الصواب اللغوي 10 .

(3) انظر: الحسني، نحو إتقان الكتابة باللغة العربية العلمية 37 .

من عارض الزعبلاوي من المحدثين

ينوه الباحث في البداية أنّ المعارضة من الزعبلاوي للمحدثين معارضة في الرأي دون إشارة لأي اتصال بينه وبين غيره، فهو لا يذكر أسماء من عارضهم، ومن الذين رفضوا نصب (أثناء) على الظرفية أسعد داغر يقول في كتابه تذكرة الكاتب: "**ويقولون:(أشار الخطيب أثناءَ كلامه) فينصبون أثناء على الظرفية، وهي ليست ظرفًا ولا مضافة إلى ما تكتسب منه الظرفية لتستغني بها عن حرف الجر (في) بل هي جمع (ثني) وأثناء الشيء: تضاعيفه وأثناء الكلام: أوساطه فالصواب أن يقال: في أثناء الكلام** "[1].

ومن الذين رفضوا نصب (أثناء) على الظرفية عباس أبو السعود في كتابه أزاهير الفصحى ودقائق العربية فيقول: " **يقال: وضعت ورقة في أثناء كتابي؛ أي: في مطاويه، أو وضعتها في ثنيه؛ أي: في طيه وجئت في أثناء الخطبة، أي في خلالها** "[2].

ويظنُّ الباحث أن لا حجج منطقية استند إليها داغر وأبو السعود في رفضهما لنصب (أثناء) على الظرفية، فقول داغر: أثناء الكلام أوساطه، وقول أبي السعود: يقال: كذا في أثناء، ليس دليلًا كافيًا على عدم جواز نصب (أثناء) على الظرفية.

الخلاصة

- وافق الزعبلاوي قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة في جواز نصب (أثناء) على الظرفية.
- لم يقف الباحث على قولٍ في كتب النحو قديمًا وحديثًا عن (أثناء) باعتبارها ظرفًا، فلم تُذكر في باب المفعول فيه ولا غيره، ولم تذكرها المعاجم القديمة بهذا المعنى، لكنّ دلالتها الظرفية واضحة في كلام المحدثين.
- من تحدث عن (أثناء) هي كتب الأخطاء اللغوية الحديثة.
- لا يميل الباحث إلى حصر المسألة في وجهين: (في أثناء) المجرورة بـ (في) ، و(أثناءَ) المنصوبة على الظرفية؛ لأن (أثناء) تأتي على وجوه كثيرة غير ذلك، كما ورد في

(1) داغر، تذكرة الكاتب 34 .

(2) أبو السعود، أزاهير الفصحى في دقائق العربية 78 .

أشعار العرب الذين يحتج بلغتهم، فقد جاءت (أثناء) مرفوعة، كقول الخَطِيم المُحْرَزِي (ت100هـ)[1]:

إذا امتَدَّ أَثناءُ الزَمامِ اِزدَهَت بِهِ كَما يَزدَهي الذُّعْرُ الظَّليمُ الخَفَيدَدا

فـ (أثناء) جاءت هنا فاعلًا للفعل (امتدّ) ، وجاءت (أثناء) أيضًا منصوبة لكن ليس على الظرفية، بل على أنّها مفعول به، كقول الحطيئة (ت 45) هجري[2]:

تُلاعِبُ أَثناءَ الزِمامِ وَتَتَّقي عُلالَةَ مَلوِيٍّ مِنَ القِدِّ مُحصَدِ

وجاءت (أثناء) مجرورة ولكن ليس بحرف الجر (في)، ولكن مجرورة بالإضافة كقول امرئ القيس [3] :

إذا ما الثُرَيّا في السَماءِ تَعَرَّضَت تَعَرُّضَ أَثناءِ الوِشاحِ المُفَصَّلِ

وشواهد جرّ (أثناء) بالإضافة كثيرة في الشعر الجاهلي والإسلامي والأموي، ومن هنا يؤكد الباحث على خطأ حصر المسألة في وجهين، بل إن معنى (أثناء) وسياقها هو الذي يحدد ما إذا كانت منصوبة أو مرفوعة أو مجرورة بـ (في) أو غيرها، ويجدر الإشارة إلى أنّ معنى (أثناء) في الأبيات السابقة، هو المعنى الذي ذُكِر في المعاجم، وهو ثني الشيء رد بعضه على بعض، وقد تثنّى وانثنى، وليس الظرفية.

- الشاهد الشعري الذي احتج به الزعبلاوي ليثبت أن (أثناء) جاءت منصوبة في شعر العرب ضعيف، وذلك لسببين:
  - الأول: أن الحزين الكناني[4] الشاعر الأموي قد تنقل في عدد من البلدان[5]، بالتالي فلا يمكننا أن نحكم على شعره بأنه مما يحتج به على لغة العرب، وخلال هذا

---

(1) ازدهت: استخفت، والخَفَيْدد: السريع، ابن ميمون، منتهى الطلب من أشعار العرب 258/3 .

(2) أثناء الزمام: ما انثنى منه، والملوي: هو السوط، المحصد: أي الشديد، وقد أراد الشاعر: إنّ هذه الناقة الأدماء تتلاعب بالزمام وتحرك رأسها به يمينًا ويسارًا وكأنّها جذلة، إلا أنّها تخاف السوط وتخشى منه، الحطيئة ديوانه 51 .

(3) امرئ القيس، ديوانه 114 .

(4) هو عمرو بن عبد وهيب بن مالك بن حريث بن جابر بن راعي الشمس الأكبر بن يعمر بن عبد بن عدي ابن الديل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة، قال الزبير بن بكار: إنما سُمّوا رعاة الشمس لأن الشمس لم تكن تطلع في الجاهلية إلا وقدورهم تغلي للضيف، الآمدي، المؤتلف والمختلف 110-111 .

(5) هو من أهل المدينة، لكنه كان يتنقل ليمدح الخلفاء والأمراء، فقد جاء في المؤتلف والمختلف وفي العمدة في محاسن الشعر وآدابه وفي لسان العرب ما يشير إلى ذهابه لمصر، وجاء في الأغاني ما يشير إلى ذهابه للبصرة، انظر: الآمدي، المؤتلف والمختلف 111، والأصفهاني، الأغاني 231/1، والقيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه 138/2، وابن منظور، لسان العرب 111/13 .

الترحال ربما اختلط الشاعر بكثير من العجم، فاختلط لسانه بلسانهم فدخل اللحن في كلامه، ومما يعزز هذا الترجيح السبب الثاني الذي سيذكره الباحث.

- الثاني: لم يجد الباحث– فيما وقف عليه– في شعر العرب ما وردت به (أثناء) منصوبة على الظرفية، أو على ترجيح ذلك، إلا هذا البيت للحزين الكناني، والذي استشهد به الزعبلاوي وبيت آخر لمجنون ليلى، أما باقي أشعار العرب في الجاهلية وصدر الإسلام والعصر الأموي فلم تأتِ (أثناء) منصوبة على الظرفية، بل جاءت مرفوعة ومنصوبة على غير الظرفية، ومجرورة بالإضافة والعطف وحرف الجر (في)، وقد ذكر الباحث آنفًا عددًا من تلك الأبيات التي جاءت بها (أثناء) على غير الظرفية، أما البيت الآخر الذي حُملت فيه (أثناء) على الظرفية، فهو لمجنون ليلى، وهو[1]:

مَريضَةُ أَثناءَ التَعَطُّفِ إِنَّها تَخافُ عَلى الأَردافِ يَثلُمُها الخَصرُ

وهذا البيت– أيضًا– الذي لم يحتج به أحد على نصب أثناء على الظرفية، هو موضع شكٍّ؛ لأن صاحب البيت كما يذكر الجاحظ: "**ما ترك الناس شعرًا مجهول القائل، فيه ذكر لليلى إلا ونسبوه إلى المجنون**"[2]، ويؤيد هذا ما ذكره الأصمعي، فيقول:" **الذي ألقي على المجنون من الشعر وأضيف إليه أكثر مما قاله** "[3]، وقال ابن المعتز:" **العامة الحمقى قد لهجت بأن تنسب كل شعر في المجون إلى أبي نواس، وكذلك تصنع في مجنون بني عامر كل شعر فيه ذكر لليلى تنسبه إلى المجنون**"[4] فربما لا يكون هذا البيت للمجنون بل لشاعر آخر لا يحتج بشعره، لكنه نسب إلى المجنون؛ لأن في القصيدة ذكرًا لليلى.

ويظنّ الباحث أن (أثناء) تأتي منصوبة على الظرفية، ولكن ليس للأسباب التي ذكرها مجمع اللغة العربية وصلاح الدين الزعبلاوي، بل مرد ذلك إلى تطور اللغة ونموها، فاللغة كائن حي كما أثبتت الدراسات اللغوية الحديثة، فكلمة (مذياع) مثلًا كانت تطلق على الرجل الذي لا يكتم سرًا، لكنها تطلق اليوم على جهاز ينقل الأصوات ويتلقاها عبر موجات كهرومعناطيسية، وغيرها الكثير من الأمثلة لا مجال لذكرها، والدلالة الظرفية الزمنية واضحة في قولنا مثلًا:

---

(1) ديوان مجنون ليلي 101 .

(2) الأغاني 8/2، وديوان مجنون ليلي 21 .

(3) الأغاني 10/2، وديوان مجنون ليلي 21 .

(4) ديوان مجنون ليلي 21 .

(سقط الخطيب أثناء كلامه) فـ (أثناء) هنا تعني وقت كلامه، ومما يزيد من قوة هذا الطّرح أنّ كلمة (أثناء) يمكن أن تنوب عنها كلمة (خلال) والأخيرة تأتي ظرفًا، ويضيف الباحث بأنه يمكن اعتبارها ظرفًا متصرّفًا يُحكم عليها من خلال السياق إن كانت ظرفًا أم لا، فإن كانت ظرفًا لم يجز أن يسبقها حرف جر، وإن لم تكن ظرفًا جاز أن يسبقها حرف جر.

الفصل الثالث

المجرورات

المبحث الأول: جهود الزعبلاوي النحوية

كان للزعبلاوي في باب المجرورات في النحو جهودٌ نحوية، وقد تنوع منهجه في تأصيله للقضايا التي اجتهد فيها، فقد كان في بعض القضايا يورد رأيه دون ذكر حُجّةٍ أو شاهدٍ أو علّةٍ يستند عليها لإثبات صحة رأيه، وفي قضايا أخرى يدعم رأيه قياسًا على ما قال به القدماء في مسائل مشابهة، وسيعرض الباحث لمسألتين في جهود الزعبلاوي، الأولى: لم يدعم رأيه بالشواهد، والثانية: استخدم فيها القياس.

المسألة الأولى: من القضايا التي اجتهد فيها الزعبلاوي، ولم يستند في جهده على شاهدٍ أو يقيس على مسائل مشابهة، أو يذكر سببًا يدفعه لذلك، مسألة دخول (رُبَّ) على الجملة المنفية، وقد أجاز الزعبلاوي ذلك دون تدعيم رأيه بالشواهد، أو ذكر سببٍ دفعه لذلك القول، أو إسناد ذلك الرأي لأحدٍ من العلماء، وفيما يأتي بيانٌ لهذه المسألة.

مسألة (رُبّ)

كان لـ (رُبَّ) في أحكامها اختلافات كثيرة، وتفرعّت منها الكثير من المسائل التي ناقشها العلماء، وقد وصفها عبّاس حسن بقوله: " **ليس بين حروف الجر ما يشبه هذا الحرف في تعدُّد الآراء فيه**"[1] وقد عرض صلاح الدين الزعبلاوي لعددٍ من هذه المسائل، فوافق بعض العلماء وعارض بعضهم، وفيما يأتي بيان ذلك:

(1) الزعبلاوي، النحو الوافي 522/2 .

أولًا: رأي الزعبلاوي

تحدّث الزعبلاوي عنّ (رُبَّ)[1] باعتبارها حرف جر عند الأكثرين[2]، وطرح بعض القضايا حول (رُبَّ) كان فيها خلافٌ بين العلماء، وأغفل عددًا من القضايا[3]، وتركزت نقاط الخلاف التي طرحها في خمسِ نقاطٍ، وهي[4]:

- الأولى: أنّ مجرور (رُبَّ) – إن كان ظاهرًا – نكرةٌ موصوفة.
- الثانية: أنّ (رُبّ) إذا اتّصلت بـ (ما) كفتها عن العمل، فلم يعد لها عمل.
- الثالثة: أنّ (ربّ) إذا كفّت بـ (ما)، تدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية على حدٍّ سواء، فيجوز قولهم: (رُبّما الرجلُ قادمٌ)، ويجوز: (رُبّما قَدِمَ الرجلُ).
- الرابعة: يجيز الزعبلاوي دخول (رُبّ) على الجملة المنفية.
- الخامسة: يذهب الزعبلاوي إلى أنّ (رُبّ) تُفيد التقليل أو التكثير، ويمكن الحكم من خلال السياق، دون تكثير أحدهما على الآخر في الاستخدام.

وكل تلك القضايا التي طرحها الزعبلاوي، كانت محلّ خلافٍ بين العلماء والمحدثين، وفيما يلي عرضٌ لاختلافات العلماء حول هذه المسائل:

ثانيًا: رأي القدماء

سيعرض الباحث آراء القدماء في النقاط الخمس التي طرحها الزعبلاوي، مشيرًا إلى وجود قضايا أخرى حول (رُبَّ)، لكنّ الباحث يكتفي بالنقاش حول ما طرحه الزعبلاوي، وفيما يأتي بيان ذلك:

---

(1) ذكر الزعبلاوي لها لغة واحدة فقط، بقوله: " (رُبَّ) بضم الراء وتشديد الباء المفتوحة " بينما ذكر المرادي لها سبع عشرة لغةً، انظر: المرادي، الجنى الداني 447–448، وذكر ابن هشام لها ست عشرة لغة، انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 337/2 .

(2) هي عند البصريين حرف جر، وعند الكوفيين والأخفش اسم، انظر: الإستراباذي، شرح الرّضي 288/4، والمرادي، الجنى الدّاني 438–439، وتبع الرضي قول الكوفيين والأخفش انظر: الإستراباذي، شرح الرّضي 290/4 .

(3) من القضايا التي أغفلها الزعبلاوي، تعلُّق (رُبَّ) بالفعل أو عدمه، ووجوب تصدير (رُبّ)، وكثرة حذف عاملها، وحذف (ربّ) وبقاء عملها .

(4) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتَّاب 216 .

- النقطة الأولى: مجرور (رُبَّ) الظاهر، وقد اختلف القدماء في وجوب وصف مجرور (رُبَّ) الظاهر، وانقسموا في ذلك إلى قسمين:

- القسم الأول: ذهب إلى وجوب وصف مجرور (رُبّ) الظاهر، وهو رأي المُبرّد[1] والرّضي[2] وابن السّراج[3] والفارسي[4] وابن هشام[5] وأكثر المتأخرين[6]، وقد ذكر المرادي والسيوطي: أنّ القول بوجوب وصف مجرور (رُبَّ) عُزِيَ للبصريين، وذكر كلٌ منهما سببًا مختلفًا عن الآخر في وجوب وصف مجرور (رُبَّ) نُسِب للبصريين[7].
- القسم الثاني: ذهب إلى عدم وجوب وصف مجرور (رُبَّ) الظاهر، وهو رأي الأخفش[8] والفرّاء [9] والزّجاج[10] وابن طاهر[11] وابن خروف[12] وابن عصفور[13]، وأشار المرادي إلى أنّه ظاهر مذهب سيبويه[14]، وذكر المرادي أنّ السماع علة من لم يلتزم بوصف مجرور (رُبَّ)[15]، فيما ذكر

---

(1) انظر: المرادي، الجنى الدّاني 450، والسيوطي، همع الهوامع 178/4 .

(2) انظر: الإستراباذي، شرح الرّضي 292/4 .

(3) انظر: الإستراباذي، شرح الرّضي 292/4، والمرادي، الجنى الدّاني 450، والسيوطي، همع الهوامع 178/4.

(4) انظر: الإستراباذي، شرح الرّضي 292/4، والمرادي، الجنى الدّاني 450، وهمع الهوامع 178/4 .

(5) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 328/2 .

(6) انظر: المرادي، الجنى الدّاني 450، والسيوطي، همع الهوامع 178/4 .

(7) فالمرادي ذكر أنّ بعضهم يعزو السبب لوصف مجرور (رُبّ) الظاهر، في أنّ المراد منها التقليل، وكون النّكرة موصوفة أبلغ في التقليل، ولأنّه لما كثر حذف عاملها ألزموها الصفة، لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل، انظر: الجنى الداني 450، وذكر السيوطي أنّه عُزي للبصريين أنّ سبب وجوب وصف مجرور (رُبَّ)، أنّها أُجريت مجرى حرف النّفي، وحكم حرف النّفي أن يدخل على جملة، فالأقيس في مجرورها أن يوصف بجملة لذلك، انظر: همع الهوامع 178/4 .

(8) انظر: المرادي، الجنى الدّاني 450، والسيوطي، همع الهوامع 178/4 .

(9) انظر: المرادي، الجنى الدّاني 450، والسيوطي، همع الهوامع 178/4 .

(10) انظر: المرادي، الجنى الدّاني 450، والسيوطي، همع الهوامع 178/4 .

(11) انظر: المرادي، الجنى الدّاني 450، والسيوطي، همع الهوامع 178/4 .

(12) انظر: المرادي، الجنى الدّاني 450، والسيوطي، همع الهوامع 178/4 .

(13) انظر: المرادي، الجنى الدّاني 451 .

(14)انظر: المرادي، الجنى الدّاني 450.

(15) انظر: المرادي، الجنى الدّاني 451 .

السيوطي أنّ السبب في ذلك أنّ تضمن (ربّ) معنى القلّة أو الكثرة يقوم مقام الوصف[1].

- النقطة الثانية: اتّصال (رُبَّ) بـ (ما) وكفّها عن العمل، وقد ذكر الرضيّ[2] والمرادي[3] وابن هشام[4] والسيوطي[5] أنَّ (ما) في حال دخلت على (رُبَّ) تكون كافّة وتكون غير كافّة، ولكنّ الأكثر كفها والقليل إعمالها كقول عَدِيّ بن الرَّعْلَاء[6]:

ربَّما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ بينَ بُصْرَىٰ وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ

- النقطة الثالثة: دخول (رُبّ) المكفوفة بـ (ما) على الجمل بعدها، وقد انقسم النّحاة إلى قسمين:

- القسم الأول: ذهب إلى أنّ (رُبّ) المكفوفة بـ (ما) لا تدخل إلا على الجملة الفعلية، وهو رأي سيبويه[7] والفارسي[8] وابن عصفور[9].
- القسم الثاني: ذهب إلى أنّ (رُبّ) المكفوفة بـ (ما) تدخل على الجملة الفعلية والاسمية، وهو رأي المُبَرِّد[10] والزمخشري[11] وابن مالك[12] وابن هشام[13] والسيوطي[14].

- النقطة الرابعة: دخول (رُبَّ) على الجملة المنفية، ولم يتسنّ للباحث أن يقف على رأيٍ للقدماء يجيز أو يمنع دخول (رُبَّ) على الجملة المنفية، سوى ما ذكره السّيوطي من أنَّ

---

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع 178/4 .
(2) الإسْتِراباذي، شرح الرّضي 394/4 .
(3) المرادي، الجنى الدّاني 455-456 .
(4) ابن هشام، مغني اللبيب 333/2 .
(5) السيوطي، همع الهوامع 230/4 .
(6) انظر: شرح الرّضي 294/4، والجنى الدّاني 456، ومغني اللبيب 333/2، وهمع الهوامع 230/4 .
(7) سيبويه، الكتاب 115/3، الإسْتِراباذي، شرح الرّضي 295/4، المرادي، الجنى الدّاني 456 .
(8) انظر: المرادي، الجنى الداني 456، والسيوطي، همع الهوامع 230/4 .
(9) انظر: المرادي، الجنى الدّاني 456 .
(10) انظر: المرادي، الجنى الدّاني 456 .
(11) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 485/4، والمرادي، الجنى الدّاني 456 .
(12) ابن مالك، شرح الكافية الشافية 818 .
(13) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 41/2 .
(14) انظر: السيوطي، همع الهوامع 230/4 .

(رُبَّ) حرف إثبات وهو ما اختاره أبو حيّان[1]، ويُنبّه الباحث إلى أنّ قول السيوطي باعتبار (رُبّ) حرف إثبات قد ينحصر في حال كون (رُبَّ) غير مكفوفة بـ (ما)، أما إذا كُفّت، فيجوز دخولها على الجملة المنفية، ولم يذكر ذلك السيوطي صراحةً، فهو أشار أنّ الإثبات أحد معاني (رُبّ)، دون أن يشير إلى جواز دخولها على النّفي في حال كفّها، ويميل الباحث إلى جواز دخول (رُبَّ) في حال كفّها بـ (ما) على الجملة المنفية؛ لأنّ ذلك جاء في لغة العرب، كقول الأخطل[2]:

غِضابٌ كأنّي في بَياضِ أكُفّهِمْ ألا رُبّما لمْ تَسْتَطِعْني اللّهازِمُ

وقول جرير [3] :

أَلَا رُبَّما لَم تُعطِ زِيقًا بِحُكمِهِ وأَدَّى إِلَينَا الحُكمَ والغُلُّ لَازِبُ

ففي البيتين السابقين دخلت (رُبَّ) المكفوفة بـ (ما) على الجملة المنفية، أما في حال لم تكن (ربّ) مكفوفة، فلم يقف الباحث على ذلك في لغة العرب في إطار بحثه المتواضع.

- النقطة الخامسة: في المعنى الذي تفيده (رُبّ)، وقد اختلف النّحاة في تقديرهم لمعنى (رُبَّ) وكان لهم في ذلك سبعة آراء، وهي:
  - الأول: أنّها للتقليل دائمًا، وهو رأي أكثر النُحاة، وعُزي لسيبويه[4]، واختاره ابن الحاجب[5].
  - الثاني: أنّها للتكثر دائمًا، وهو رأي ابن درستويه (ت 347هـ) وجماعة[6].
  - الثالث: أنّها ترد للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلًا، وهو رأي ابن مالك[7] واختاره ابن هشام[8].

---

(1) انظر: همع الهوامع 175/4، والجنى الدّاني 440 ولم ينسب المرادي في الجَنى هذا القول لأحد .

(2) الأخطل، ديوانه ص 322 .

(3) جرير، ديوانه ص809 .

(4) انظر: الجنى الدّاني 439-440، ومغني اللبيب 320/2، وهمع الهوامع 174/4-175 .

(5) انظر: شرح الرّضي 286/4 .

(6) انظر: الجنى الدّاني 440، ومغني اللبيب 320/2، وهمع الهوامع 175/4 .

(7) انظر: الجنى الدّاني 440، وهمع الهوامع 175/4 .

(8) انظر: مغني اللبيب 320/2 .

- الرابع: أنّها ترد للتقليل كثيرًا، وللتكثر قليلًا[1]، وقد اختاره السّيوطي[2].
- الخامس: أنّها للتقليل والتكثير، دون غلبةٍ لأحدهما على الآخر[3]، وهو الرأي الذي اختاره الزعبلاوي.
- السادس: أنّها حرف إثبات لا يدلّ على تكثيرٍ ولا تقليل[4]، واختاره أبو حيّان[5].
- السابع: أنّها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك [6].

ثالثًا: رأي المحدثين

سيبين الباحث رأي المحدثين في النقاط الخمس التي تناولها سابقًا، فقد اختلف المحدثون أيضًا كما القدماء في تقديرهم لأحكام (رُبّ)، وفيما يأتي عرضٌ لهذه الآراء.

- النقطة الأولى: في حكم مجرور (رُبّ)، وكان للمحدثين في ذلك مذهبان، هما:

- الأول: لم يشر إلى وجوب وصف مجرور (رُبَّ)، لكنّهم ذهبوا إلى أنّ مجرورها لا يكون إلا نكرةً، وهو ما ذهب إليه الدكتور محمد عيد[7] وعبد الغني الدّقر[8] (ت1423هـ) ويوسف الصيداوي[9].
- والثاني: ذهب إلى وجوب وصف مجرور (رُبّ) النكرة، وإلى هذا ذهب الشيخ مصطفى غلاييني[10] وعباس حسن[11].

---

(1) انظر: الجنى الدّاني 440، وهمع الهوامع 175/4، ونسب السيوطي هذا الرأي لأبي نصر الفارابي وطائفة.

(2) انظر: همع الهوامع 175/4 .

(3) انظر: الجنى الدّاني 440، وذكر السيوطي أنّ أبا حيّان نقل هذا الرأي عن بعض المتأخرين، همع الهوامع 175/4 .

(4) انظر: المرادي، الجنى الدّاني 440، والسيوطي، همع الهوامع 175/4 .

(5) انظر: السيوطي، همع الهوامع 175/4 .

(6) انظر: المرادي، الجنى الدّاني 440، ونسبه السيوطي للأعلم الشنتمري وابن السيّد، انظر: السيوطي، همع الهوامع 175/4 .

(7) انظر: عيد، النحو المُصفّى ص538 .

(8) انظر: الدقر، معجم النحو ص194 .

(9) انظر: الصيداوي، الكفاف ص462 .

(10) انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية 189/3 .

(11) انظر: حسن، النحو الوافي 523/2 .

- النقطة الثانية: اتّصال (رُبَّ) بـ (ما) وكفها أو عدمه، فقد ذهب الشيخ مصطفى غلاييني إلى أنّ من القليل أن تعمل (ربّ) المتّصلة بـ (ما) ويبقى الاسم بعدها مجرورًا[1]، في حين ذهب عباس حسن[2] ومحمد عيد[3] إلى كفّها وعدم جر ما بعدها.
- النقطة الثالثة: دخول (رُبّ) المكفوفة بـ (ما) على الجُمل بعدها، وقد ذهب أغلب المحدثين إلى جواز دخول (ربّما) على الجمل الاسمية والفعلية، كالشيخ مصطفى غلاييني[4] وعبّاس حسن[5] ومحمد عيد[6] وعبد الغني الدقر[7] وفاضل السّامرائي[8]، في حين ذهب يوسف الصيداوي إلى أنّها تختص بالدّخول على الجمل الفعلية، يقول:" **وقد تتّصل بها (ما) الزائدة، فتختصّ بالدّخول على الجمل ماضوية ومضارعية** "[9]، فلم يذكر أنّها تدخل على الأسماء أيضًا.
- النقطة الرابعة: دخول (ربّ) على الجملة المنفية[10]، ولم يقف الباحث إلا على رأي الدكتور أحمد مختار عمر في هذه النقطة، وهو يرفض دخولها على الفعل المنفي، مُعللًا ذلك بأنّ (ربّ) تدخل على الفعل المثبت، ويصحح ذلك باستبدال (قد) بـ (ربما)، فبدل أن نقول: (رُبّما لا يكون)، فالصواب عنده أن نقول: (قد لا يكون)[11].
- النقطة الخامسة: في معنى (رُبّ)، وقد وجد الباحث فيما وصل إليه من آراء المحدثين، ثلاثة آراء حول معنى (رُبّ)، وهي كالآتي:

---

(1) انظر: الغلاييني، جامع الدّروس العربية 191/3 .

(2) انظر: حسن، النحو الوافي 225/2-226 ، ذكر عباس حسن رأيين الأول كفّها والثاني جواز إعمالها، ولكنّه قال بأنّ الأفضل الاقتصار على الرأي الأول الشائع وهو كفّها .

(3) انظر: عيد، النحو المصفى 540 .

(4) انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية 192/3 .

(5) انظر: حسن، النحو الوافي 526/2 .

(6) انظر: عيد، النحو المُصفّى 540 .

(7) انظر: الدقر، معجم النحو 194 .

(8) انظر: السامرائي، معاني النّحو 84/3 .

(9) الصيداوي، الكفاف 462 .

(10) أشار الباحث إلى أنّ (ربّ) حرف إثبات كما ذكر السيوطي، ونبّه الباحث إلى أنّ (رب) غير المكفوفة بـ (ما) ربما قد تكون هي المقصودة بأنها للإثبات، أما في حال كفّها، فلا ينطبق ذلك عليها، انظر صفحة 111-112 .

(11) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 392 .

- الأول: أنّ (ربَّ) للتقليل أو التكثير حسب ما يدلّ عليه السياق، وأكثر المحدثين على ذلك كالشيخ الغلاييني[1] وعبّاس حسن[2] ومحمد عيد[3] ويوسف الصيداوي[4].
- الثاني: أنّ الغالب في (رُبَّ) التكثير، والقليل فيها التقليل، وذهب إلى ذلك عبد الغني الدقر[5].
- الثالث: أنّ الكثير في استعمالها للتقليل، والقليل التكثير، وهو رأي الدكتور فاضل السامرائي[6] ولكنّه ذكر شيئًا جديدًا لم يجده الباحث عند غيره، وهو أنّ (رُبَّ) قد تكون لأقل القليل، وهو الواحد[7].

الخلاصة

- ذكر الدكتور فاضل السامرائي معنى جديدًا لـ (رُبَّ)، وهو أنّها تأتي بمعنى التقليل لدرجة أن يكون القليل واحدًا فقط.
- ذهب الزعبلاوي إلى جواز دخول (رُبّ) على الجملة المنفية، وقد عارض ذلك أحمد مختار عمر.

---

(1) انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية 188/3 .

(2) انظر: حسن، النحو الوافي 522/2 .

(3) انظر: عيد، النحو المصفى 538 .

(4) انظر: الصيداوي، الكفاف 462 .

(5) انظر: الدقر، معجم النحو 195 .

(6) انظر: السامرائي، معاني النحو 33/3 .

(7) لم يتسنّ للباحث أن يقف على قولٍ لأحد العلماء، يقول فيه أنّ (رُبّ) تأتي بمعنى القليل لدرجة أنّ القليل هذا قد يكون واحدًا، ولكن مما أورده العلماء في الاستشهاد على أنّ (رُبّ) تأتي للتقليل، قول الشاعر:

أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِى وَلِدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

وَذِيْ شمة غَرَّاء في حُرّ وَجْهِهِ مُجَلّلَةٍ لا تَنْقَضِى لِأَوَانِ

وذكروا أن المقصود بـ (مولودٍ وليس له أب) عيسى عليه السلام، والمقصود بـ (ذي ولدٍ لم يلدهُ أبوان) آدم عليه السلام، و المقصود بـ (ذي شمّةٍ) القمر، فإن اعتبرنا أنّ الواو قبل (ذي ولدٍ) و(ذي شمّةٍ) هي واو (رُبَّ)، تكون بذلك جاءت للتقليل للواحد فقط، وهو : (رب مولودٍ) و(ربّ ذي ولدٍ) و (ربّ ذي شمّةٍ)، أما إن اعتبرنا الواو في تلك المواضع للعطف، تكون (ربّ) للتقليل ولكن لثلاثة أشياء وهي عيسى وآدم والقمر، وقد ذكر المراديّ أنّ (رُبّ) في البيتين السابقين تأتي لتقليل الشيء في نفسه، يقول: " **قال بعضم: (رُبّ) حرف يكون لتقليل الشيء في نفسه**" الجنى الداني 445، فهل قولهم: (ربّ لتقليل الشيء في نفسه) مساوٍ لقول فاضل السامرائي أنّها لتقليل الواحد؟ ربما يكون الأمر كذلك .

- وافق الزعبلاوي عددًا من القدماء في وجوب وصف مجرور (رُبَّ) الظاهر، مثل المبرد وابن السّراج والفارسي والرضي وابن هشام.
- لم يُشر الزعبلاوي إلى جواز إعمال (رُبّ) المُتّصلة بـ (ما)، وقد ذكر ذلك عدد من النحاة كالرّضيّ والمرادي وابن هشام والسيوطي.
- عارض الزعبلاويّ كُلًا من سيبويه، وأبا علي الفارسي، وابن عصفور، في قولهم: إنّ (رب) المكفوفة تدخل على الجملة الفعلية فقط، وذهب إلى أنّها تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، ووافق بذلك عددًا من العلماء كالمبرد، والزمخشري، وابن مالك، وابن هشام، والسيوطي.
- ذهب الزعبلاوي إلى أنّ معنى (رُبّ) التقليل والتكثير، والحكم في ذلك يرجع إلى السياق، وهو رأي بعض المتأخرين، كما ذكر السيوطي نقلًا عن أبي حيّان، ويكون بذلك اختار رأيًا من سبعة آراء، ذكرها النّحاة لمعنى (رُبّ)، وفيما وقف عليه الباحث فقد ذهب أكثر المحدثين إلى أنّ (رُبَّ) للتقليل والتكثير بحسب السياق، في حين ذهب أكثر القدماء إلى أنّها للتقليل.

المسألة الثانية: من المسائل التي اجتهد فيها الزعبلاوي معتمدًا على القياس على ما جاء عند القدماء، مسألة استخدام (باء المقابلة) وكلمات أخرى كـ (إزّاء)، موضع كلمة (لقاء) في بعض العبارات التي تكثر في حديث الكُتّاب اليوم، وفيما يأتي بيان تلك المسألة.

مسألة لقاء كذا

يكثر في حديث عامة النّاس وخاصتهم، قولهم عباراتٍ من قبيل: (فعل فُلانٌ كذا لقاء كذا)، وقد استخدمت كلمة (لقاء) بمعنى (إزاء) أو (في مقابل)، فهل لذلك وجهٌ في العربية، وتناول الزعبلاوي هذه المسألة بالبحث، وفيما يأتي بيان رأيه ورأي غيره في هذه المسألة.

أولًا: رأي الزعبلاوي

يرفضُ الزعبلاوي قول الكُتّاب: (عَملَ خالدٌ في كذا لقاء أجر)، ويرى الصواب أن نقول: (عمل خالدٌ في كذا بأجر)، كما يرفض قولهم: (لا يبالي خالدٌ بالمصاعب، لقاء قيامه بالواجب)، وقولهم: (أدّى خالدٌ هذا المبلغ إلى صاحبه لقاء عمله)، ويرى الصواب أن نقول: (لا يبالي خالدٌ

بالمصاعب، إزّاء قيامه بالواجب)، وأن نقول: (أدّى خالدٌ هذا المبلغ إلى صاحبه في مقابل عمله)، والخطأ في العبارات السابقة هو كلمة (لقاء)، إذ هي مصدر (لقيَ)، ومعناه: كل شيءٍ استقبل شيئًا أو صادفه فقد لقيه، ولذا لا وجه لاستعمال (لقي) في هذا الموضع.

وأما عن تصويبه للمسألة فقد استبدل (الباء) بكلمة (لقاء) في العبارة الأولى، فقال: (عملَ خالدٌ في كذا بأجر) وهذه (باء المقابلة)، وهي الباء الداخلة على الأعواض، وقد ذكر النّحاة هذا النّوع من معاني الباء، ومثّلوا على ذلك بعبارات مثل قولهم: (اشتريت بألفٍ، وكافأتُ إحسانًا بضِعْفٍ، وهذا بذاك) فالباء في العبارات السابقة هي باء المقابلة.

وأما في العبارتين الثانية والثالثة فقد استبدلَ كلمة (إزّاء) بكلمة (لقاءَ) التي لا وجه لها هنا، و(في مقابل) و(عِوَض) و(بَدَل) وهذه الكلمات تتفق في معناها مع المعنى العام للجمل التي جاءت بها [1].

ثانيًا: رأي القدماء

لم يتسنّ للباحث الوقوف على طرحٍ للقدماء حول هذه المسألة، ولم يقف الباحث على نصٍ في لغة العرب من شعرٍ أو نثر، جاءت فيه كلمة (لقاء) بمعنى المقابلة والعوض، كما في العبارات التي صوبها الزعبلاوي، وقد ذكر القدماء من معاني الباء (باء المقابلة)، وهي الداخلة على الأعواض، ومثّلوا لها بقوله تعالى:﴿ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٣٢ ﴾ [النحل: 32] وفي حديث الرسول – صلى الله عليه وسلّم– : " لن يدخلَ الجنّةَ أحدٌ بعمله"[2]، وقولهم: (كافأتُ إحسانًا بضِعْف)، وإنّ موضع الباء في هذه العبارات يشبه موضع كلمة (لقاء) في العبارات

(1) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 547–548 .

(2) ذكر المعتزلة أنّ الباء هنا للسببية، وأنّ العمل الصالح يدخل صاحبه الجنّة على سبيل الوجوب، انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 134/2 .

التي ذكرها الزعبلاوي، ومثيلاتها التي تكثر في حديث العامّة اليوم، إذن فهذه الباء استخدام فصيح ذكره القدماء يصلح لمثل هذه الصيغة[1].

ثالثًا: رأي المحدثين

من المحدثين من تناول هذه المسألة، وقد اختلفت آراؤهم في ذلك، فمنهم من ذهب إلى عدم جواز استخدام كلمة (لقاء) في مثل هذه العبارات، مثل عبد القدوس الأنصاري[2]، ومنهم من ذهب إلى جواز استخدام كلمة (لقاء) في مثل هذه العبارات، مثل أحمد مختار عمر[3] الذي اعتبرها استخدامًا صحيحًا[4] على اعتباره مصدرًا للفعل (لاقى)، فكأنّه قيل: جازاه مُلاقيًا اجتهاده؛ أي أنّ الجزاء والاجتهاد اجتمعا في وقتٍ واحد، ويستشهد على صحة ذلك بورود تلك الصيغة في بعض المعاجم الحديثة كالأساسي والمنجد[5].

الخلاصة

- اجتهد الزعبلاوي في تصويبه للمسألة باستخدام (باء المقابلة) أو (إزاء) أو (في مقابل) أو (عِوض) موضع كلمة (لقاء) .
- خالفه أحمد عُمر بجواز استخدام كلمة (لقاء) في هذه الصيغة .

(1) انظر: المرادي، الجنى الدّاني 41، وابن هشام، مغني اللبيب 2/133-134 .
(2) انظر: سليم، اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه 2/457 .
(3) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 640 .
(4) لأحمد عمر في تصويبه للمسائل درجات في الصواب والخطأ، وهي: فصيح وهو أعلى درجات الصحة وموافق لبليغ كلام العرب، وصحيح: وهو أقل فصاحة من الفصيح، ومرفوض: وهو استخدام غير صحيح .
(5) انظر: عمر معجم الصواب اللغوي 640 .

المبحث الثاني: موافقات الزعبلاوي النحوية

وافق الزعبلاوي في باب المجرورات النّحاة في بعض القضايا، وقد كان في موافقاته يدعم رأيه بشواهد من القرآن الكريم والشعر ونصوص المعاجم، وقد اختار الباحث مسألتين لموافقات الزعبلاوي، وفيما يأتي بيانٌ للمسألتين.

المسألة الأولى: تعدية الفعل بحرف لا يتعدّى به

يكثر في كلام خاصّة النّاس وعامتهم تعديتهم الفعل بحرف جر لا يتعدّى به، كقولهم: (خفي عليه) والأصل (خفي عنه)، وقولهم: (أحسن به) والأصل (أحسن إليه)، فهل لذلك وجهٌ في العربية؟ تناول الزعبلاوي هذه المسألة بالبحث، وقد وافق البصريين في حمل ذلك على التضمين، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولًا: رأي الزعبلاوي

تناول الزعبلاوي قضية تعدية الفعل بحرف جر لا يتعدّى به في أكثر من عشرين مسألةً في كتابه معجم أخطاء الكُتّاب، وقد خرّج الزعبلاوي هذه المسألة بتضمين تلك الأفعال معاني أفعال أخرى فتعدّت تعديتها، والتضمين[1] كما عرّفه الزعبلاوي:" **أن تُشرب فعلًا معنى غيره فيتعدّى تعديته** "[2] ولم يكتف الزعبلاوي بتخريجه لتلك المسائل من باب التضمين بل كان يورد ما يدعم به رأيه من نصوص قرآنية وشعرية، ونصوص وردت في المعاجم، ونصوص جاءت في أقوال العلماء، ومن هذه المسائل التي صوّبها الزعبلاوي، قولهم: أحسنَ به[3]، وقولهم:

---

(1) التضمين مصطلح لغوي موجودٌ في علم النحو، وعلم البلاغة بفرعيه البيان والبديع، وعلم العروض، ومفهوم التضمين في علمي النحو والبيان يتشابه ويحمل تداخلًا كبيرًا بين هذين العلمين، ويوضّح الشيخ محمد الخضر حسين هذا التداخل بقوله: " **فللتضمين صلةٌ بقواعد الإعراب من جهة تعدّي الفعل بنفسه أو تعدّيه بحرف، وصلةٌ بعلم البيان من جهة التّصرف في معنى الفعل، وعد الوقوف به عند حدِّ ما وضِع له** " انظر: حسين، دراسات في العربية وتاريخها 211 .

(2) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 144 .

(3) ذكر الزعبلاوي أنّ الأصل أن يتعدّى الفعل (أحسن) بـ (إلى) لكنّه ضمنّه معنى (لطف) فتعدّى بحرفه، انظر: معجم أخطاء الكُتّاب 123 .

احتاجه[1]، وقولهم: خفي عليه[2]، وقولهم: خَفِيَهُ الأمر[3]، وقولهم: اختر بين هذا وهذا[4]، وتعدية الفعل (أرجو) بمفعولين[5]، وتعدية الفعل (رغب) بـ (في) و(عن) و(إلى) و(الباء) كما يأتي مُتعدّيًا بنفسه، وكل ذلك على سبيل التضمين[6].

ثانيًا: آراء القدماء

اللغة العربية تزخر بشواهد من القرآن والشعر تعدّت فيها أفعال بحروف جر لا تناسبها في ظاهر الأمر، وقد كان للقدماء في تأويلهم لهذه الظاهرة مذهبان، الأول: حمَلَ المسألة على التضمين، وهو مذهب البصريين، والثاني: ذهب إلى أنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وهو مذهب الكوفيين، وسيعرض الباحث ما توصّل له في هذه المسألة في هذين المذهبين، فأما الكوفيون فقد ذكر ابن عصفور والمرادي أنّ التضمين مصطلحٌ خاصٌّ بالبصريين، أما الكوفيون فيذهبون إلى أنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض[7]، وأما عن التضمين فسيناقشه الباحث من جانبين، هما: الأول: مفهومه والثاني: التضمين بين السماع والقياس.

---

(1) ذكر الزعبلاوي أنّ الفعل (احتاج) عُدّيَ بنفسه، والأصل أن يتعدّى بـ (إلى)، ولكنّه ضُمِّن معنى (تطلّبه) أو (التمسه) فعُدِّي بنفسه، انظر: معجم أخطاء الكُتّاب 143 .

(2) ذكر الزعبلاوي أنّ الأصل في الفعل (خفي) أن يتعدّى بـ (عن)، لكنّه ضُمِّنَ معنى الفعل (استعصى) الذي يتعدّى بـ (على) فعُدِّيَ بحرفه، ويستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ۝٥ ﴾ {آل عمران:٥} انظر: معجم أخطاء الكُتّاب 174 .

(3) ذكر الزعبلاوي أنّ الأصل أن يتعدّى الفعل (خَفِيَ) بحرف جر، لكنّه ضُمِّن معنى الفعل (فات) فعُدّيَ بنفسه، انظر: معجم أخطاء الكُتّاب 174-175 .

(4) ذكر الزعبلاوي أنّ الأصل في الفعل اختار أن يأتي مُتعدّيًا، ولكنّه جاء لازمًا؛ لأنّه ضمّن معنى الفعل (فاضِل) أو (قايِس)، انظر: معجم أخطاء الكُتّاب 181-182 .

(5) أجاز الزعبلاوي ذلك بتضمين الفعل (أرجو) معنى الفعل (أسأل)، والعدناني يرفض ذلك، انظر: معجم أخطاء الكُتّاب 221 .

(6) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 232 .

(7) ذكر ابن عصفور ثلاث طُرُق للبصريين لتأويل تعدّي الفعل بحرف غير مناسبٍ له في الظاهر، الأول: تأويل يقبله اللفظ، والثاني: أن يضمن الفعل معنى فعل آخر يعمل بذلك الحرف، ثم بيّن أنّ البصريين يرون أنّ تضمين الفعل أولى من التّصرف في الحروف بعضها موضع بعض، والثالث: إن لم يكن التأويل مناسبًا أو

- الجانب الأول: مفهوم التضمين، ولعلّ أشمل تعريف استخدمه العلماء للتضمين، هو ما ذكره ابن هشام بقوله: " **قد يُشربون لفظًا معنى لفظٍ فيعطونه حكمه، وسُمِّيَ ذلك تضمينًا** "[1]، ذلك أنّ ابن هشام استخدم في تعريفه كلمة لفظ، بينما غيره من العلماء اقتصر في تعريفه بالتضمين على الفعل[2]، والتّضمين ليس خاصًّا بالأفعال عند بعض العلماء، بل يكون مع الأسماء والأفعال والحروف، كما ذكر الكَفَوي، فمثال تضمين الاسم ما قاله التَفْتَازَانِي[3] في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام:٣] لا يجوز تعلقه بلفظ (الله) لكونه اسمًا لا صفة، بل هو مُتعلّقٌ بالمعنى الوصفي الذي ضُمِّنه اسم (الله)، كما في قولك هو حاتم من طيء، ومثال تضمين الحرف، قوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [البقرة: ١٠٦] على تضمين (ما) معنى (إن) الشرطية[4]، لكنّ هذه الشواهد التي ساقها الكفوي لتضمين الأسماء والحروف لم تُؤْخَذ عند القدماء من باب التضمين، فالمثال الذي ذكره لتضمين الاسم، وهو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام:٣]، فما ذكره ابن هشام في تأويل هذه الآية، جوازُ تعلُّقِ شبه الجملة بلفظ (الله) مع أنّه علم، على تقدير أنّه المعبود، أو على تقدير فعل مُستأنف أو خبر محذوف، لكنّه لم يُشِر إلى جواز ذلك من باب التضمين[5]، وإن جاز لنا أن نُجوّز ذلك من باب التضمين، فإنه يكون أقرب للتضمين

=التضمين، اعتقدوا أنّ ذلك يكون من وضع أحد الحرفين موضع الآخر، أي نيابة الحرف عن الآخر، وزاد المرادي بأنّ هذا الأخير شاذٌّ، انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 236، والمرادي، الجنى الدّاني 46 .

(1) ابن هشام، مغني اللبيب 671/6 .

(2) جلّ العلماء في تعريفهم للتضمين ذكروا أنّه يكون مع الفعل، كابن جنّي الذي يقول: " **واعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأنّ هذا الفعل في موضع ذلك الآخر، فلذلك جيء بذلك الحرف مع ما هو في مع ما هو في معناه** " ابن جنّي، الخصائص 308/2، وكذلك خصّ بعضُ العلماء الفعل في تعريف التضمين كابن يعيش، انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 464/4 .

(3) هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازانى من بلاد خرسان من كتبه تهذيب المنطق والمطول والمختصر ومقاصد الطالبين وشرحه، توفي 793 هجري، انظر: الزركلي الأعلام 219/7 .

(4) انظر: الكَفَوي، الكليات 266 .

(5) يقول ابن هشام في ذلك: " **وقد أجيز في قوله تعالى: (وهو الله في السموات وفي الأرض) تعلقه باسم الله تعالى وإن كان علما على معنى وهو المعبود أو وهو المسمى بهذا الاسم وأجيز تعلقه بـ (يعلم) وبـ (سركم) و (جهركم) وبخبر محذوف قدره الزمخشري ب عالم**" مغني اللبيب 282/5 .

البلاغي من التضمين النحوي، أما ما ذكره الكَفَوي كمثال لتضمين الحرف، وهو قوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ ﴾ [البقرة:١٠٦]، فلا تضمين في (ما) لأنّ ما في الأصل شرطيةٌ في هذه الآية وغيرها من المواضع، ذكر ذلك المرادي [1] وابن هشام [2] .

أما عن تضمين الفعل الذي لا خلاف للعلماء حوله، فمن أمثلة تضمين الأفعال التي ذكرها النّحاة، قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فالتضمين في هذه الآية تعدية الرّفث بـ (إلى) مع أنّ الأصل أن يُعَدّى بـ (الباء)، لكن عندما تضمّن الرفث معنى الإفضاء عُدّي بـ (إلى)، فالفعل (أفضى) يتعدّى بـ (إلى) كقوله تعالى: ﴿ وَقَدۡ أَفۡضَىٰ بَعۡضُكُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ ﴾ [النساء:٢١] ومثال التضمين أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن يُكۡفَرُوهُ ﴾[آل عمران: ١١٥] ضُمّن (يُكفروه) معنى (يُحرموه)، ولذلك عُدِّي إلى اثنين لا إلى واحد، ففي الآيات السابقة عُدِّيت أفعال بحروف لا تتعدّى بها، وأفعالٌ لازمة عُدّيت، وقد حمل الكوفيون ذلك على أنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، فيما ذهب البصريون إلى حمل ذلك على التضمين.

- الجانب الثاني: التضمين بين السماع والقياس، لقد ذكر أبو البقاء الكفوي أنّ مذهب البصريين أنّ التضمين لا يقاس وإنّما يُصار إليه عند الضرورة[3]، وخلال تناول العلماء للمسألة لم يجد الباحث نصًّا صريحًا يقول بسماعية التضمين، ولكن لمس الباحث من خلال تعريف بعض العلماء للتضمين، كابن جنّي وابن يعيش أنّ التضمين أقرب للقياس من السماع، فابن جنّي يقول في التضمين[4]: " **واعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعلٍ آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف والآخر بآخر، فإنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأنّ هذا الفعل بمعنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه**"[5] ففي هذا التعريف يضع ابن جنّي شرطًا

---

(1) انظر: المرادي، الجنى الدّاني 366 .

(2) انظر: ابن هشام مغني اللبيب 37/4-120 .

(3) انظر: الكَفَوي، الكليات 1047 .

(4) لم يُسَمّه ابن هشام التضمين، ولكنّه ذكر ذلك في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض، وقد رفض ابن جنّي ذلك، ووصفه بأنّه ساذج، ثم ذكر رأيه في المسألة، وهو أنّ الفعل يتسع فيحمل معنى فعل آخر فيأخذ حرفه، انظر: الخصائص 306-307 .

(5) ابن جنّي، الخصائص 308/2 .

للتضمين، وهو أن يحمل الفعل في معناه معنى فعلٍ آخر، فإذا تحقّق هذا الشرط عُدِّي الفعل الأول بحرف الثاني، وهذا بحد ذاته يُعدّ قياسًا، إذ إنّه كما صَلُحَ في الشواهد التي سُمِعَ فيها بهذا الشرط يصلُحُ في أفعال أخرى ينطبق فيها ذلك الشرط، وقد ذكر ابن يعيش تعريفًا مشابهًا لتعريف ابن جني[1].

ومما يدعم القول بقياسية التضمين أنّ ابن جنّي ذكر أن للتضمين بابًا واسعًا في اللغة، لو جُمِعَ أكثره لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا[2]، وفي هذا دِلالةٌ على سعة هذا الباب في اللغة العربية، ما يعزّزُ القول بالقياس في هذا الباب.

ثالثًا: آراء المحدثين

انقسم المحدثون إلى عدّة نماذج في تناولهم لمسألة تعدّي الفعل بحرف لا يتعدّى به، فكانوا على النحو الآتي:

- منهم من ذهب مذهب البصريين وحمل ذلك على التضمين كمجمع اللغة العربية[3] وعبّاس حسن[4] وعبد الغني الدقر[5]، وجميعهم ذهبوا إلى قياسية التضمين[6].
- ومنهم من ذهب إلى أنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وكانوا على ثلاثة أقسام:

---

(1) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 464/4 .

(2) انظر: ابن يعيش، الخصائص 310/2 .

(3) انظر: حسن، النحو الوافي 594/2 .

(4) ذكر عبّاس حسن الكثير من آراء النّحاة حول التضمين، ثم أورد محضرًا لمجمع اللغة العربية وقرارته بشأن التضمين، انظر: النحو الوافي 564/2-594 .

(5) انظر: الدقر، معجم النحو 105-125 .

(6) مجمع اللغة العربية ذهب إلى قياسية التضمين بثلاثة شروط، وهي: الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين، والثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس، والثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي، على ألا يُلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي، انظر النحو الوافي 594/2، وعباس حسن يقول: " **فنحن نثبت القولين بالسماع والقياس، ولكنّا نرجح قياسيته، والقول بجواز استعماله للعارفين بدقائق العربية وأسرارها** " النحو الوافي 853/2 .

- الأول: ذهب إلى أنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، كشوقي ضيف[1] ومحمد عيد[2].
- الثاني: يُقرّ بنيابة الحروف عن بعضها ويُقرُّ بالتضمين لكنّه يميز بينهما، وهذا رأي فاضل السامرائي، فالأصل ألّا تنوب حروف الجر عن بعضها، ولكنّ بعض الحروف تقترب معانيها من بعضها فتتعاور الحروف على هذا المعنى، فمثلًا قد يُتوسّعُ في معنى الإلصاق للباء فيُستعمل للظرفية، فتقول أقمت بالبلد أو في البلد، ولكن يبقى لكلّ حرفٍ معناه واستعماله المتفرد فلا يتماثلان تمامًا، ويكثر ذلك في اللهجة العامية[3]، ونيابة الحروف هذه غير قياسية في عمومها، ولكنّه مع ذلك يقرّ بوجود التضمين، ويميز بينه وبين نيابة الحروف عن بعضها، فشرط نيابة الحروف أن تتقارب في المعنى، أما التضمين فهو مرتبطٌ بالفعل حين تؤدّي كلمة مُؤدّى كلمتين فتتعدّى الأولى بحرف جر الثانية، كما يذهب إلى قياسية التضمين[4].
- الثالث: ذهب إلى جواز نيابة الحروف عن بعضها، وذهب إلى جواز التضمين ولكن دون أن يميز بينهما، وهو ما ذهب إليه أحمد مختار عمر، فهو يُجيز تعدية عددٍ من الأفعال بحرف غير الذي تتعدّى به، مستشهدًا على ذلك بإجازة أهل اللغة لنيابة حروف الجر عن بعضها وإجازتهم للتضمين، فالأسلوب صحيحٌ موجودٌ عند النّحاة ولم يذكر أنّه يميل إلى إحدى الطريقتين نيابة الحروف عن بعضها أو التضمين، فبأيٍ منهما تصحُّ العبارة، ولكن يبدو أنّ أحمد مختار عمر لم يحتفل بالمسألة جيدًا كما طرحها النّحاة؛ لأنّه يجعل تعدية الفعل بغير الحرف الذي يتعدّى به، سواءٌ حُمل على التضمين أو نيابة الحروف عن بعضها، استخدامًا صحيحًا غير فصيح، أما الاستخدام الفصيح فهو تعدية الفعل بالحرف الذي يتعدّى به، وهذا كلامٌ غير دقيق؛ لأنّ

---

(1) يقول شوقي ضيف: إنّ النحاة بعد ابن جنّي بدؤوا يتجهون إلى أنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض وتركوا التضمين، انظر: تيسيرات لغوية 91-92 .

(2) انظر: عيد، النحو المُصَفى 532-533 .

(3) يقول فاضل السامرائي: " **ونقول في الدّارجة: (جه عليّ وكلمني)، ونقول (جاني) والمعنى: جاء إلي، وجاءني، ولا يقصد المتكلم فرقًا بين الاستعمالين**" السامرائي، معاني النحو 8/3 .

(4) يتبع في ذهابه لقياسية التضمين لقرار مجمع اللغة العربية، انظر: السامرائي، معاني النحو 3/6-14 .

التضمين له فائدة وهو أن تؤدي كلمة مؤدّى كلمتين فتحمل معنيهما، فإن كان المقصود التضمين فتعدية الفعل بحرف الفعل الآخر أفصح من بقاء الفعل على حرفه، وإن لم يُقصد التضمين فمن الخطأ تعدي الفعل بحرف جر لا يناسبه ، وقد جاءت كثير من الشواهد على ذلك في القرآن الكريم، فهل نقول أنّ كلامًا جاء في القرآن غيرُ فصيح[1].

ومن المحدثين من عالج بعض المسائل التي كانت تتوافق في جوهرها مع التضمين، لكنّه لم يُشر إلى التضمين، أو أنّه صوّب المسألة بناءً على التضمين، كالدكتور مصطفى عبد الجواد، فهو يُخطّئُ من يقول: (فلان تخرّج من الكلية)، والصواب: (تخرّج في الكلية)؛ لأنّ المقصود تعلّم وتأدّب في الكلية، وليس المقصود الخروج منها[2]، وفي كلامه هذا توافقٌ مع مفهوم التضمين، إذ عدّى الفعل تخرّج بـ (في)، لأنّ الفعل يحمل معنى تأدّب وتعلّم، فأنت تقول: تعلمت في كذا، ولذلك عدّى الفعل (تخرّج) بحرف جر الفعل (تعلّم) أو (تأدّب)، ويظهر كذلك في تخطئته لقولهم: (خرج فلانٌ على القانون)؛ لأنّ الخروج هنا يستلزم المجاوزة، فالصواب أن يُعدّى بـ (من)، أمّا (على) فتجوز في مثل قولهم: (خرج فلانٌ على الدولة)؛ أي: ثار عليها، فهو لم يستخدم مصطلح التضمين، ولكنّ ذلك واضحٌ في هذه المسألة، بتضمين (خرج) معنى (ثار) فتعدّى بتعديته[3].

ويميل الباحث إلى رؤية البصريين في هذه المسألة، وهو حمل المسألة على التضمين؛ لأنّ التضمين مرتبطٌ بالفعل وله فائدة واضحة، وهي اجتماع معنى فعلين في فعل، وهذا المفهوم يُتيح لنا قياس هذه المسألة على كل فعل اتّضحت فيه هذه الفائدة، أما نيابة الحروف عن بعضها فما الضابط في قولهم: إنّ الحرف ناب عن الآخر هنا؟ إذ لا علّة لديهم سوى أن نقول: سُمِعَ ذلك عن العرب، ولكن لماذا قالت العرب كذلك؟ وهل نكتفي ببعض النماذج التي جاءت في لغة العرب؟

---

(1) انظر: عمر، معجم الصّواب اللغوي 1- 404-995-996-997-1000-1001-1002-1003-1004-1005 .

(2) انظر: عبد الجواد، قُل ولا تقل 36/1 .

(3) انظر: عبد الجواد، قُل ولا تقل 55/1 .

الخلاصة

- وافق الزعبلاوي رأي البصريين في هذه المسألة وخالف الكوفيين، ومن المحدثين وافق عبّاس حسن وخالف شوقي ضيف ومحمد عيد.
- ذكر أبو البقاء الكفوي أنّ من أنواع التضمين تضمين الحرف، وهو ما لم يقف عليه الباحث عند غيره من العلماء.
- أحمد مختار عمر يعدّ تعدية الفعل بحرف جر غير الذي يتعدّى به استعمالًا صحيحًا غير فصيح، وهذا ينافي ما جاءت به لغة العرب والقرآن الكريم، فإذا اجتمع معنى فعلين في فعل، فالأفصح تعدية الأول بحرف جر الثاني.
- من المحدثين من عالج بعض المسائل على التضمين، لكن دون إشارته للمصطلح.

المسألة الثانية: مسألة (تفرّج) بمعنى شاهد

يشيع في كلام عامة النّاس وخاصّتهم استخدام كلمة (تفرّج) ومشتقاتها الاسمية والفعلية، بمعنى شاهد، وهناك من يرفض استخدامها بهذا المعنى، مُعَلِّلًا ذلك بأنها لم ترد في كلام العرب بهذا المعنى، كما يوجد اختلافٌ في تعدية الفعل (تفرّج) بحروف الجر (على) و(بـ) و(في)، وقد ناقش الزعبلاوي هذه المسألة، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولًا: رأي الزعبلاوي

تحدّث الزعبلاوي عن هذه المسألة من جانبين، الأول: استخدام مادة (تفرُّج) معجميًا، بمعنى المشاهدة والتّمتع، والثاني: اختلاف حروف الجر مع الفعل (تفرَّجَ)، وفيما يأتي بيان الجانبين:

الجانب الأول: يذكر الزعبلاوي أنّ كثيرًا من النُّقاد[1] يُخَطِّئون استخدام (تفرّج عليه) بمعنى تأمله وأجال النظر فيه، والسبب في ذلك أنّهم لم يجدوا في المعاجم ما يؤيد صواب هذا الاستخدام، لكنّ الزعبلاوي يجيز هذا الاستخدام، وذلك بناءً على الأمور الآتية:

(1) المقصود بالنّقاد هنا النّقاد اللغويون، وقد استخدم الزعبلاوي هذا اللفظ كثيرًا بهذا المعنى .

- ذكر أنّ الأصل في معنى كلمة (فَرَجْت): فتحت وأوسعت في المجلس، ثم يشير إلى التدرج المجازي لمعنى مادة (فرج)، فأصبحت تُستخدم بمعنى انكشاف الكرب والهمّ، ثُمّ ذكر أنّ (التفرّج) تأتي بمعنى التنزّه والترويح عن النّفس، مستشهدًا على ذلك بقول الخفاجي (ت1069هـ) : " **الفُرْجَةُ: الذهاب للتّنزه، قال الأرجاني: رياضٌ لعين النّاظر المتفرّج** "[1]، ويعلّق الزعبلاوي على هذه العبارة، بقوله: " **ومن ثمّ كان قولك: (تفرّجت) نحو قولك: تنزّهتُ واستمتعتُ، وكلّ ناظرٍ إلى ما يشوقه ويستهويه، فهو متفرّج متنزّهٌ مستمتع** "[2]، ويستشهد على ذلك أيضًا، بقول أحمد المقدسي(ت620هـ): " **ومن أراد أن ينظر في سير القوم ويتفرج في بساتين مجاهداتهم، فلينظر في كتابي المُسَمّى بـ (صفة الصفوة)** "[3] وقد جاء الفعل (تفرّج) في هذه العبارات بمعنى التأمل والمشاهدة[4].
- ذكر أنّ (المُتفرِّج) تأتي في موضع (المُشاهِد)، وذلك بتقدير حذف المضاف[5]، فيكون تصحيح قولهم: (شهد الحفل كثيرٌ من المتفرجين)، بتقدير العبارة: (شهد الحفل كثيرٌ من الحضور المُتفرّجين)، وقد استغني عن الإضافة التي أتت للتخصيص لاشتهار المضاف[6].

الجانب الثاني: تعدية الفعل (تفرّج) بحرف الجر (على)، وقد ذكر الزعبلاوي أنّ المعجم الوسيط يجيز تعديته بحرفي الجر (الباء) و(على)، فقد جاء في المعجم الوسيط:" **يُقال: تفرّج الرجل بكذا، وعليه: تسلّى بمشاهدته يطرح همّه** "[7]، أمّا الزعبلاوي فقد ذهب إلى أنّ تعدية الفعل (تفرّج) بحرفي الجر (بـ) و(في) صحيح، أمّا تعديته بـ (على) فلا يمكن تخريجه إلا من باب التضمين، وقد ذكر مثالًا على ذلك جاء في كلام المؤرخ ابن

---

(1) الخفاجي، شفاء الغليل 235، والأرجاني هو: أحمد بن محمد بن الحسين، أبو بكر، ناصح الدين، شاعر في شعره رقة وحكمة، (ت544هـ)، انظر: الزركلي، الأعلام، 215/1.

(2) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 460 .

(3) المقدسي، مختصر منهاج القاصدين، 146/4 .

(4) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 459-460 .

(5) ذكر النّحاة أنّه يجوز أن يُحذف المضاف بشرط أن يكون معلومًا من السياق، وفي هذه الحالة يحل محلّه المضاف إليه، ويكون له حالتان: الأولى أن يعرب المضاف إليه إعرابه، والثانية: أن يبقى المضاف إليه على جرّه، انظر: سيبويه، الكتاب 66/1، وابن هشام، أوضح المسالك 167/3 .

(6) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 460 .

(7) المعجم الوسيط 678-679 .

كثير نصّه: (**وخرج النّاس للفُرْجَةِ عليه)** فقدّره بالتفرج للاطّلاع عليه وذلك بتضمين الفعل (تفرّج) معنى الفعل (اطّلع)[1].

ثانيًا: رأي القدماء

لم يتسنّ للباحث الوقوف على رأي للقدماء يُصرّح بأن الفعل (تفرّج) يأتي بمعنى التأمّل والمشاهدة، وإن كان قد جاء بمعنى (التنزّه) عند بعض المتأخرين كالخفاجي في شفاء الغليل، والمقدسي في مختصر منهاج القاصدين، كما أورد الزعبلاوي عنهما[2]، ولكنّ الباحث لم يقف على قولٍ أو بيت شعرٍ قديم من عصر الاحتجاج، جاء فيه (تفرّج) بمعنى نظر وتأمّل كما يستخدمه النّاس اليوم، أمّا من حيث تعدية الفعل (تفرّج) بحروف الجر، فقد وقف الباحث على كثير من المواضع في الشعر العربي تعدى فيه الفعل (تفرّج) بأكثر من حرف جر، كـ (عن) و(بـ) و(من)، لكنّها لا تصلح للاحتجاج بها؛ لأنّها لم تكُن بمعنى التأمل والنظر، بل كانت بمعنى زوال الكرب أو بمعنى غيره من المعاني التي ذكرتها المعاجم القديمة، أمّا بالنسبة لتعدية الفعل (تفرّج) الذي بمعنى (تأمل) و(شاهد)، فقد جاء عند بعض المتأخرين بهذا المعنى، متعدّيا بـ (في) كما جاء في نصٍّ للمقدسي الذي يقول: " **ومن أراد أن ينظر في سير القوم، ويتفرّج في بساتين مجاهداتهم** "[3] وجاء مُتعدّيًا بـ (على)، كقول ابن كثير: "**وخرج النّاس للفرجة عليه**"[4].

ثالثًا: رأي المحدثين

الجانب الأول: استعمال كلمة (تفرج) ومشتقاتها بمعنى المشاهدة والتأمل، فقد ذهب كلٌ من أسعد داغر[5] ومحمد العدناني[6] إلى عدم جواز ذلك، وحجة رفضهم كما قال أسعد داغر أنّه " **لم يُنقل تفرّج بمعنى شاهد، عمّن توثق بعربيته**"، ومن المحدثين من ذهب إلى جواز هذا الاستخدام كأحمد مختار عمر الذي يحتج على صحة هذا الاستخدام بأن بعض المعاجم

---

(1) انظر: معجم أخطاء الكُتّاب 460 .

(2) ذكر الباحث ذلك في الصفحة السابقة، وأرود نصًّا لكلٍ منهما جاءت فيه (تفرّج) بمعنى (تنزّه) .

(3) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 460 .

(4) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 460 .

(5) انظر: تذكرة الكاتب 114 .

(6) نقل الزعبلاوي ذلك عنه، ولم يجد الباحث ذلك في كتابيه معجم الأخطاء الشائعة، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 460 .

الحديثة كالوسيط والأساسي قد أوردته بهذا المعنى، بالإضافة لمجمع اللغة العربية الذي أجازه على سبيل المجاز[1].

أما الجانب الثاني: وهو تعدية الفعل (تفرّج) بحرف الجر (على) فلم يقف الباحث على رأي للمحدثين في ذلك سوى ما ذكره الزعبلاوي، الذي صححه من باب التضمين، وما جاء في معجم الوسيط الذي أجاز ذلك[2].

ويميلُ الباحث إلى جواز استخدام الفعل (تفرّج) ومشتقاته بمعنى (شَاهَدَ) و(تأمّل)، وذلك دون النّظر إلى استخدام العرب لهذه الكلمة بهذا المعنى أو عدم استخدامهم لها، فاللغة العربية حيّةٌ ناميةٌ وليس من الغريب أن تكسو ألفاظها معانٍ جديدة لم تكن معهودةً من قبل، طالما أنّه يمكن تأويل استخدام هذا اللفظ بهذا المعنى، ويمكن تأويل ذلك من خلال الرابط المشترك بين المعنى الأصل لجذر الكلمة (فَرَجَ)، والمعنى المُستخدم هنا وهو المشاهدة، فالمعنى الأصل للكلمة هو الخلل بين شيئين؛ أي الفتحة، والنّاظر إلى المعاني التي جاءت عليها مشتقات هذه الكلمة، يجدُ أنّ كلًا منها يحمل معنى الخلل بين شيئين، وهذه بعض الكلمات التي جاءت في مادة (فرج) في لسان العرب، يثبت الباحث أنّها تحمل المعنى الأصل للكلمة، بالإضافة لما تحمله من معنى يميزها عن غيرها، فالتفاريج: فتحات الأصابع، وكذلك تُقال لخروق الدّرابزين، وفرج الوادي ما بين عدوتيه، والفُرجة: الخلل الذي يكون بين المصلين، والفَرْج: الثغر المخوف وهو موضع المخافة، والفَرَجُ: انكشاف الكرب وذهاب الغم، وإن كان معنى الخَلَل والفتحة واضحًا في الكلمات المذكورة آنِفًا، إلا أنّه غير واضحٍ في الأخيرة منها، وهي التي بمعنى انكشاف الهم؛ ذلك لأنّ معنى الخَلَل؛ أي: الفُتْحة في الكلمات السابقة محسوس تراه بعينك، أمّا الخَلَل في كلمة (الفَرَج) التي بمعنى زوال الهمّ، فالخَلَلُ فيها غير محسوس، لكنّه موجودٌ معنويًا، فالهمُّ ضيقٌ يغلق الصّدر ويسدُّ منافذه، و(الفَرَجُ) بمثابة الفُتْحة التي تشقُّ الصدر وتُنَفِّسُ عنه همومه، أما (تفرّج) التي بمعنى شاهد وتأمّل، فالمشاهدة لا تتمُّ إلا بفتح العين التي يغلقها جَفْنَان، فإن فتحت الجَفنين يمكنك أن ترى وتشاهد، وإن لم تفتحهما لن ترى شيئًا، فبذلك تشترك كلمة (تفرّج) التي بمعنى شاهد، مع المعنى الأصل لمادة الكلمة (فَرَجَ) بالإضافة لما تحمله هي من معنى المشاهدة، كما يُمكن تأويل استخدام (تفرّج) بمعنى (شاهد) على أنّه مأخوذ من (الفَرَج) وهو انكشاف الغم وزواله، ويمكن تقدير ذلك بأن تكون (الفُرْجَةُ) على شيءٍ جميل مما

(1) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 574 .

(3) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 460 .

يُريح النّفس ويُخفِّفُ عنها عناءها، ويمكن تأويل ذلك من خلال الربط بين (تفرّج) بمعنى شاهد، و(الفَرَج) زوال الهمّ، بأن تكون (الفُرْجَةُ) وسيلةً لـ (الفَرَج) فمشاهدة الأماكن الجميلة أو رؤية شخصٍ تُحِبّه يُخفِّفُ الهم والعناء، ويمكن القول أنّه من هنا، أصبحت تُستخدم كلمة (تفرّج) بمعنى المشاهدة، فكل ما تشاهده ويُفَرِّجُ عنك همّك فهو (فُرْجَة)، وينحصر بذلك معنى (تفرّج) بمشاهدة الأشياء الجميلة التي تُريح النّفس كمناظر الطبيعة الخلّابة، أما مشاهدة الأشياء التي تَغُمُّ النّفس كالحروب والانفجارات والقصف ومشاهد الفقر والقمامة، فالأفضل ألا نستخدم معها (تفرّج) بل (شاهد).

الخلاصة

- وافق الزعبلاوي المعجم الوسيط في جواز استخدام (تفرّج) بمعنى (شاهد)، ووافقه في الرأي أحمد عمر دون أن يشير أحمد عمر إلى رأي الزعبلاوي .
- عارض الزعبلاوي كُلًّا من أسعد داغر ومحمد العدناني في استخدام (تفرّج) بمعنى (شاهد).

المبحث الثالث: معارضات الزعبلاوي النحوية

كان للزعبلاوي في بعض المسائل التي طرحها في كتابه رأيٌ مُعارِضٌ لغيره من اللغويين سواءٌ القدماء أو المحدثون، إلا أنّ الباحث لم يلمس له في معارضته لبعض النّحاة، وقوفه على آرائهم ومناقشتها، بل كان اتّباعًا لرأيٍ آخر آثره الزعبلاوي دون الإشارة إلى الرأي الذي عارضه، وقد اختار الباحث مسألتين عارض فيهما الزعبلاوي النّحاة، وفيما يأتي بيانٌ لذلك.

المسألة الأولى: لام التقوية

يشيع في كلام الكُتّاب دخول لام على مفعول فعلٍ متعدٍ، كقولهم: (أعطيت لفلانٍ راتبه) وقد تدخل على مفعول عاملٍ مشتق، كقولهم: (هذا سابقٌ لأوانه)، وقولهم: (أنا مُصدِّقٌ لما تقول)، فما حكم هذه اللام؟ وهل في العربية وجهٌ لهذا القول؟ هذا ما سيعرضه الباحث مبينًا رأي الزعبلاوي والقدماء والمحدثين في هذه المسألة.

أولًا: رأي الزعبلاوي

تحدّث الزعبلاوي عن لام التقوية في أربع مسائل مستقلة [1]، وهي حرف من حروف الجر يتقدّم المفعول به، ويؤتي به لتقوية العامل إذا ضَعُف، ويضعُفُ العاملُ في حالتين، الأولى: إذا كان العامل فعلًا تأخر عن مفعوله، كقوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴿١٥٤﴾ ﴾ [الأعراف: ١٥٤] وإذا لم يتأخر العامل لم يجز دخول لام التقوية، سِوى ما ذُكر شذوذًا في شعر ليلى الأخيلية[2] والحالة الثانية: أن يكون العاملُ مشتقًا كاسم الفاعل والمصدر وصيغ المبالغة، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴿٨﴾ ﴾ [المؤمنون: ٨] وفي هذه الحالة لا يُشترطُ تأخر العامل عن مفعوله لدخول لام التقوية[3].

وبناءً على هذه المسألة وأحكامها، فإن الزعبلاوي يُخَطِّئُ قولين مشهورين للكُتّاب، هما: الأول: يخطئ قولهم: (هذه الإدارة تتبع لوزارة كذا) و(هذه القرية تتبعُ لناحية كذا)[4]، والثاني: يخطئ قولهم: (أعطيت لفلانٍ راتبه) و(قد أُعْطِيَ له راتبه)[5]، ووجه الخطأ في هذه الأقوال أنّ اللام قد دخلت على المفعول الذي تأخر عن فعله، وفي هذه الحالة لا تدخل لام التقوية على المفعول.

كما أنّ الزعبلاوي يُصَوِّبُ مسألةً ترد على ألسنة الكُتّاب، يزعم البعض[6] تخطئتها، وهي قولهم: (البرد ضارٌّ لي) و(مُضِرٌّ لي)، فهذه لام التقوية ولا بأس من تأخر المفعول عن عامله، لأنّ العامل مُشتقٌّ هنا[7].

---

(1) خصّص مسألة للحديث عن أحكام لام التقوية، وثلاث مسائل للحديث عن الأخطاء اللغوية المتعلقة بها .

(2) سيذكر الباحث البيت لاحقًا عند ذكر رأي القدماء، ويزيد من توضيح المسألة .

(3) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 536-537 .

(4) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 70 .

(5) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 407 .

(6) الذي اعترض على دخول اللام في المفاعيل هو إبراهيم اليازجي، وليس شرطًا أن تكون عبارة: (البرد ضارّ لي) من العبارات التي خطأها اليازجي، ولكن جاء في النحو الوافي أنّ إبراهيم اليازجي يُنكر دخول اللام في مثل هذه المواضع، انظر: النحو الوافي 476/2 حاشية 1 .

(7) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 352 .

ثانيًا: رأي القدماء

لم يجد الباحث للقدماء اختلافًا حول هذه المسألة في جوهرها[1]، فهي أحد أنواع لام الجر الزائدة للتوكيد[2]، ولكن كان للمسألة جانبان، جانبٌ فيه اتفاق بين العلماء، والآخر فيه اختلاف بينهم، أما الاتفاق بين العلماء، فينصّ على أنّ لام التقوية تُزاد لتقوية عاملٍ ضَعُف لأحد سببين[3]:

الأوّل: لتأخُّر العامل عن المفعول به، وذلك كقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ [الأعراف:١٥٤] وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [يوسف: ٤٣]، ففي الآيتين الكريمتين السابقتين زيدت اللام للمفعول به (ربّهم) و(الرؤيا)، وذلك لتقوية عامليهما (يرهبون) و(تعبرون)؛ لأنّهما ضَعُفَا بتأخرهما عن معموليهما.

والثاني: لفرعية العامل في العمل، وذلك كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وصيغ المبالغة وغيرها، وهذه لا يُشتَرطُ فيها تأخُّرُ العامل عن المفعول به، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[البقرة: ٩١]، وقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج: ١٦]، فقد دخلت لام التقوية على المفعول (ما) في الآيتين السابقتين، لفرعية عامليهما (مُصَدِّقًا) و(فعّالٌ)، وقد اجتمع تأخير العامل وفرعيته، في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾﴾ [الأنبياء: ٧٨] .

وأما جانب الخلاف في هذه المسألة، فقد تلخص في نقطتين، هما:

---

(1) سمّاها المبرد لام الإضافة، ولم يسمّها المراديّ لام التقوية، مع ذكره أنّها مقوية للعامل، وأقدم من ذكر لام التقوية بالاسم في كتاب مغني اللبيب لابن هشام، انظر: المبرد، المقتضب 36/2، والكامل في اللغة والأدب 399/2، والمرادي، الجنى الداني 105–106، وابن هشام، مغني اللبيب 190/3 .

(2) من القدماء من اعتبرها زائدة كالمرادي وابن هشام والأشموني ومنهم من اعتبرها من أحد المعاني التي تأتي لها اللام كالسيوطي، انظر: الجنى الدّاني 105، مغني اللبيب 190/3، همع الهوامع 205/4، حاشية الصّبان 321/2 .

(3) انظر: الجنى الدّاني 105–106، مغني اللبيب 190/3–196، همع الهوامع 205/4–206، وحاشية الصّبان 321/2–322 .

- النقطة الأولى: مسألة تقوية الفعل الذي تعدّى لمفعولين بلام التقوية، فقد نسب النّحاة إلى ابن مالك قوله: " **ولا يُفعَلُ ذلك بالمُتعّدي إلى اثنين؛ لأنّها إن زيدت في مفعوليه لَزِمَ منه تعديةُ فعلٍ واحدٍ إلى مفعولين بحرفٍ واحد، وإن زيدت في أحدهما فيلزمُ ترجيحُ من غير مُرَجّح، وإيهام غير المقصود** "[1] ومعنى ذلك أنّ الفعل الذي يتعدّى إلى مفعولين، لا تلحقُ لام التقوية أيًا من مفعوليه؛ لسببين: الأول: لأنّ زيادة اللام في المفعولين تعني أنّ الفعل تعدّى لمفعولين بحرفٍ واحدٍ، والثاني: إنّ زيادة اللام في أحد المفعولين دون الآخر يجعلنا نرجّح لِمَ وُضِعت اللام مع هذا المفعول دون الآخر ونتوهّم غير المقصود من ذلك، وقد ذكر السيوطي أنّ أبا حيّان وافقه في ذلك[2]، وقد عقّبَ بعض النّحاة[3] على قول ابن مالك بأنّ ذلك خاصٌّ بالفعل الذي مفعولاه مذكوران سواءٌ تقّدما على العامل أو تأخرا عنه، فإذا حُذِف أحد المفعولين أو تقدّم جاز أن تدخله لام التقوية، ومن ذلك ما ذكره الفارسي[4] ، وذلك في قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجۡهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾[البقرة: ١٤٨][5]، بإضافة (كلّ)، فالمعنى عنده: (الله مولٍ كلّ ذي وجهةٍ وجهتهم)، ودخلت لام التقوية على أحد مفعولي (مُوَلٍ) وهو (كل) عندما تقدّم (كلّ) على العامل،

---

(1) لم يعثر الباحث على كلام ابن مالك في كتابه شرح الكافية الشافية، وجاء النّص في الجنى الدّاني 106، ومغني اللبيب 193/3-194، وحاشية الصّبان 322/2.

(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع 205/4 .

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 194/3-195، والسيوطي، همع الهوامع 205/4-206، والصّبان، حاشيته على شرح الأشموني 322/2 .

(4) انظر: الفارسي، الحُجّة للقُرّاء السبعة 241/2، وابن هشام، مغني اللبيب 194/3، والسيوطي، همع الهوامع 205/4، والصبّان حاشيته على شرح الأشموني 322/2 .

(5) ذكر الدكتور عبد اللطيف الخطيب مُحقّقُ مُغني اللبيب أنّ هذه قراءة ابن عبّاس وابن عامر، وهذا غير صحيح، فهي قراءةٌ شاذةٌ لم تُنسب لأيٍّ منهما، وربّما الذي سبّب الغلط عند المحقق أنّ العلماء نسبوا لابن عبّاس وابن عامر في نفس الآية قراءة: (هو مولّاها)، فالتبس عليه ذلك، ولقد خطّأ الطبري هذه القراءة، واعتبرها لحنًا لا يجوز القراءة به، لأنّها إذا قُرئت بالإضافة كان الخبر غير تام، وكان الكلام لا معنى له، وقد ذكر الدكتور عبد اللطيف الخطيب أنّ ابن عطية وأبا حيان ردّا على الطبري ذلك، وهذا غير صحيح، فابن عطية نقل كلام الطبري في هذه المسألة دون تعليق، قال ابن عطية: " وحكى الطبري أنّ قومًا قرؤوا ﴿ وَلِكُلٍّ وِجۡهَةٌ ﴾ بإضافة (كل) إلى وجهة، وخطأها الطبري " أما أبو حيان فقد ذكر أنّها قراءة شاذّة ولم يرد على من اعتبرها لحنًا، انظر: الطبري، تفسير الطبري 195/3، أبو حيان، البحر المحيط 611/1، ابن عطية، المُحَرّر الوجيز 224/1، ابن هشام، مغني اللبيب 196/3 حاشية رقم 4 .

وحُذِفَ المضاف والمفعول الثاني، كما ذكر ابن هشام أنّ اللام دخلت على أحد المفعولين مع تأخرهما عن العامل شذوذًا، كقول ليلى الأخيلية[1]:

أحَجّاجُ لا تُعْطِ العُصَاةَ مُنَاهُمُ ولا اللهُ يُعْطي للعُصَاةِ مُنَاهَا

فالفعل (يُعْطِي) تعدّى لمفعولين، هما: (العُصاة) و(مُناها)، وقد دخلت لام التقوية على أحد المفعولين، وهو (العُصَاة) مع أنّ المفعولين تأخرا عن عاملها، وقد وصفه ابن هشام بأنّه شاذٌّ لقوة العامل[2].

- النقطة الثانية: مسألة دخول لام التقوية على مفعول متأخر عن فعله، فقد ذكر المُبَرِّد أنّ حذف لام التقوية أحسن إن تأخر المفعول عن عامله[3]، لكنّه مع ذلك اعتبر بقاء لام التقوية مع تأخر المفعول عن عامله، استعمالًا حسنًا[4]، وهذا يخالف ما ذهب إليه العلماء من وجوب تأخر الفعل عن مفعوله ليُقَوّى بلام التقوية[5].

ثالثًا: رأي المحدثين

من المحدثين من اتّفق مع ما جاء به القدماء في مسألة جواز دخول لام التقوية على المفعول به، والشروط التي ذكرها القدماء لذلك، ولم يقف الباحث على اختلاف لهم مع القدماء، سِوى أنّهم ذهبوا في تصنيفهم للام التقوية بذكرها كأحد المعاني التي تأتي لها اللام، فيما ذهب

---

(1) البيت في ابن هشام، مغني اللبيب 196/3، والسيوطي، همع الهوامع 206/4 .

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 196/3 .

(3) انظر: المبرد، المُقتضب 36/2 .

(4) انظر: المبرد، الكامل في اللغة والأدب 399/2 .

(5) قد يكون المبرّد خلط بين لام التقوية والتي يُشترط فيها تقدم المفعول على فعله، واللام المعترضة بين الفعل المتعدّي ومفعوله والتي لا يُشترطُ فيها ذلك، ذلك أنّ ابن هشام ذكر عند حديثه عن اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله – وهي إحدى أنوع اللام الزائدة– : " **وليس منه ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ {النمل: ٧٢} خلافًا للمبرد ومن وافقه، بل ضُمن (ردف) معنى (اقترب)**" وكان المبرد قد ذكر هذه الآية وشواهد لآيات أخرى عن لام التقوية في حديثه عن لام الإضافة التي تستعمل لصلة الفعل، فبذلك يكون ما صنّفه ابن هشام في نوعين تحت بندٍ واحد وهو اللام الزائدة، والنوعان هما: اللام المعترضة، ولام التقوية، كانا عند المبرد نفس الشيء تحت اسم لام الإضافة مع اختلاف حكم كلٍ منهما، انظر: الكامل في اللغة والأدب 399/2، ومغني اللبيب 183/3–184 .

أكثر القُدماء سِوى السيوطي إلى تصنيفها زائدة[1]، ومن هؤلاء المحدثين الذين عَرضوا لهذه المسألة، عبّاس حسن[2] ومصطفى الغلاييني[3] ويوسف الصيداوي[4] وعبد الغني الدّقر[5]، ومن المحدثين الذين عَرضوا لهذه المسألة وكانت لهم آراء خالفت في بعضها آراء القدماء، محمد العدناني، وأحمد مختار عمر، وأما محمد العدناني فأبرز ما تناوله حول هذه المسألة يتمثل في ثلاث نقاط، وهي:

- النقطة الأولى: أجاز دخول لام التقوية على المفعول به الذي عامله تعدّى لمفعولين، دون أن يُحذف أحدهما أو يتقدّم[6]، مستشهدًا على صحة ذلك بورود ذلك في شعر ليلى الأخيلية في مدحها للحجاج، بقولها[7]:

أحَجّاجُ لا تُعْطِ العُصَاةَ مُنَاهُمُ ولا اللهُ يُعْطي للعُصَاةِ مُنَاهَا

وقد سبق أن وضح الباحث هذا البيت، لكنّ العدناني لم يذكر هنا أنّ ابن هشام وصف دخول اللام بالشاذ لقوة العامل في هذا البيت، ويستشهد على صحّة ذلك أيضًا بقول الصفّار النحوي (ت341هـ) [8]:

وَلَكِنَّنِي أُعْطِي صَفَاءَ مَوَدَّتِي لِمَنْ لَاْ يَرَى يَوْمًا عَلَيَّ لَهُ فَضَلَا

---

(1) الخلاف في طريقة التصنيف، فالقدماء في تصنيفها ذهبوا لاعتبارها زائدة ومن أقسام الزائدة لام التقوية، وظهر ذلك جليًا في مغني اللبيب 190/3، بينما ذهب المحدثون في تصنيفهم إياها بأنّها أحد معاني حرف الجر اللام، فكانت الزيادة عندهم معنًى مستقلًا والتقوية معنى مستقل، وقد أشار عبّاس حسن إلى ذلك وقد اعترض على التّصنيف المستقل للام التقوية، مع أنّه صنّفها تصنيفًا مستقلًا، يقول عبّاس حسن: " **تخصيص اللام بمعنى (التقوية) على الوجه الذي يقوله كثير من النّحاة، تخصيصٌ لا مُسوّغَ له، فليست (لام التقوية) نوعًا مُستقلًا يخالف (اللام الزائدة) في قليلٍ أو كثير** " وقد علّل ذلك بأنّها يمكن حذفها فلا تؤثر على المعنى فهي تأتي لتقوية العامل، ويمكن حذفها فلا تؤثر على المعنى، انظر: النّحو الوافي 475/2 حاشية 2 .

(2) انظر: حسن، النحو الوافي 475/2-476 .

(3) انظر: الغلاييني، جامع الدّروس العربية 184/3 .

(4) انظر: الصيداوي، الكفاف 517 .

(5) انظر: الدقر، معجم النحو 304 .

(6) انظر: العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 595 .

(7) سبق تخريج البيت .

(8) هو إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح بن عبد الرحمن الصفار أبو علي، علامة بالنحو باللغة، مذكور بالثقة والأمانة، الحَمَوي، معجم الأدباء 732/2 .

وفي هذا البيت دخلت اللام على المفعول به الثاني (مَن) مع تأخر المفعولين عن العامل، ويشير الباحث إلى أنّ الصّفار ممن يقع خارج عصر الاستشهاد باللغة.

- النقطة الثانية: ذكر العدناني أنّ العامل إن كان متأخّرًا عن المفعول، أو كان العامل مُشتقًّا، فإن اللام تدخل على المفعول به اطّرادًا وقياسًا[1]، وهذا الكلام غير دقيق، فأما اطرادًا فهو صحيح وقد قال العلماء ذلك[2]، وأمّا القياس فلم يقف الباحث على قولٍ واحدٍ للقدماء ذكر فيه أنّ لام التقوية تدخل على المفعول به قياسًا.
- النقطة الثالثة: يجيز العدناني دخول لام التقوية على المفعول به الذي يتأخر عن عامله مستشهدًا على ذلك بإجازة المبرد لذلك، فقد وصف المُبرد دخول لام التقوية على المفعول به المتأخر عن عامله بأنّه عربيٌ حسن، ولذلك يجيز العدناني قولهم: (أعطيتُ لياسرٍ قلمًا)[3].

ومن العبارات التي صوّبها العدناني بناءً على هذه المسألة، تصويبه لقولهم: (إنّي آخذٌ لما تختار لي من الكتب)، وقولهم: (أنا شاربٌ لما تشاءُ من العصير)، وقولهم: (أنا راضٍ بشربي لما تشاء من العصير)، فاللام التي سبقت المفاعيل في الجمل السابقة هي لام التقوية، وقد خطّأ البعض تلك العبارات فصوّبها العدناني[4].

أما أحمد مختار عُمر فإنّه يخالف القُدماء بإجازته دخول لام التقوية على أحد مفعولي فعلٍ يتعدّى لمفعولين، دون حذف أحد المفعولين أو تقدّمه، ويُعلّل ذلك بأنّ المفعول الثاني تقدّم على المفعول الأول، فجاز دخول لام التقوية على المفعول الأول المتأخر؛ لأنّها في هذه العبارة: (منح المدرس الجوائز لطلابه) عيّنت الممنوح له[5]، ووجه الخلاف في ذلك أنّ القدماء قد أجازوا دخول لام التقوية على أحد المفعولين في حال حذف أحدهما أو تقدّمه، فإنّها تدخل على الباقي في حال الحذف، وعلى المُتَقَدِّم منهما في حال تقدّم أحد المفعولين[6]، أما أحمد مختار عُمر فإنّه يدخل لام التقوية على المفعول المتأخر وليس المتقدم، فترتيب العبارة هو:

---

(1) انظر: العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المُعاصرة 595-596 .

(2) انظر: المُرادي، الجنى الدّاني 105 .

(3) انظر: العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 596 .

(4) انظر: العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المُعاصرة 595-596 .

(5) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 730 .

(6) وضّح الباحث ذلك سابقًا في رأي القدماء انظر: ص129-130 .

(منح المدرس طلابه الجوائز) فتقدم المفعول الثاني وتأخر الأول فدخلت لام التقوية على المفعول المتأخر، فأصبحت العبارة: (منح المدرس الجوائز لطلابه).

ولكن بالنظر إلى هذه العبارة، فمن الصعب قبولها من دون هذه اللام، فلا تستطيع أن تقول: (منح المدرس الجوائز طلابه)، فنكون في ذلك بين خيارين، إما أن يعود كل مفعول لمكانه، فتستقيم العبارة من دون اللام، فنقول: (منحَ المدرس طلابه الجوائز)، أو نبقي على الجملة كما هي وندخل اللام، فنقول: (منح المدرس الجوائز للطلّاب)، ولكن يظنّ الباحث أنّ هذه اللام حينئذٍ ليست لام التقوية، ودليل الباحث أنّ لام التقوية يجوز حذفها أو إثباتها فلا تؤثر على سلامة العبارة، أما هذه اللام فإنّ حذفها يؤثر على سلامة العبارة فيُسْتبعَدُ أن تكون لام التقوية.

ومن العبارات التي صوبها أحمد مختار عمر بناءً على هذه المسألة قولهم: (كانت تجربتي للمشروع ناجحة)[1]، وقولهم: (هذا سابقٌ لأوانه)[2]، وقولهم: (فَهْمُكَ للكلام غير دقيق)[3]، وقولهم: (مُصَدِّقٌ لما تقول)[4] ، وقولهم: (منح المدرسُ الجوائز لطلابه)[5]، فاللّام في المفاعيل في العبارات السابقة (للمشروع) و(لأوانه) و(للكلام) و(لما) و(لطلابه)، هي لام التقوية ولا غلط في إثباتها كما يظنّ البعض.

ومن المحدثين من أضاف لطائف جميلة لهذه المسألة، كقول مكي الحسني: إنّ لام التقوية أكثر ما تُزاد في الصفّات[6]، مستشهدًا على صحة ذلك بأنّ أكثر ما وردت به لام التقوية في القرآن الكريم جاء مع الصفات، كقوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ ﴾ [فاطر: ٣٢] وقوله: ﴿ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ ﴾ [النساء: ٣٤] وقوله تعالى: ﴿ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ ﴾ [المائدة: ٤٢] وقوله تعالى: ﴿ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾ ﴾ [المعارج: ١٦] وقوله تعالى: ﴿ لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ

(1) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 209 .
(2) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 429 .
(3) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 589-590 .
(4) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 705 .
(5) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 730 .
(6) ربما يقصد مكي الحسني بالصفات، المشتقاتُ عمومًا كاسم الفاعل وصيغ المبالغة والمصدر، فقد تنبّه الباحث لهذه اللفتة أثناء بحثه لهذه المسألة .

﴿٢٩﴾ ﴾ [المدثر: ٢٩]، ومن العبارات التي صوّبها مكّي الحسني بناءً على هذه المسألة، قولهم: (أستحسن مساعدتك للضعيف)، وقولهم: (أنا فاعلٌ للشيء)[1].

الخلاصة

- يوافق الزعبلاوي جمهور النحاة في اشتراط تأخر الفعل عن مفعوله، لجواز دخول لام التقوية على المفعول، ويعارض بذلك المبرّد من القدماء، والعدناني من المحدثين اللذين أجازا ذلك.
- المبرّد سمّى لام التقوية لام الإضافة، وأول من سمّاها لام التقوية – في حدود اطلاع الباحث– ابن هشام في مغني اللبيب.
- خلط المبرد بين لام التقوية واللام المعترضة بين الفعل ومفعوله، مع الإشارة إلى أنّ النوعين عند ابن هشام يقعان تحت بند اللام الزائدة.
- لمحقق مغني اللبيب الدكتور عبد اللطيف الخطيب بعض الأخطاء في تحقيقه، فقد ذكر أنّ قراءة قوله تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجۡهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ بإضافة (كل)، أنّ هذه قراءة ابن عبّاس وابن عامر، وهذا غير صحيح، فهي قراءةٌ شاذةٌ لم تُنسب لأيٍّ منهما، وربّما الذي سبّب الغلط عند المحقق أنّ العلماء نسبوا لابن عبّاس وابن عامر في نفس الآية قراءة ﴿ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ (هو مولّاها)، بقراءة الياء ألفًا فالتبس عليه ذلك، والخطأ الآخر الذي أخطأه الدكتور عبد اللطيف الخطيب أنّ ابن عطية وأبا حيان ردّا على الطبري تخطئته لقراءة الآية السابقة بإضافة (كل)، وهذا غير صحيح، فابن عطية نقل كلام الطبري في هذه المسألة دون تعليق، وأبو حيان ذكر أنّها قراءة شاذّة ولم يرد على من اعتبرها لحنًا.
- اختلف القدماء في تصنيف لام التقوية، فمنهم من اعتبرها زائدة، ومن أنواع الزائدة زيادة للتقوية كالمرادي وابن هشام، وقد ظهر هذا التصنيف واضحًا في مغني اللبيب، بينما ذهب السيوطي في الهمع إلى اعتبارها معنىً مستقلًا، وقد ذهب المحدثون في تصنيفهم لها إلى اعتبار لام التقوية مستقلة عن الزائدة.
- نسب العدناني رأيًا غير موثوق للقدماء، وهو قوله أنّ لام التقوية تدخل على المفعول به اطّرادًا وقياسًا، في حال كان العامل متأخرًا عنه أو كان مشتقًا، والذي وجده الباحث عند النّحاة، أنّ اللام تدخل اطّرادًا لا قياسًا.

(1) انظر: الحسني، نحو إتقان الكتابة باللغة العربية 180–181 .

- يوجد توافق بين صلاح الدين الزعبلاوي وتلميذه مكي الحسني الذي أسهم في طبع كتابه معجم أخطاء الكُتَّاب، ورُبّما يكون هذا التوافق تأثرًا به.
- كان للمحدثين بعض الاجتهادات في هذه المسألة، وهي:

- إجازة العدناني لما وصفه ابن هشام بالشّاذ، وتقوية فعل تعدّى لمفعولين دون حذف أحدهما أو تقدّمه.
- أجاز أحمد مختار عُمر دخول لام التقوية على المفعول به المتأخر لفعل تعدّى لمفعولين، والنّحاة يجيزون دخولها على المتقدّم.
- ما ذكره مكّي الحسني أنّ أكثر ما تُزاد به لام التقوية مع الصّفات.

المسألة الثانية: تعدية (نمَّ) بـ (عن) أو (على)

يكثر في كلام خاصة الناس وعامتهم تعدية الفعل (نَمّ) بـ (على) أحيانًا وبـ (عن) أحيانًا، فهل يجوز تعدية هذا الفعل بأكثر من حرف جر؟ تناول الزعبلاوي هذه المسألة بالبحث، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولًا: رأي الزعبلاوي

يُخَطِّئ الزعبلاوي من يستخدم التركيب (نمّ عن) في كلامه، ويرى أن الصواب أن نقول: (نمّ على)؛ أي أن الخطأ في استخدام حرف الجر، فالحرف المناسب مع الفعل (نمّ) هو (على) لا (عن) كما يرى الزعبلاوي، فيقول:" **يأتي (نمَّ) متعديا كما مر ويأتي لازمًا أيضًا، والكتاب يعرفون ذلك غالبًا، لكنهم إذا استعملوا الفعل مجازًا فقالوا: (وهذا ينم عن كذا) إذا دل عليه دليل لم يصيبوا؛ لأنّ أصل التعدية للفعل اللازم أن تكون بـ (على) لا بـ (عن)**"[1].

والمقصود بقوله: (إذا استعملوا الفعل مجازًا) ألّا يستعمل الفعل لمعناه الحقيقي، فالفعل (نمّ) ومعناه نقل النميمة يأتي مجازًا بمعنى (دلّ) كقولنا: (نمّ حديثه على حسن خلقه) معناه (دلّ حديثه على حسن خلقه)، وكأنّه ضمّن الفعل (نمّ) معنى الفعل (دلّ) الذي يتعدّى بـ (على).

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 625 .

والزعبلاوي في هذه المسألة لا يستند على صحة رأيه برأي أيٍّ من علماء النحو لا الكوفيين ولا البصريين، بل استند في ذلك إلى مواد بعض المعاجم العربية القديمة كالصحاح والأساس والمفردات "**ففي الصحاح: ومنه قولهم: أسكت الله نأمته، ويقال أيضا: نامّته؛ أي ما ينم عليه في الحديث، وفي الأساس: نمّ على الرجل، ومن المجاز: نمّت على المسك رائحته، فكأن رائحة المسك قد وشت به ودلت عليه، وفي المفردات: والنمّام- بتشديد الميم- نبت ينم عليه رائحته**"[1] فنجد أن الفعل (نم) قد تعدّى بحرف الجر (على) في المعاجم السابقة وكذا في لسان العرب، وبالتالي استنبط الزعبلاوي أنه لا يجوز أن يتعدى الفعل (نم) بغير ما ورد في المعاجم القديمة.

ثانيًا: آراء القدماء

لم يقف الباحث على رأيٍ للنحاة قديمًا بخصوص الفعل (نمّ) وتعديته بـ (عن)، ولكن تناول القدماء مسألة تعدّي الفعل بحرف جر لا يتعدّى به، وقد تناول الباحث ذلك سابقًا، فوجد أنّ النحاة يجيزون تعدية الفعل بحرف جر غير مناسب له في الظاهر، ومنهم من حمل ذلك على أنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض وهو مذهب الكوفيين، ومنهم من حمل ذلك على التضمين وهو مذهب البصريين[2].

وشرط تعدية الفعل بحرف جر لا يتعدى به، أن يحمل الفعل معنى فعلٍ آخر فيتعدّى بحرف الآخر، وبذلك يمكن قياس ذلك على الفعل (نمّ) بتضمينه معنى الفعل (كشف) الذي يتعدّى بـ (عن).

ثالثًا: آراء المحدثين

عرض الباحث آراء المحدثين في تعدية الفعل بحرف جر لا يتعدّى به، وقد أجازوا ذلك[3]، ومن المحدثين من تناول هذه المسألة بالذات وهي تعدية الفعل (نمّ) بـ (على)، كأحمد مختار عمر الذي يجيز كلا الاستعمالين (نمّ عن) و(نمّ على)، فيقول: " **نمّ كلامه على حزن**

---

(1)الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 625، وانظر: أساس البلاغة 306/2 .

(2) ارجع إلى مسألة تعدي الفعل بحرف جر لا يتعدّى به ص118 .

(3) ارجع إلى مسألة تعدي الفعل بحرف جر لا يتعدّى به 119-121 .

عميق (فصيحة)، نم كلامه عن حزن عميق (صحيحة)"[1] وبالتالي فالاستخدامان صحيحان، لكن تعدي الفعل (نمّ) بحرف الجر (على) أفصح من تعديه بحرف الجر (عن)، ولا حرج في استخدام أيٍّ منهما.

ويُرجع أحمد مختار عمر ذلك إلى الأسباب الآتية[2]:

1- أجاز اللغويون نيابة حروف الجر بعضها عن البعض، وهو رأي الكوفيين.
2- أجازوا تضمين فعل معنى فعل آخر فيتعدى تعديته -وهو رأي البصريين- فيمكن تصحيح تعدية الفعل (نمّ) بـ (عن) على تضمينه معنى الفعل (كشف)، فعندما نقول: (نمّ جوابه عن ذكائه) كأننا قلنا: (كشف جوابه عن ذكائه).
3- أن مجمع اللغة المصري أجاز الاستخدامين التعدية بـ(عن) والتعدية بـ (على).

ومن الأمثلة التي أوردها أحمد مختار عمر على تعدية فعل يتعدّى بـ(على) لكنّه عُدِّيَ بـ (عن)، قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾{محمد: ٣٨} قال القرطبي: (أي على نفسه) ، وقول عمر بن أبي ربيعة[3]:

أَرَدْتُ فِرَاقَها وَصَبَرْتُ عَنْها ...

فكلٌ من الفعلين (يَبْخَل) و(صَبَرَ) يتعدّى بـ (على) لكنّهما تعدّيا بـ (عن) .

ويلحظ الباحث من كلام أحمد مختار عمر ميله لرأي البصريين، فهو يستشهد بأمثلة حملها على التضمين، ولم يحملها على نيابة الحروف عن بعضها.

ويميل الباحث إلى جواز الرأيين، رأي أحمد مختار عمر وهو القبول بتعدية الفعل (نمّ) بحرف الجر (عن) حملًا على تضمين الفعل (نمّ) معنى الفعل (كشف)، ورأي الزعبلاوي وهو القول بتعدية الفعل (نمّ) بـ (على) حملًا على تضمين الفعل (نمّ) معنى الفعل (دلّ)، لكن دون تخطئة تعديته بـ (عن)، وربما كانت تخطئة الزعبلاوي لتعدية الفعل (نمّ) بـ (عن) لسببين، هما:

---

(1) عمر، معجم الصواب اللغوي 769 .

(2) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 769.

3 الشطر الثاني للبيت: (ولو جُنَّ الفُؤَادُ بها جُنُونَا)، عمر بن ربيعة، ديوانه ص228 .

- أنّ الزعبلاوي –هنا– لم ينتبه لما انتبه له أحمد مختار عُمر، ولذلك لم يُجز تعدية (نمّ) بـ (عن)، فالزعبلاوي ضمّن (نمّ) معنى (دلّ) الذي يتعدّى بـ (على) ولذلك عدّاه بتعديته، وأحمد مختار عمر ضمّن (نمّ) معنى (كشف) الذي يتعدّى بـ (عن) ولذلك عدّاه بتعديته، لذلك علينا ألّا نتسرع في تخطئة مثل هذه الحالات، ونحاول فهم السياق الذي جاءت به، فكلٌ من الزعبلاوي وأحمد عمر رأيه صحيحٌ، والفيصل للحكم بينهما في اختيار الحرف المناسب ليتعدّى به، هو السياق الذي جاء به الفعل.
- أن الزعبلاوي استشهد في تأصيله لهذه المسألة بنصوص المعاجم، ولكن هل من الصواب أن نحتكم في مثل هذه المسألة للمعاجم؟ هل تتسع لغة المعجم لتشمل جميع الصيغ والحروف التي يمكن أن يتعدى بها الفعل؟ هل يمكن أن يُقاسَ على ذلك؟ قد يختلف حرف الجر مع الفعل نفسه، وذلك حسب ما يقتضي المعنى، فنقول: (تقدم الطالب إلى مدرسته) ونقول أيضًا: (تقدم الطالب في مستواه الدراسي)، فالفعل (تقدم) مرة تعدى بحرف الجر (إلى) ومرة تعدى بحرف الجر (في) والمعنى هو الذي حدد الحرف المناسب، فهل كان المعجم سيضبط ويبين هذا الاستخدام وذاك؟ وأستحضر هنا قول الإمام الشافعي: " **لا يحيط باللغة إلا نبي**"[1]، فهل سيحيط بها معجم؟ خاصة أننا لا نتحدث عن تقعيد مسألة نحوية بل اختيار حرف الجر المناسب الذي يختلف حسب ما يقتضي سياق المعنى.

وينبه الباحث إلى أنّه ينبغي الأخذ بعين الاعتبار في تناولنا لهذه المسألة، التفريق بين مستويين من مستويات الاستعمال اللغوي، المستوى الفصيح الواجب على شرائح اجتماعية بعينها كالدعاة والمعلمين والإعلاميين والمثقفين والوجهاء والأعيان، والمستوى العامي لعوام الناس، ففي المستوى الفصيح ينبغي الانتباه في استخدام حرف الجر المناسب مع الفعل (نمّ) حرف الجر (عن) أم (على) وإن حُمِل على التضمين أو لا، أما في المستوى العامي فلا يهم ذلك ولا فرق، فكلاهما جائز.

الخلاصة

- يخالف الزعبلاوي أحمد مختار عمر في إجازته لتعدية (نمّ) بـ (على).

(1) الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني 174/12 .

- الحكم في اختيار حرف الجر المناسب ليتعدّى به الفعل، هو السياق والاهتمام بدقيق المعاني، وهذا شأن خاصة الناس، أما عامة النّاس فلا ضير في استخدامهم طالما لم يخرجوا بذلك عن المألوف.

الفصل الرابع

قضايا أخرى

يتناول هذا الفصل قضايا لم يتطرق لها الباحث في الفصول الثلاثة الأولى، وهي: المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، فهذا الفصل يتناول بالبحث مسائل من أبواب أخرى في النحو، كالمجزومات والتوابع، ويمثّل هذا الفصل الحلقة الأخيرة في سلسلة هذا البحث، وقد كان الهدف منه ألّا يستثني الباحث في هذه الدراسة أيًا من أبواب النحو، وعلى خلاف الفصول السابقة.

المبحث الأول: جهود الزعبلاوي النحوية

يعرض الباحث لمسألتين كان للزعبلاوي جهود بهما في هذا الباب، المسألة الأولى: اجتهد فيها الزعبلاوي بالقول بعدم جواز العطف بـ (أو) بعد همزة الاستفهام، وقد ذكر ذلك الرأي دون أن يدعمه بالشواهد والأدلة، والثانية: اجتهد بعدم جواز حذف العاطف أو حذف العاطف وإثباته قبل المعطوف الأخير وفيما يأتي عرضٌ للمسألتين:

المسألة الأولى: العطف بعد همزتي التسوية والاستفهام بـ (أو)

أولًا: رأي الزعبلاوي

لا يجيز صلاح الدين الزعبلاوي العطف بـ (أو) بعد همزة الاستفهام، والصواب العطف بـ (أم)[1]، وإن لم تُسبَق بهمزة الاستفهام جاز العطف بـ (أو) وجاز العطف بـ (أم) أيضًا على تقدير الهمزة[2].

ويعتقد الباحث أنّ خطأً قد يكون طباعيًا أو زلّةً قد وقع فيها الزعبلاوي، عندما لم يُجز العطف بـ (أو) بعد همزة الاستفهام، وربما كان يقصد همزة التسوية، لعدة دلائل تظهر في كلام الزعبلاوي، يقول الزعبلاوي:" **ويسأل الكُتّاب: أيصحّ قيام (أو) مقام (أم) في هذا الموضوع؟ أقول: لا بدّ من (أم) كلما سبقتها همزة الاستفهام، وتُسمّى (أم المعادلة)، فإن لم تسبقها همزة الاستفهام، عطف الثاني بـ (أو) إذا جاء بعدها فعلان؛ تقول: (سواءٌ عليّ قمت أو**

---

(1) تُسمّى (أم) المتصلة لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر، وتُسمّى (المعادلة) لمعادلتها الهمزة في إفادتها للتسوية والاستفهام، انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 1/267-268 .

(2) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 294-295 .

قعدت)؛ لأنّه على تقدير الشرط، وتأويله: (إن فعلت هذا أو هذا فالأمران سواء) "[1] فثلاثة دلائل في كلام الزعبلاوي تثبت أنّ مقصده في كلامه همزة التسوية، وهي:

- الأول: المثال الذي ذكره ينطبق على همزة التسوية لا الاستفهام.
- الثاني: عند حذف الهمزة والعطف بـ (أو) ذكر الزعبلاوي أنّ ذلك يكون على تقدير الشرط، وهذا يكون مع همزة التسوية لا الاستفهام .
- والثالث: قول الزعبلاوي: (ويسأل الكُتّاب: أيصحّ قيام (أو) مقام (أم) في هذا الموضوع؟) فالموضوع الذي تحدّث عنه الزعبلاوي (سواء) مع همزة التسوية والاستفهام، وليس الاستفهام وحده .

ثانيًا: رأي القُدماء

لقد وقف الباحث على ثلاثة آراء للقدماء حول هذه المسألة، ولا يحصر الباحث آراء القدماء في ذلك، بل هذا ما وصل له جهده، وهذا عرضٌ لهذه الآراء:

- الأول: ذهب جمهور القدماء إلى منع العطف بعد (سواء)[2] بـ (أو) إذا سُبقت بهمزة التسوية، كسيبويه[3] والسيرافي[4] والرضي[5] وابن هشام[6] وأجازوا العطف بـ (أم) فقط،

---

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 294 .

(2) ومثلها (لا أبالي) في المنزلة والمقصود باللفظين التسوية، وقد استخدم القدماء هذين اللفظين في أمثلتهم وأي لفظ يؤدي نفس المعنى ينطبق عليه ما ينطبق عليهما .

(3) يقول سيبويه: " **فأما إذا قلت: ما أبالي أضربت زيدًا أم عمرًا، فلا يكون هنا إلا (أم)** " الكتاب 180/3 .

(4) جاء في حاشية الخضري عند حديثه عن همزة التسوية : " **نقل الدماميني عن السيرافي أنّ (أو) لا تمتنع في ذلك إلا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها** " الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 625/2 .

(5) يقول الرضي في منع العطف بـ (أو) بعد الهمزة وجواز العطف بـ (أم): " **ولا تجئ بالهمزة قبل (أو) فلا تقل: (لا أبالي قمت أو قعدت)، ولا (لأضربنّه قام أو قعد)، لأنّك إنما جئت بالهمزة مع (أم) وإن لم يكن فيها معنى الاستفهام، لما فيها من معنى التسوية المطلوبة هنا، وليس في الهمزة مع (أو) تسوية**" الإسْتِراباذي، شرح الرّضي 414/4 .

(6) يقول ابن هشام: " **إذا عطفت بعد الهمزة بـ (أو) فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياسًا** " مغني اللبيب 280/1، ويبدو أنّ بعض المتأخرين أوّل كلام ابن هشام على غير المراد منه، فعَرَض لتخطئة ابن هشام لقول الفقهاء:(سواء كان كذا أو كذا)، وخَلُصَ من ذلك إلى أنّ ابن هشام لا يُجيز العطف بـ (أو) مع عدم وجود الهمزة، فالخضري يقول: " **ولذا لحن في المغني قول الفقهاء: (سواء كان كذا أو كذا) وصوابه: أم، لكن نقل الدماميني عن السيرافي أنّ (أو) لا تمتنع في ذلك إلا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها، قال: وهذا نصّ صريح**

فلا يجوز عندهم (سواءٌ عندي أقمتَ أو قعدت)، وصوابه العطف بـ (أم)، أما إذا حذفت الهمزة فيجوز العطف بـ (أو) فيجوز قولك: (سواءٌ عندي قمت أو قعدت).

أما إذا سُبقت بهمزة استفهام فإنّهم يجيزون العطف بـ (أم) و(أو) حسب ما يقتضي المعنى، فإن كانت بمعنى أيهما عطفنا بـ (أم)، وإن كانت بمعنى أحدهما عطفنا بـ (أو)[1].

- الثاني: ذهب إلى عدم جواز العطف بـ (أو) بعد (سواء)، حتى لو لم تكن الهمزة موجودة، ذهب إلى ذلك أبو علي ونقله عنه الرّضي بقوله: " **وقال أبو علي: لا يجوز (أو) بعد سواء، فلا تقول: (سواء علي قمت أو قعدت)، قال: لأنّه يكون المعنى: سواء علي أحدهما**"[2].

=**يصحح قول الفقهاء** " حاشية الخضري 625/2، فالخضري لم يذكر أن ابن هشام لا يمنع العطف بـ (أو) إذا لم تُسبق بهمزة التسوية، بل حمل كلامه على أنّه لا يجيز العطف بـ (أو) حتى لو لم تُسبق بهمزة، وهذا غير صحيح بظاهر كلام ابن هشام نفسه، الذي يقول في بداية حديثه عن المسألة: " **إذا عطفت بعد الهمزة بـ (أو) فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياسًا** " مغني اللبيب 280/1، والظاهر في حديث ابن هشام أنّ منع (أو) محصورٌ بوجود الهمزة فإن حُذِفت جاز (أو)، والخضري لم يذكر ذلك بل ذكر رأي السيرافي الذي يوافق رأي ابن هشام في جواز العطف بـ (أو) إذا لم تسبق بهمزة التسوية، والخضري بذلك يوهمنا بأنّ ابن هشام يمنع ذلك، وهو لم يحاول تأويل كلام ابن هشام كما فعل صاحب حاشية الأمير الذي قال: إنّ ابن هشام قدّر الهمزة هنا لذا لم يجز العطف بـ (أو)، يقول محمد الأمير:" **قوله: (أولع الفقهاء) بالبناء للمفعول وظاهر المصنف اندراج هذا في الموضوع أي ما بعد الهمزة، مع أنّه لا همزة في كلام الفقهاء، فكأنّه يرى تقديرها** " حاشية الأمير 42، وقد سار بعض المعاصرين على نفس النهج، فقد نسبت الدكتورة عزيزة فوال بابتي إلى ابن هشام منعه للعطف بـ (أو) حتى مع حذف الهمزة، انظر: بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي 277 .

(1) يجيز سيبويه العطف بـ (أم) و(أو) بعد همزة الاستفهام، لكنّه يفرق بينهما، فالعطف بـ(أم) يعني (أيهما) أي تعيين أحد المعطوفين، والعطف بـ (أو) يعني (أحدهما) وجوابه نعم ولا، يقول سيبويه: " **وتقول: أتجلس أو تذهب أو تحدّثنا؟ وذلك إذا أردت هل يكون شيءٌ من هذه الأفعال، فأما إذا ادّعيت أحدها فليس إلا أتجلسُ أم تذهب أم تأكلُ؟ كأنّك قلت: (أيّ) هذه الأفعال يكون منك** " الكتاب 180/3، وكذا الرّضي يقول: " **واعلم أنّ الفرق بين (أو) و(أم) المتّصلة في الاستفهام، أنّ معنى قولك: (أزيدًا رأيت أو عمرًا؟) أأحدهما رأيت؟ وجوابه: لا أو نعم، ومعنى قولك: (أزيدًا رأيت أم عمرًا؟) أيهما رأيت؟ وجوابه بالتعيين، كأن تقول: زيدًا، أو تقول: عمرًا** " شرح الرّضي 414/4، أما ابن هشام فلا يفرّق بينهما في المعنى، ويرى أنّه يمكن أن تجيب بالتعيين إذا عطفت بـ (أو) بعد همزة الاستفهام، يقول ابن هشام: " **وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياسًا وكان الجواب بـ (نعم) أو بـ (لا) وذلك أنّه إذا قيل: أزيدٌ عندك أو عمرو؟ فالمعنى: أأحدهما عندك أم لا، فإن أجبت بالتعيين صحَّ لأنّه جوابٌ وزيادة** " مغني اللبيب 282/1 .

(2) الإستراباذي، شرح الرضيّ 413/4 .

- الثالث: ومن المتأخرين من أجاز دخول (أو) مطلقًا حتى مع وجود همزة التسوية كصاحب حاشية الأمير على مغني اللبيب[1].

وظهر صنفٌ رابعٌ لم يشر إلى جواز العطف بـ (أو) أو منعه في هذا الأسلوب، كابن عقيل[2] فقد ذكر أنّ (أم) المعادلة تأتي بعد همزة التسوية وهمزة الاستفهام، وقد تأتي (أم) مع حذف الهمزة المقدّرة عند أمن اللبس، كقراءة ابن مُحيصن لقوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٦ ﴾ [البقرة: ٦] بحذف الهمزة من (أأنذرتهم)، دون أن يشير إلى جواز العطف بـ (أو) أو عدم جواز ذلك في هذا الموضع.

تنبيه:

ظهر بعض الغموض عند الخضري في تناوله للمسألة، فقد ذكر أنّه على إعراب الجمهور لا تصحّ (أو) مطلقًا، وأنّ إعراب الرضي يجيز استخدام (أو) مطلقًا، ولا يقتصر جوازها على حذف الهمزة، يقول الخضري: " **وعلى إعراب الجمهور لا تصحّ (أو) مطلقًا لمنافاتها التسوية، إلا أن يُدَّعى انسلاخُها عن الأحد كـ (أم)، وعلى إعراب الرّضي، تصحُّ مطلقًا فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة إذ المقدّر كالثابت، على أنّ التسوية كما قاله المصنف مستفادة من سواء لا الهمزة، وإنما سُميت همزة التسوية لوقوعها بعدما يدل عليها، وحينئذ فالإشكال في اجتماع أو مع سواء لا الهمزة فتأمل بإنصاف**"[3]، فالجمهور يعرب (سواء) خبرًا مقدّمًا للمبتدأ المؤخر المؤول بالمصدر، أمّا الرضي فيعرب (سواء) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: الأمران سواء[4]، ولكن الرضي مع إعرابه هذا لم يقل بجواز دخول (أو) مطلقًا حتّى مع حذف الهمزة، فعند وجود الهمزة فالرّضي يمنع دخول (أو) ودليل ذلك قوله: " **ولا تجئ بالهمزة قبل (أو) فلا تقل: (لا أبالي أقمت أو قعدت)، ولا (لأضربنّه أقام أو قعد)؛ لأنّك إنما جئت بالهمزة مع (أم) وإن لم يكن فيها معنى الاستفهام، لما فيها من معنى التسوية المطلوبة**

---

(1) يقول صاحب حاشية الأمير: " **قوله: لم يجز قياسًا يشير إلى ما خالف القياس من القراءة الشاذة الآتية وبعد فالتحقيق كما أفاده الشارح الجواز وإن كانت (أو) لأحد الشيئين والتسوية إنما تكون بين متعدد، فـ (أم) كذلك لأحد الشيئين فالذي يصححها يصحح (أم)**" الأمير، حاشيته على مغني اللبيب 42/1، والمقصود بالقراءة الشاذة، القراءة التي أوردها ابن هشام لقوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٦ ﴾ [البقرة: ٦] باستخدام (أو) بدل (أم)، وصاحب الحاشية يرى أنّ (أو) مثل (أم) فالذي يصحح (أم) يصحح (أو) .

(2) انظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 229/3-230 .

(3) الخضري، حاشيته على شرح ابن عقيل 625/2 .

(4) انظر: الإستراباذي، شرح الرّضي 409-410، الخضري، حاشيته على شرح ابن عقيل 625/2 .

هنا، وليس في الهمزة مع (أو) تسوية"[1] وإن اختلف الرّضي في إعرابه لـ (سواء) عن جمهور النّحاة، لكنّه لم يختلف معهم في عدم جواز (أو) مع وجود همزة التسوية، وبذلك فلا يتفق الكلام الذي ذكره الخضري مع الآراء التي جاءت في كتب النّحاة.

ثالثًا: رأي المحدثين

يظهر للباحث أنّ المحدثين كانوا أكثر تيسيرًا من القدماء، فقد ذهب مجمع اللغة العربية إلى جواز العطف بـ (أو) و (أم) بوجود الهمزة وبغيرها، لكنّ الأفصح استخدام (أم) مع الهمزة في أسلوب (سواء) على حدّ قولهم[2]، وتبعهم في ذلك محمد العدناني[3] وأحمد مختار عمر [4] ولم يقف الباحث على رأي للمحدثين يمنع العطف بـ (أو) مع وجود الهمزة سوى الزعبلاوي .

ومن المحدثين من تحدّث عن (أم) المتّصلة دون أن يشير إلى جواز العطف بـ (أو) في موضعها سواءٌ مع ذكر الهمزة أو حذفها، كالشيخ مصطفى الغلاييني[5] ومحمد عيد[6] وعبد الغني الدّقر[7] وسعيد الأفغاني[8].

---

(1) الإستراباذي، شرح الرضي 414/4 .

(2) أورد عبّاس حسن في النحو الوافي رأي المجمع، وذكر أنّ ذلك جاء في كتاب في أصول اللغة الصادر عن المجمع عام 1969م، ولقد حاول الباحث الحصول على الكتاب ولم يستطع، لذا ينقل النصّ كما أورده عباس حسن، وهذا نصّه: " **يجوز استعمال (أم) مع الهمزة وبغيرها، وفاقًا لما قرره جمهرة النّحاة، واستعمال (أو) مع الهمزة وبغيرها كذلك، على نحو التعبيرات الآتية: (سواءٌ عليَّ أحضرت أم غبت) (سواءٌ عليَّ حضرت أم غبت) (سواءٌ عليَّ أحضرت أو غبت) (سواءٌ عليَّ حضرت أو غبت)، والأكثر الفصيح استعمال الهمزة و (أم) في أسلوب سواء**" النحو الوافي 588/3 الحاشية، ولقد ذكر المجمع عند إجازته استعمال (أم) مع الهمزة وبغيرها أنّ هذا رأي جمهرة النّحاة، لكن عند إجازته للعطف بـ (أو) لم ينسب ذلك لأحد من النّحاة .

(3) انظر: العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 329 .

(4) انظر: عمر، معجم الصّواب اللغوي 454-455 .

(5) انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية 247/3 .

(6) انظر: عيد، النحو المُصفّى 612-613 .

(7) انظر: الدقر، معجم النحو 58-59 .

(8) انظر: الأفغاني، الموجز في قواعد العربية 363 .

الخلاصة

- إن افترضنا أنّ الزعبلاوي لا يجيز العطف بـ (أو) بعد همزة الاستفهام، فإنه يكون بذلك ذكر رأيًا لم يذهب له أي من النحاة، وإن افترضنا أنّه يقصد همزة التسوية– ولكنّه وقع بزلّة كتابية أو حدث خطأٌ في الطبع– وهذا ما يميل إليه الباحث– يكون بذلك وافق جمهور النّحاة القدماء وعارض مجمع اللغة العربية ومحمد العدناني وأحمد مختار من المحدثين، وربما لم يطلع الزعبلاوي على رأي المجمع اللغوي؛ لأنّه لم يشر لرأيه الذي يخالف ما ذهب إليه، وعادة الزعبلاوي أن يشير إلى الآراء المخالفة ويحاول تفنيدها بالحجج والبراهين.
- حمل الخضري آراء النّحاة على غير ما ذهب إليه النّحاة أنفسهم، كما فعل مع ابن هشام عندما حمل كلامه على عدم جواز العطف بـ (أو) حتى لو لم تسبق بهمزة، والرضي عندما حمل إعرابه على جواز العطف بـ (أو) مطلقًا حتى مع وجود همزة التسوية.
- اتجه المعنيون بمسائل الخطأ والصواب على ألسنة الناس في اللغة، كمجمع اللغة العربية، والنّقاد الذين صنفوا في هذا الباب، إلى التيسير في هذه المسألة، أما العلماء الذين كان اهتمامهم أكبر بالتصنيف النحوي فساروا على نهج القدماء.

المسألة الثانية: حذف واو العطف

يجري على ألسنة بعض الناس ذكرهم لبعض المعطوفات دون ذكر العاطف، كقولهم: (زرت أحمدَ خالدًا سعيدًا)، أو يكتفون بذكر العاطف قبل آخر معطوف، كقولهم: (زرت دمشقَ بغدادَ الرباطَ والقاهرةَ)، فهل لهذا الاستخدام وجهٌ في العربية؟ لقد تنوعت الآراء في هذه المسألة وتدرجت بين الرفض والقبول، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولًا: رأي الزعبلاوي

يرفض صلاح الدين الزعبلاوي استخدام هذا الأسلوب في كلامنا، مبينًا أن الصواب هو إثبات حرف العطف قبل كل معطوف، وأن ذكر حرف العطف قبل المعطوف الأخير يوافق الأسلوب الفرنسي لا العربي، لذلك يجب إثبات حرف العطف قبل كل معطوف، ويستشهد على ذلك بما ذكره أبو البقاء الكَفَوي من عدم جواز حذف حرف العطف سوى ما جاء منه في

ضرورة الشعر، ويستشهد بما جاء في القرآن الكريم، إذ إنّ آيات الكتاب الكريم، لم تحتوِ على مثل هذا الأسلوب، فالآيات التي تعددت فيها المعطوفات أثبت فيها حرف العطف، كقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ وَعَمَّٰتُكُمۡ وَخَٰلَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُ ٱلۡأَخِ وَبَنَاتُ ٱلۡأُخۡتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمۡ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلۡتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمۡ تَكُونُواْ دَخَلۡتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ وَحَلَٰٓئِلُ أَبۡنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنۡ أَصۡلَٰبِكُمۡ وَأَن تَجۡمَعُواْ بَيۡنَ ٱلۡأُخۡتَيۡنِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ٢٣ ﴾ [النساء:٢٣][1].

ثانيًا: رأي القدماء

لقد جاء في كلام العرب عدة شواهد، أوّلها النحاة على حذف واو العطف فيها، كقول أبي زيد[2] (ت215هـ): " **أكلت لحمًا، سمكًا، تمرًا**"[3]، وقول الشاعر[4]:

وكَيْفَ لَا أَبْكِي عَلَى عِلاَّتِي صَبَائِحِي غَبَائِقِي قَيْلاتِي

وقول الآخر[5]:

---

(1) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتَّاب 406-407 .

(2) هو أبو زيد الأنصاري: سعيد بن أوس بن ثابت، أحد أئمة الأدب واللغة، من أهل البصرة ووفاته بها، وهو من ثقات اللغويين، قال ابن الأنباري: كان سيبويه إذا قال: (سمعت الثقة) عنى أبا زيد، انظر: الزركلي، الأعلام 92/3 .

(3) ابن جنّي، الخصائص 290/1 .

(4) رجز لم يُنسب لقائل، وفي الخصائص وضرائر الشعر البيت نُسِب لابن الأعرابي، وفي ضرائر الشعر والمحكم والمحيط الأعظم وتاج العروس ولسان العرب: (ومالي لا أُسقَى على علاتي) انظر: ابن جني، الخصائص 290/1، وابن عصفور، ضرائر الشعر 161، وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم 388/5، والزبيدي، تاج العروس 235/26، وابن منظور، لسان العرب 281/10 .

(5) البيت لمجهول، وفي الخصائص لأبي الحسن- ولم يحدد من هو أبو الحسن- ، وللبيت عدة روايات ففي شرح الكافية الشافية والهمع (يغرس الود في فؤاد الكريم)، وفي ما يجوز للشاعر في الضرورة: (يُثبِتُ الوُدَّ في فؤادِ الكريم)، انظر: ابن جني، الخصائص 290/1، والقزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة 264، وابن عصفور، ضرائر الشعر 161، وابن مالك، شرح الكافية الشافية 1260، والسيوطي، همع الهوامع 274/5، والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة 981 .

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمّا يَزْرَعُ الوُدَّ فِي فُؤَادِ الكَرِيْمِ

وقد كان للنحاة أربعة آراء في تلك الشواهد وغيرها، وهي:

- الأول: ذهب إلى عدم جواز حذف حرف العطف كابن جنّي الذي اعتبر أنّ ما جاء في تلك الأمثلة من حذف واو العطف شاذّ، وأنّ حرف العطف يُحذفُ إذا حُذِفَ المعطوف، أما مع بقائه فلا يُحذف، وهذه الأمثلة شاذة[1] وقد أجاز ابن جني أن تكون (صبائحي) و(غبائقي) و(قيلاتي) بدل من (علاتي) في بيت ابن الأعرابي[2] وبذلك وجد تخريجة تبعده عن القول بحذف واو العطف، وقد وافق ابن جنّي كل من ابن سيده[3](ت458هـ) والسُّهيلي (ت581هـ) وابن الضائع (ت680هـ) [4].
- الثاني: ذهب إلى جواز حذف حرف العطف إذا دلّ عليه دليل، وهو رأي ابن عصفور، الذي يقول في باب نقص الكلمة: " **ومنه: حذف حرف العطف إذا دلّ المعنى عليه**"[5].
- الثالث: ذهب ابن مالك إلى جوازه مطلقًا دون أن يخصه بضرورة الشعر أو يحدد له ضوابط معينة[6] وقد وافقه السيوطي في ذلك[7]، وكذا جاء عند المرزوقي[8].

---

(1) انظر: ابن جني، الخصائص 290/1-291 .

(2) انظر: ابن جني، الخصائص 280/2 .

(3) يقول ابن سيده بأنّ حذف حرف العطف ضعيف في القياس معدوم في الاستعمال ولذلك يُرفَض، انظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم 388/5 .

(4) وقد ذكر السيوطي أنّ السُّهيلي وابن الضائع أيضًا لا يجيزان حذف حرف العطف وحده، لأنّ الحروف دالة على معاني في نفس المتكلم وإضمارها لا يفيد معناها، وكذا بالقياس على حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي وغيرها، إلا الاستفهام جاز إضماره، انظر: السيوطي، همع الهوامع 274/5 .

(5) ابن عصفور، ضرائر الشعر 161 .

(6) يقول ابن مالك: " **وأشرت بقولي: ..... وحذف عاطفٍ قد يُلفَى** " **إلى مواضع قُصِد فيها العطف مع حذف العاطف، منها قول النبي – عليه السلام- : تصدّق رجلٌ من دينارِه، من درهمه، من صاع برّه، من صاع تمره** " ابن مالك، شرح الكافية الشافية 1260 .

(7) انظر: السيوطي، همع الهوامع 274/5 .

(8) يقول المرزوقي في شرحه : " **ولا يمتنع أن يكون أراد: وعن الأشاءة، فحذف العاطف كما تقول: رأيت زيدًا، عمرًا، خالدًا** " المرزوقي، شرح ديوان الحماسة 981 .

- الرابع: ذهب القزاز القيرواني[1](ت412هـ) وابن هشام[2] إلى جواز حذف حرف العطف لضرورة الشعر، وذكر ابن هشام عدة آيات خُرِّجَت على حذف حرف العطف.

ثالثًا: رأي المحدثين

لم يقف الباحث على قولٍ للمحدثين يمنع حذف حرف العطف، كما لم يجد الباحث في كثير من كتب النحو الحديثة ما يتطرق إلى مسألة حذف حرف العطف، وبعض منها تطرق إلى جواز حذف حرف العطف مع معطوفه[3]، ويمكن أن نفهم من ذلك أنّه لا يجيز حذف حرف العطف وحده، أما بالنسبة للنحاة الذين عَرَضُوا لمسألة حذف حرف العطف وحده، فقد وجد الباحث فيما وقف عليه من آرائهم أنّهم يجيزون ذلك، وقد تدرجت آراؤهم على النحو الآتي:

- ذهب مكّي الحسني إلى عدم جواز حذف واو العطف[4]، وقد سار بذلك على نهج أستاذه صلاح الدين الزعبلاوي، ولم يقف الباحث على رأيٍ لغيرهما يمنع ذلك.
- ذهب عباس حسن[5] وأحمد مختار عمر[6] إلى جواز حذف ثلاثة من أحرف العطف فقط، وهي: (الواو) و(أو) و(الفاء)، لكنّ أحمد مختار يرفض حذف حرف العطف عند تعدد المعطوفات والإبقاء عليه قبل المعطوف الأخير، ففي عبارة مثل: (شاهدت كل شيء البيوت الأسواق والحقول) لا يجوز إثبات الواو قبل المعطوف الأخير فقط، فإما أن تثبتها قبل جميع المعطوفات، أو تضمرها قبل جميع المعطوفات[7].
- ذهب مجمع اللغة العربية[8] وعبد الغني الدقر[9] إلى جواز حذف حرف العطف الواو إذا أمن اللبس.

---

(1) هو أبو عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني التميمي، وقد نقل رأيه عن بعض النحويين دون ذكر أسمائهم أو مذاهبهم النحوية، انظر: القزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة 264 .

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 6/466-467 .

(3) تطرق لذلك الغلاييني دون أن يتحدث عن حذف حرف العطف وحده، انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية 3/251.

(4) انظر: الحسني، نحو إتقان الكتابة باللغة العربية العلمية 92-94 .

(5) انظر: حسن، النحو الوافي 3/640 .

(6) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 935 .

(7) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 877 .

(8) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 935 .

(9) ذكر الدقر من أحكام واو العطف جواز حذفها عند أمن اللبس، انظر: الدقر معجم النحو 431 .

وإن كان للباحث ميلٌ فهو يميل إلى رأي ابن جني والقول بشذوذ حذف حرف العطف، وعدم جواز قياسيته سوى ما جاء مسموعًا عن العرب وما اضطر إليه الشاعر؛ وذلك لأن الأمثلة التي جاءت عن العرب قليلة، لا تكفي لنقيس عليها، كما أنَّ الباحث لا يحبذ الإبقاء على حرف العطف قبل المعطوف الأخير، وحذفها من المعطوفات قبله – عند تعدد المعطوفات– لأنّ هذا يعتبر انتقاصًا من مقدار اللغة العربية التي فاقت اللغات بلاغةً وجمالًا، فكيف تأخذ اللغة العربية أسلوب لغة أخرى؟ أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير.

الخلاصة

- اجتهد الزعبلاوي في عدم قبول عبارات حذف فيها حرف العطف عند تعدد المعطوفات، وعبارات أثبت فيها العاطف قبل المعطوف الأخير، مثل: (زرت دمشق بغداد والقاهرة)، ووافق الزعبلاوي في اجتهاده رأيه رأي ابن جني وغيره من النحاة في عدم قبول حذف حرف العطف عند تعدد المعطوفات، أما إثبات العاطف قبل المعطوف الأخير فلم يقف الباحث على قول للقدماء في هذه المسألة.

المبحث الثاني: موافقات الزعبلاوي النحوية

كان للزعبلاوي موافقات في القضايا المختلفة، وقد كانت موافقاته متفقة مع رأي جمهور النحاة قديمًا وحديثًا، وأحيانًا يوافق رأي أحد النحاة دون غيره، غير أنّه – وعلى خلاف نهجه– لم يحاول إثبات رأيه بمزيد من الشواهد والأدلة، في المسائل التي تناولها الباحث، وقد اختار الباحث ثلاث مسائل لموافقات الزعبلاوي، وهذا عَرضٌ لها:

المسألة الأولى: كلمة (راتب) بمعنى أجر

يطلق عامة النّاس وخاصتهم على الأجر المنتظم الذي يتقاضاه الموظف كلمة (الراتب)، فهل لذلك وجهٌ في العربية؟ وهل يمكن تأصيل هذه المسألة؟ بحث الزعبلاوي هذه المسألة، وفيما يلي عرضٌ لذلك:

أولًا: رأي الزعبلاوي

ذكر الزعبلاوي أنّ كلمة (راتب) جاءت في المعاجم بمعنى الثابت والدائم، لكنّه يجيز استعمالها للدّلالة على الأجر الشهري الذي يأخذه العامل أو الموظف، ويستند على صحة ما يقول بما ذكره الشيخ مصطفى الغلاييني في كتابه نظرات في اللغة والأدب، بأن أصل التسمية هي (الأجر الراتب)، ثم استُغْنِيَ عن الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه[1].

وقد ذكر الزعبلاوي أنّ النحاة يُسمّون الصفات المقطوعة عن موصوفها بالصفات الغالبة، وفي هذا لبسٌ وقع به الزعبلاوي، إذ إنّ الصفات المقطوعة تختلف عن الصفات الغالبة، فالغالبة هي التي مرّ ذكرها وحُذِفَ فيها الموصوف وقامت الصفة مقامه، أما الصفات المقطوعة فهي أن تختلف الصفة في إعرابها عن الموصوف، فإما أن تُرفع بتقدير مبتدأ محذوف وجوبًا أو تُنصب بتقدير فعل محذوف وجوبًا، والأكثر في النعت المقطوع أن يكون مدحًا أو ذمًا أو ترحُّمًا ومن أمثلة النعت المقطوع، قوله تعالى:﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤ ﴾ [المسد: ٤]، وقولهم: (الحمدُ للهِ الحميدُ) وغيرها، إذ الأصل أن نقول: (حمالةُ) و(الحميدِ) بالرفع والجر تبعًا لموصوفهما، لكن نُصبت الأولى على تقدير فعل محذوف تقديره: (أذم)، ورُفعت الثانية على تقدير مبتدأ محذوف تقديره: (هو الحميد)، ومن ثمّ فكل من الصفة الغالبة والصفة المقطوعة مختلفتان تمامًا، ولم يخلط القدماء في التسمية بين النوعين من الصفات[2].

ثانيًا: رأي القدماء

لم تأت كلمة (راتب) في المعاجم العربية القديمة بمعنى الأجر الذي يأخذه الموظف، بل جاءت بمعنى الثابت الدائم[3]، لكنّها جاءت في عبارات بعض المتأخرين بهذا المعنى، كما جاء في نفح الطيب للمقري التلمساني(ت1041هـ): " **بأن يجدد له حكم ما بيده من الأوامر المتقدم تاريخها المتضمنة تمشية خمسمائة دينار من الفضة العشرية في كل شهر عن مرتب له**

---

(1) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 220 .

(2) انظر: الإستراباذي، شرح الرضيّ 321/2–322، وابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 204/3–205 والغلاييني، جامع الدروس العربية 228/3–229، والأفغاني، الموجز في قواعد العربية357، والصيداوي، الكفاف 1046–1047 .

(3) انظر: الجوهري، الصحاح 133/1 .

ولولده"[1] فقد جاء لفظ (مرتب) بمعنى (أجر) أو (عطاء) شهري، وجاء في أكثر من موضع في هذا الكتاب بهذا المعنى، كما جاء اللفظ كذلك بهذا المعنى في رحلة ابن بطوطة ورحلة ابن جبير.

وأما إذا أخذنا هذه المسألة كما أولها بعض المحدثين بحمل كلمة (راتب) على أنّها صفة غالبة حُذِفَ موصوفها، فقد ذهب جمهور النحاة إلى جواز حذف الموصوف، وقد ذكر سيبويه عدة شواهد حُذِف فيها الموصوف ووضعت الصفة مكانه، كقول النابغة[2]:

كَأَنَّكَ مِن جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بشنِّ

والمعنى: كأنّك جملٌ من جمال بني أُقَيشٍ، فحُذف الموصوف (جمل) وقامت الصفة مقامه (من جمال) لوجود دليل على الموصوف المحذوف، وهو (يُقعقع خلف رجليه) فهذا دليل على (جمل) المحذوف، ومن الجدير بالذكر أنّ سيبويه لم يذكر أنّ المحذوف هو الموصوف، وقامت الصفة مكانه ولكنّ مُحَقِّق الكتاب[3] ذكر أنّ سيبويه يقدّر هذا الشاهد وغيره على حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه، ومن النّحاة الذين أجازوا حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه، المبرد[4] والزمخشري[5] والرضيّ[6] وابن عقيل[7] والأشموني والصبان[8].

---

(1) المِقري، نفح الطيب 6/6 .

(2) البيت للنابغة الذبياني، انظر: الذبياني، ديوانه ص137، وسيبويه، الكتاب 345/2، وابن جني، سر صناعة الإعراب 284، وابن يعيش، شرح المفصل 254/2 .

(3) سيبويه، الكتاب 345/2 الحاشية 4 .

(4) يقول المبرد:" **لأنّ الوصف يقوم في موضع الموصوف، إذا كان دالًا عليه**" المبرد، المقتضب 135/2 .

(5) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 250/2 .

(6) يذهب الرضي إلى جواز حذف الموصوف بكثرة بشرط ألا يوصف بظرف أو جملة، وإن وُصِفَ بظرفٍ أو جملة جاز حذف الموصوف ولكن ليس بكثرة الأول، بشرط أن يكون الموصوف مسبوقًا باسم يشمله مجرور بـ (من) أو (في)، إلا في ضرورة الشعر، انظر: الإستراباذي، شرح الرضي 324/2-326 .

(7) انظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 205/3 .

(8) انظر: الصبّان، حاشية الصبان على شرح الأشموني 102/3-104 .

ومن النّحاة من استقبح حذف الموصوف، فقد ذهب ابن جنّي إلى أنّ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه قبيح، وهو في بعض الأماكن أقبح منه في بعض، وأنّه لم يجز في بيت النابغة السابق، إلا لضرورة الشعر[1].

ثالثًا: رأي المحدثين

طرح هذه المسألة الشيخ مصطفى الغلاييني في كتابه نظرات في اللغة والأدب، وأجاز استعمال كلمة الراتب للدلالة على الأجر الشهري الذي يتقاضاه الموظف لقاء عمله، على تقدير موصوف محذوف لكلمة الراتب، فأصلها (الأجر الراتب) ثم استُغْنِيَ عن الموصوف وهو (الأجر) لاشتهاره، وقامت الصفة (الراتب) –والتي بمعنى الثابت– مقامه[2]، وقد تبعه في ذلك كل من محمد العدناني[3] وصلاح الدين الزعبلاوي[4] وأحمد مختار عمر[5].

وقد جاء لفظ (مُرتّب) بمعنى الأجر الذي يأخذه الموظف في المعجم الوسيط[6] وغيره من المعاجم الحديثة أشار إليها المحدثون.

الخلاصة

- اجتهد الغلاييني في تأويل مسألة كلمة (راتب) على تقدير حذف الموصوف، وقد وافقه الزعبلاوي في ذلك.

---

(1) انظر: ابن جنّي، سر صناعة الإعراب 284–285 .

(2) ذكر ذلك الزعبلاوي في كتابه معجم أخطاء الكُتّاب، وقد تعذّر على الباحث الوصول لكتاب الغلاييني، انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 220 .

(3) ويستشهد العدناني على ذلك بما جاء في بعض المعاجم الحديثة كالمد والمتن والوسيط، التي أجازت استعمال (راتب) بمعنى الأجر، انظر: العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 275–276 .

(4) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 220 .

(5) يستشهد أحمد مختار عمر على ذلك بورود اللفظ في عصور اللغة الوسيطة بمعنى الأجر، كمعجم ابن جُبير، ونفح الطيب، ورحلة ابن بطوطة، وتاريخ تونس للمسعودي، بالإضافة لوروده في المعجم الوسيط بذلك المعنى، انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 681 .

(6) جاء في الوسيط: " (الراتب): يُقال: رزقٌ راتب: ثابت دائم، ومنه الراتب الذي يأخذه المستخدم أجرًا على عمله (محدثة)" المعجم الوسيط 326 .

- وافق الزعبلاوي جمهور النّحاة قديمًا وحديثًا بجواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، بشرط أن يدل عليه دليل.
- خلط الزعبلاوي في التسمية بين النعت المقطوع والصفة الغالبة، وهما مختلفان بعضهما عن بعض.

المسألة الثانية: نعت اسم لا النافية للجنس

النعت يتبع المنعوت في أحكام منها إعرابه، ويحصل أن يُنْعَت (اسم لا) النافية للجنس فما الحالة الإعرابية المناسبة لنعته؟ لقد طرح النّحاة هذه المسألة وفيما يأتي بيان ذلك:

أولًا: رأي الزعبلاوي

يذكر الزعبلاوي أنّ لنعت اسم (لا) النافية للجنس ثلاثة أوجه من الناحية الإعرابية، وهي:

- الأول: النصب مع التنوين، وهو أقوى الأوجه.
- الثاني: النصب بلا تنوين؛ أي: بناء الصفة على الفتحة.
- الثالث: الرفع مع التنوين.

ويطرح الزعبلاوي تساؤلًا عن الحكم الإعرابي للصفة في حال فصلها عن اسم (لا)، ويجيب على ذلك بأنّ لها وجهين، هما: النصب مع التنوين، والرفع مع التنوين، أما البناء على الفتح فلا يجوز، وشرطه ألا يفصل بين اسم (لا) وصفته فاصل[1].

ثانيًا: رأي القدماء

- ذهب سيبويه[2] والمبرد[3] إلى أنّ لنعت اسم (لا) وجهين إعرابيين، هما: النصب مع التنوين كقولهم: (لا غلام ظريفًا لك) وهو الأكثر استعمالًا، والنصب من دون تنوين على البناء، كقولهم: (لا غلام ظريفَ لك).

(1) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 539-540 .
(2) انظر: سيبويه، الكتاب 289/2-290 .
(3) انظر: المبرد، المقتضب 367/4 .

- ذهب جمهور النّحاة كأبي بكر السراج[1] وابن جني[2] والزمخشري وابن يعيش[3] والرضي[4] وابن هشام [5] وابن عقيل[6] إلى أنّ لنعت اسم (لا) ثلاثة أوجه إعرابية، وهي:
  - الأول: النصب مع التنوين وهو الأكثر استعمالًا.
  - الثاني: النصب بلا تنوين، أي بناء الصفة على الفتحة.
  - الثالث: الرفع مع التنوين.

أما في حالة الفصل بين اسم (لا) وصفته، فلا يجوز إلا التنوين في هذا الموضع، ولا يجوز النصب على البناء، ومن الأمثلة التي ذكرها النحاة للفصل بين (اسم لا) وصفته[7]:

- أن يكون لاسم (لا) أكثر من نعت، فيجوز بناء النعت الأول منها فقط، أما الثاني أو الثالث فلا يُبنَى، ففي جملة مثل: (لا رجلَ ظريفَ كريمًا)، يجوز بناء النعت الأول (ظريف)، ولا يجوز بناء النعت الثاني (كريمًا)؛ لأنّه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة اسمًا واحدًا.
- أن يفصل بين اسم (لا) ونعته شبه جملة، ظرفية أو جار ومجرور، فلا يجوز بناء النعت في مثل: (لا رجل في الدار ظريفًا)؛ لأنّ شبه الجملة فصل بين المنعوت (اسم لا) ونعته.
- أن يكون اسم (لا) غير مفرد كالمضاف وشبيه المضاف، فلا يجوز البناء في مثل (لا غلامَ رجلٍ ظريفًا)؛ لأنّ المنعوت اسم (لا) مضاف معرب وقد فصل المضاف إليه (رجلٍ) بين اسم (لا) وصفته.

---

(1) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو 384/1-385 .

(2) انظر: ابن جني، اللمع في العربية 43 .

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 105/2-107 .

(4) وذهب الرضي إلى أنّ الرفع هو القياس، لأنّ التوابع تتبع متبوعاتها في الإعراب لا في الحركة البنائية، انظر: الإستراباذي، شرح الرّضي 173/2-176 .

(5) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 23/2-24 .

(6) انظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 17/2 .

(7) انظر: الكتاب 289/2-290، والمقتضب 367/4، والأصول في النحو 384/1، وشرح المفصل 107/2، وشرح الرضي 173/2، وشرح ابن عقيل 18/2، وأوضح المسالك 24/2 .

ثالثًا: رأي المحدثين

ذهب جمهور المحدثين كالغلاييني[1] وعباس حسن[2] وعبد الغني الدقر[3] وفاضل السامرائي[4] وأحمد مختار عمر[5]، إلى أنّ لنعت (اسم لا) النافية للجنس ثلاثة أوجه إعرابية، وهي: البناء على الفتح، والإعراب على النصب والرفع.

أما في حالة كان النعت أو المنعوت غير مفرد، أو فصل فاصل بين المنعوت (اسم لا) والنعت، لم يجز البناء، وجاز الإعراب نصبًا ورفعًا، وهم بذلك يوافقون جمهور القدماء.

وقد شذّ يوسف الصيداوي في طرحه عن جمهور القدماء والمحدثين، فقد ذهب إلى أنّ نعت (اسم لا) النافية للجنس منصوبٌ منونٌ في كل حال، إلا إذا فصل فاصل بين (اسم لا) ونعته، فيجوز التنوين والبناء، فيجوز قولهم: (لا طالبَ عندنا كسولًا أو كسولَ)[6]، ويعتقد الباحث أنّ ما ذهب إليه الصيداوي لا يعدو كونه خطأً في نقل كلام القدماء، فما ذكره مختلفٌ عما جاء به القدماء وتبعهم المحدثون فيه، فلو اتّخذ الصيداوي رأيًا آخر غير السابقين، فالأولى به أن يشير إلى رأيهم ويعلّل سبب اختلافه عن رأي الجمهور، لكن ما جاء في الكفاف خطأ في النقل عن السابقين.

الخلاصة

- وافق الزعبلاوي جمهور القدماء والمحدثين في جواز ثلاثة أوجه لنعت (اسم لا) النافية للجنس، وهي النصب والرفع بالتنوين والبناء على الفتح، وفي حالة الفصل بين (اسم لا) ونعته يمتنع البناء.
- أخطأ يوسف الصيداوي في نقله للمسألة، وذكر أحكامًا لنعت (اسم لا) مختلفة عما ذكره النحاة.

---

(1) انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية 377/2-374 .

(2) انظر: حسن، النحو الوافي 703/1-704 .

(3) انظر: الدقر، معجم النحو 295-296 .

(4) انظر: السامرائي، معاني النحو 347/1-348 .

(5) أجاز أحمد مختار الأوجه الثلاثة، لكنّه اعتبر الرفع استخدامًا صحيحًا غير فصيح، انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 855 .

(6) انظر: الصيداوي، الكفاف 521/1 .

المسألة الثالثة: (إن) و(لو) الوصليتين

يختلف العلماء في تقدير (إن) و(لو) الوصليتين وفي تسميتهما[1]، وقد ذكر عباس حسن عدة آراء للعلماء حول (إن) و(لو) الوصليتين[2] فمنهم من ذهب إلى القول بأنّها وصلية زائدة[3]، والواو قبلها للحال، ومن العلماء من ذهب إلى القول بأنّها شرطية حُذِفَ جوابها لوجود ما يدل عليه والواو للعطف على جملة مقدّرة، ولكن ليس المراد بالشرط التّعليق[4] وإنّما التعميم، ولم يُذكر عباس حسن أسماء أيٍ من العلماء[5].

وأقدم من ذكر بالاسم (إن) و(لو) الوصليتين- في حدود جهد الباحث- هو أبو البقاء الكفوي[6] (ت1094هـ)، لكن المسألة كانت متداولة لدى القدماء وإن لم يُستخدم مصطلح (الوصلية) معها، ومن هؤلاء القدماء الزمخشري[7]، وما يعنينا في هذا المقام إيضاح جوانب الوفاق والخلاف بين العلماء في هذه المسألة، وفيما يلي بيان ذلك:

---

(1) سميت (وصلية) انظر: الكفوي، الكليات 418-807 وسميت (شرطية معترضة) انظر: الحسني، نحو إتقان الكتابة باللغة العربية العلمية 240 .

(2) ذكر عباس حسن اختلافات العلماء حول (إن) الوصلية في النحو الوافي 434/4 ثم ذكر أنّ (لو) الوصلية مثلها في الحكم والإعراب، حسن، النحو الوافي 502/4 .

(3) الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل أشار لوجود (إن) و(لو) وصليتين زائدتين لا تحتاجان إلى جواب، انظر: الخضري، حاشية الخضري على ابن عقيل 762 .

(4) علّل عباس حسن ذلك بقوله: "**لأنه لا تعليق حقيقيا على الشيء ونقيضه معا؛ لما في ذلك من المنافاة العقلية؛ إذ كيف يحدث الجواب الذي هو بمثابة المسبب عن الشرط حين يوجد الشرط وحين يعدم؟ وبعبارة أوضح: كيف ينتج الشرط -وهو بمثابة السبب- نتيجة واحدة لا تختلف باختلاف وجوده وعدمه؟**" حسن، النحو الوافي 344/4 وبتطبيق ذلك على عبارة الحريص وإن كثر ماله بخيل، لو اعتبرنا أنّ (إن) شرطية، فليس المراد بذلك أنّ بُخل الحريص مُعلّقٌ بكثرة ماله، بل المعنى أنّ الحريص بخيلٌ في كل الأحوال حتى في حال كونه كثير المال، وبالتّالي انتفى التعليق منطقيًا .

(5) انظر: حسن، النحو الوافي 434/4-435 .

(6) انظر: الكفوي، الكليات 418-807 .

(7) انظر: الزمخشري، الكشاف 356/1 - 88/5 .

أولًا: رأي الزعبلاوي

تحدّث الزعبلاوي في مسألة (إن) و(لو) الوصليتين عن قضيتين، الأولى: حكم الواو الداخلة على (إن) و(لو) الوصليتين، والثانية: دخول الفاء على خبر المبتدأ المقترن بـ (إن) الوصلية، وفيما يلي بيان كلٍّ منهما.

القضية الأولى: حكم الواو الداخلة على (إن) و(لو) الوصليتين، فقد ذكر الزعبلاوي أنّ الواو قبل (إن) و(لو) الوصليتين للحال، مع إشارته إلى أنَّ هناك من يقدِّرها للعطف على محذوف، أو للاعتراض، كما ذكر الزعبلاوي أنّ الشرط والحال يتعاقبان على الموضع الواحد، فإذا قلت: (لأفعلنّ ذلك كائنا ما كان) جاء (كائنا) في موضع الحال وهو في معنى الشّرط؛ لأنّه في منزلة قولهم: (لأفعلنّ ذلك إن كان هذا وإن كان ذاك)[1].

القضية الثانية: دخول الفاء على خبر المبتدأ المُقترن بـ (إن) الوصلية، وذهب الزعبلاوي إلى جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ المقترن بـ (إن) الوصلية، كقولهم: (زيدٌ وإن أكرمك فهو بخيل) فالفاء دخلت على الخبر (هو بخيل)، ويستشهد على ذلك بقول الأخفش الذي نقله القالي في أماليه:" **إنّ زلتي وإن كانت قد أحاطت بحرمتي، فإنّ فضلك يُحيط بها**"[2] والعلّة التي ذكرها الزعبلاوي لجواز دخول الفاء على الخبر في هذا الموضع، هي توهُّم أنّه جواب الشرط، فالشّرط –هنا– لم يحتج إلى جواب؛ لأنَّ الخبر قد ناب منابه، فتقدير: (فهو بخيل) في قولهم: (زيدٌ وإن أكرمك فهو بخيل)، خبر للمبتدأ (زيدٌ) ودخلت الفاء على الخبر لتوهم أنّه جواب للشّرط: (وإن أكرمك) ولكنّ الشرط لم يحتج هنا لجواب حسب القول الشائع[3]، لكنّ الزعبلاوي يذكر أنّ الأصل في الاستخدام عدم دخول الفاء على الخبر، كقول الشاعر عبد الله بن معاوية[4]:

لَسْنَا وَإِنْ كَرُمَتْ أَوَائِلُنَا يَوْمًا عَلَى الأَحْسَابِ نَتّكِلُ

---

(1) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 649–650 .

(2) القالي، أمالي القالي 268/1 .

(3) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 650 .

(4) هو عبدالله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب، انظر: المبرد، الكامل في اللغة والأدب 211/1، والجاحظ، الحيوان 160/7، وابن جني، الخصائص 40/1 .

فإن كان دخول الفاء جائزًا فالأصل عدم دخولها على حدّ قول الزعبلاوي[1].

ثانيًا: رأي القدماء

الجانب الأول: حكم الواو الدّاخلة على (إن) و(لو) الوصليتين، للقدماء في ذلك ثلاثة أقوال ذكرها ابن عاشور[2] **(ت 1390 هـ =1970 م)** في التّحرير والتنوير، وهي:

الأول: أنّ الواو للحال، وهذا قول ابن جنّي[3] والمرزوقي[4] والزمخشري[5].

الثاني: أنّ الواو للعطف، كما ذكر ابن عطية الأندلسي (ت546هـ)[6] والبيضاوي (ت685هـ)[1].

---

(1) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتّاب 650 .

(2) هو محمد الفاضل بن محمد الطاهر بن عاشور: أديب خطيب، مشارك في علوم الدين، من طلائع النهضة الحديثة النابهين، في تونس. مولده ووفاته بها. تخرج بالمعهد الزيتوني وأصبح أستاذا فيه فعميدا. وكان من أنشط أقرانه دؤوبا على مكافحة الاستعمار الذي كان يسمى (الحماية) وشارك في ندوات علمية كثيرة وفي بعض مؤتمرات المستشرقين. وشغل خطة القضاء بتونس ثم منصب مفتي الجمهورية. وهو من أعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة ورابطة العالم الاسلامي بمكة، الزركلي، الأعلام 325/6 .

(3) لم يعثر الباحث في كتب ابن جني على هذا القول، ولكن ذكر ذلك ابن عاشور في كتابه التحرير والتنوير، انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير 107/2 .

(4) ذكر المرزوقي أنّ الواو في موضع الحال لكنّه لم يذكر أنّ (إن) وصلية في البيت الذي كان يشرحه، وهو قول عمر بن معد يكرب:

لَيْسَ الْجَمَالُ بِمِئْزَرٍ ... فَاعْلَمْ وَإِنْ ردّيت بُردَا

فلم يشر المرزوقي إلى أنّ (إن) وصلية، لكنّه ذكر أنّها شرطية والحال قد يكون فيه معنى الشرط، كما أنّ الشرط يكون فيه معنى الحال، فالحال والشرط يتناوبان، وهو نفس الكلام الذي ذكره الزعبلاوي عند حديثه عن (إن) الوصلية، لكنّ الفرق بينهما أنّ المرزوقي لم يسمِّ (إن) بالوصلية، ويشير الباحث إلى احتمال أن تكون (إن) عند المرزوقي هي نفسها التي ذكرها الزعبلاوي، خصوصًا وأنّ (إن) الوصلية شرطيةٌ، لكنّها لا تحتاج إلى جواب في الشائع كما ذكر عباس حسن، فالمرزوقي ذكرها دون أن يسميها بالوصلية، انظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة 129-130 .

(5) ذكر الزمخشري أنّ الواو للحال دون أن يسمي (لو) (وصلية) انظر: الزمخشري، الكشاف356/1 – 88/5.

(6) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز 238/1، وابن عطية مختلف في تاريخ وفاته فقيل (541هـ) وقيل (542هـ) وقيل (546هـ) .

الثالث: أنّ الواو للاعتراض، وهذا قول الرّضي[2].

وقد جمع أبو حيان[3] (ت 745هـ) بين القولين الأول والثاني في تفسيره البحر المحيط، وبيّن أن لا خلاف بين قول الزمخشري أنّ الواو للحال، وقول ابن عطية أنّ الواو للعطف والجمع بينهما باعتبار أنّ الجملة المصحوبة بـ (لو) في مثل هذا السياق شرطية، فإذا قال: (اضرب زيدًا ولو أحسن إليك) المعنى: وإن أساء إليك، وكذلك: (أعطوا السائل ولو جاء على فرس) المعنى: إن، فـ (لو) هنا للتنبيه على أنّ ما بعدها لم يكن مناسبًا لما قبلها، لكنّها جاءت لاستقصاء الأحوال التي يقع فيها الفعل، ولتدلّ بذلك على أنّ الفعل يقع في جميع الأحوال حتى تلك الحال التي لا تناسب الفعل، ولذلك لا يجوز: (اضرب زيدًا ولو أساء إليك)، ولا (أعطوا السائل ولو كان محتاجًا) وبذلك تكون الواو في (ولو) عاطفة على حال مُقدَّرة، والعطف على الحال حال، وبذلك صحّ أن يُقال إنّها للحال، من حيث إنها عطفت جملة حالية على حال مُقدّرة، والجملة المعطوفة على الحال حال، وصحّ أن يُقال: إنها للعطف من حيث ذلك العطف[4].

الجانب الثاني: دخول الفاء على خبر المبتدأ المقرون بـ (إن) الوصلية، لقد أجاز القدماء دخول الفاء على خبر المبتدأ في مواضع كثيرة، وقد خصصّ ابن مالك في شرح الكافية الشافية فصلًا للحديث عن دخول الفاء على خبر المبتدأ، ومن هذه المواضع التي ذكرها ابن مالك أن يشبه المبتدأ أدوات الشرط[5] ويظنُّ الباحث أنّ قول ابن مالك هذا فيه تجويز لدخول الفاء على خبر المبتدأ المقرون بـ (إن) الوصلية؛ لأنّه إذا كان المبتدأ يشبه أدوات الشرط، فالخبر يشبه الجواب، وقد ذكر الزعبلاوي أنّ العلة في دخول الفاء على خبر المبتدأ المقرون بـ (إن) الوصلية مشابهته لجواب الشّرط، ومن المتأخرين من أجاز بنصٍّ صريح دخول الفاء على خبر المبتدأ في هذا الموضع، كأبي البقاء الكفوي الذي يقول: "**والفاء في خبر المبتدأ المقرون**

---

(1) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير 108/2 .

(2) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير 108/2 .

(3) هو محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ويعد كتابه تفسير البحر المحيط المرجع الأول لمن يريد أن يقف على وجوه إعراب ألفاظ القرآن الكريم، وهو واحد من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات ولد في غرناطة عام 654 هجري وتوفي بالقاهرة عام 745 للهجرة، انظر: تفسير البحر المحيط 3/1 .

(4) انظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط 655/1 .

(5) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية 374/1 .

بـ (إن) الوصلية شائعٌ في عبارات المصنّفين، مثل: (زيدٌ وإن كان غنيًّا فهو بخيل) "[1] وقد ذكر أنّ العلة في ذلك هي مشابهة الخبر للجزاء أي جواب الشرط[2].

ثالثًا: رأي المحدثين

الجانب الأول: حكم الواو قبل (إن) و(لو) الوصليتين، من المحدثين من تحدّث عن (إن) و(لو) الوصليتين دون أن يشير إلى حكم الواو الإعرابي قبلهما، كأحمد مختار عمر[3] ومن المحدثين من ذكر أنّها حالية[4] مثل مكّي الحسني[5]، ومن النحاة من ذكر أنّها قد تكون حالية أو للعطف ولم يَمِل إلى أيٍّ منهما كعبّاس حسن[6].

أما الجانب الثاني دخول الفاء على خبر المبتدأ المقترن بـ (إن) الوصلية، فلم يجد الباحث – في إطار جهده– من تحدّث عن ذلك من المحدثين.

ويميل الباحث إلى رأي الزمخشري وهو القول إنّ الواو حالية، ولا يحبّذ قول ابن عطية: إنّ الواو للعطف، ولا قول أبي حيّان الأندلسي الذي جمع بين الرأيين أن تكون للعطف وأن تكون حالية، وذلك لسببين:

- الأول: أنّ الواو هنا في هذه الصيغة لا تكون إلا للحال، فالمعنى لا يستقيم إلا إن كانت للحال، كما أنّ حذفها يفسد المعنى ويظهر حاليتها، مثلًا لو قالوا: (زيدٌ لو كثر ماله بخيل) بحذف الواو كما في العبارة السابقة، فإن المعنى يكون زيدٌ إذا كثر ماله يصبح بخيًلا، وليس هذا المقصود من العبارة، بل المقصود منها أنّ زيدًا بخيلٌ في جميع الأحوال حتّى في حال كونه كثير المال، وهذا المعنى يتّضح بإثبات الواو قبل (لو) و(إن) الوصليتين، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا

(1) الكفوي، الكليات 418.
(2) انظر: الكفوي، الكليات 418 .
(3) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 644-983 .
(4) انظر: الحسني، نحو إتقان الكتابة باللغة العلمية العربية لمكّي الحسني ص240 .
(5) هو أحد تلامذة صلاح الدين الزعبلاوي، وأسهم في طبع كتابه معجم أخطاء الكُتّاب بعد وفاته.
(6) انظر: حسن، النحو الوافي 434/4 .

صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾ ﴾ [يوسف:١٧]؛ أي لست بمؤمنٍ لنا في جميع الأحوال حتى في حال كوننا صادقين.

- الثاني: إنّ القول بأنّ الواو نفسها للحال أولى من القول بعطف حال على حال مقدّرة لما في ذلك من تعقيد للمعنى يحتاج جهدًا لتأويله، أمّا اعتبارُ الواو نفسِها للحال أبسط للفهم وأنسب للمعنى.

الخلاصة

- الزعبلاوي أثّر في تلاميذه، فتلميذه مكي الحسني أخذ برأي الزمخشري الذي اعتمده أستاذه الزعبلاوي، ألا وهو اعتبار الواو للحال قبل (إن) و(لو) الوصليتين.
- أبو البقاء الكَفَوي هو أول من استخدم مصطلح (وصلية) لـ (إن) و(لو) الزائدتين لوصل الكلام، وذلك فيما وصل له جهد الباحث.
- وافق الزعبلاوي في هذه المسألة رأي الزمخشري باعتبار الواو للحال قبل (إن) و(لو) الوصليتين، ووافق الكَفَوي في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ المقرون بـ (إن) الوصلية.

المبحث الثالث: معارضات الزعبلاوي النحوية

كان للزعبلاوي معارضات للنحاة في القضايا المختلفة، وقد كشفت معارضاته عن عدم ميله لمدرسةٍ نحوية بعينها، فقد عارض سيبويه في مسألة، وعارض الكسائي في أخرى، فالأول إمام البصرة، والثاني إمام الكوفة، فالزعبلاوي يتبع الرأي المشهور، أو ما يظنّ أنه الصواب.

المسألة الأولى: جزم جواب الطلب

الأصل في الفعل المضارع الرفع، لكنّه ينصب في حالات، ويجزم في حالات، ومن الحالات التي يجزم فيها الفعل المضارع أن يقع جوابًا للطّلب، والطلب هو الأمر أو النهي أو التمني أو الاستفهام أو العرض أو الترجي أو الحض أو الدعاء[1]، والطلب يشبه الشرط في تكوينه، فالشّرط يتكون من فعل الشرط وجواب الشرط، وكذلك الطلب يتكون من فعل الطلب

(1) انظر: حسن، النحو الوافي 4/388-389 .

وجواب الطلب، ويشبه الطلب الشرط أيضا في أن فعل الشرط وجوابه مجزومان، وكذا فعل الطلب وجوابه مجزومان، ولكن هل كلّ جوابٍ للطّلبِ مجزومٌ؟ يطرح الزعبلاوي هذا التساؤل وفيما يأتي عرضٌ لرأيه في هذه المسألة:

أولًا: رأي الزعبلاوي

يرى الزعبلاوي أن الناس اعتادت على جزم جواب الطلب، لكنّه يرى أمرًا آخر فليس كلّ جواب طلب مجزومًا عنده، فيقول:" **ولكن هل يجزم المضارع كلما جاء بعد الطلب؟ أقول: شرط الجزم في جواب الطلب أن يتوقف وقوع فعله على وقوع فعل الطلب، وهو شرط الجزم في جواب الطلب**"[1]، فالزعبلاوي يرفض جزم كل فعل يأتي بعد الطلب، ويوضح شرط جزم الفعل الذي يقع في جواب الطلب، وهو أن يتوقف وقوع فعل جواب الطلب على وقوع فعل الطلب، أو بمعنى آخر أن يكون فعل الطلب سببا لجواب الطلب، ويستشهد الزعبلاوي على ذلك بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ ﴿٩١﴾ ﴾ [الأنعام ٩١]، حيث رُفِع الفعل (يلعبون) بثبوت النون رغم أنَّه واقعٌ بعد فعل الطلب المجزوم (ذرهم)، ويستشهد بقول صالح مجدي[2] :

دَعْ المَقَادِيْرَ تَجْرِي فِي أَعِنَّتِهَا وَلا تَكُنْ يائِساً مِنْ نَيْلِ آمَالِ

فالشاهد في هذا البيت أن الفعل (تجري) جاء مرفوعًا مع أنه جاء بعد فعل الطلب المجزوم (دَعْ)، ويستشهد كذلك ببيتين آخرين للشافعي، رُفِعَ فيهما الفعل الذي جاء بعد فعل الطلب المجزوم، وبالتالي فليس كل فعل جاء بعد طلب يأتي مجزوما، فالفعل (يلعبون) في الآية جاء في محل نصب حال، كما يقول الزعبلاوي:" **ويلعبون هنا في موضع الحال** "[3] وكذلك الفعل (تجري) في موضع الحال يقول الزعبلاوي: " **إذ التقدير (دعها جارية)، وليس (إن تدعها تجرِ)؛ لأنها ستجري في كل حال** "[4] وإذا نظرنا إلى الفعل (يلعبون) في الآية، فإنه لا يتوقف وقوعه على وقوع فعل الطلب قبله (ذرهم) فكأنه قال تعالى: (ثم ذرهم في خوضهم لاعبين)، وكذلك الفعل (تجري) فتقديره: (دع المقادير جاريةً) ولذلك لم يجزم الفعلين مع أنّ

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 102 .

(2) لم يعثر عليه الباحث في ديوانه، وقد أورده الزعبلاوي في كتابه، انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتَّاب 103 .

(3) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 102 .

(4) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 103 .

كلًا منهما وقع بعد فعل الطلب، وهذا التقدير الذي قدّره الزعبلاوي للفعلين (يلعبون) و(تجري) بأنهما في موضع نصب حال، أحد تقديرين قدّرهما سيبويه للفعل المرفوع إذا وقع في جواب الطّلب، وسيذكرهما الباحث عند ذكر رأي سيبويه في المسألة.

ثانيًا: رأي القدماء

اشترط القدماء لجزم جواب الطلب، أن يكون فعل الطّلب سببًا فيه، ولم يخرج عن هذا الإجماع سوى الكسائي، ومع أنّ الزعبلاوي قد وافقهم الرأي، فإنه لم يذكر رأي أيٍ منهم وكأنّ هذه المسألة لم يطرحها القدماء، وكان الأصل أن يشير الزعبلاوي إلى ذلك، وفيما يلي توضيح وتوثيق لرأي القدماء، فسيبويه اشترط لجزم الفعل المضارع في جواب الطلب أن يكون فعل الطلب سببًا فيه، يقول سيبويه: " **وتقول: لا تدنُ منه يكن خيرًا لك؛ فإن قلت: (لا تدنُ من الأسد يأكلك) فهو قبيحٌ إن جزمت، وليس وجه كلام النّاس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببًا لأكله، فإن رفعت فالكلام حسنٌ، كأنّك قلت: (لا تدنُ منه فإنّه يأكلُك)، وإن أدخلت الفاء فهو حسنٌ، وذلك قولك: لا تدنُ منه فيأكلك** "[1] فسيبويه يشترط لجزم جواب الطلب أن يكون فعل الطلب سببًا لجوابه، لذلك فهو يرفض قولنا: (لا تدن من الأسد يأكلك) بجزم (يأكلك) ويراه بأنه قبيح وليس من كلام العرب؛ لأن القائل لا يريد أن يجعل ابتعاده عن الأسد سببًا في أكله، فالمفروض أن يكون بعده عن الأسد سببًا لنجاته وليس هلاكه، ثمّ يجيز سيبويه للفعل الذي يقع في جواب الطّلب الرفع والنصب بفاء السببية، لكن يبدو أنه يميل إلى الرفع فيذكر له الشواهد ويبين أوجه إعرابه، فيستشهد سيبويه على رفع الفعل المضارع الذي يقع بعد فعل الطلب بلغة أحد الأعراب، يقول سيبويه: " **وسمعنا أعرابيًا موثوقًا بعربيّتِهِ يقول: لا تذهب به تُغلبُ؛ فهذا كقولك: لا تدنُ من الأسد يأكلُك** "[2] ثمّ يبين سيبويه التقدير الإعرابي للفعل المرفوع الواقع في جواب الطّلب، فيقول: " **فتقول: ذره يقل ذاك، وذرهُ يقولُ ذاك، فالرفع من وجهين، فأحدهما الابتداء، والآخر على قولك: ذره قائلًا ذاك؛ فتجعل يقول في موضع قائل** "[3] وبالتالي فالفعل المرفوع الواقع بعد فعل الطلب في حال لم يجزم يقدّر على وجهين:

(1) سيبويه، الكتاب 97/3.

(2) سيبويه، الكتاب 98/3.

(3) سيبويه، الكتاب 98/3 .

- الأول: الرفع على الابتداء- والمقصود بالابتداء الاستئناف- ويكون التقدير: ذره إنّه يقول.
- الثاني: أن يكون الفعل مرفوعًا في محل نصب حال، ويكون التقدير: ذره قائلًا.

ويضرب على ذلك التقدير مثالًا بقوله: " **وقال عز وجل:** ﴿ فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ٧٧ ﴾ **فالرفع على وجهين : على الابتداء، وعلى قوله: اضربه غير خائفٍ ولا خاشٍ** " [1] فالابتداء يكون التقدير: إنك لا تخاف، والثاني: غير خائفٍ حال لسيدنا موسى (عليه السلام).

وقد ذكر الأشموني وجهًا ثالثًا بالإضافة لهذين الوجهين، وهو الوصف وذلك بقوله:" **واحترز بقوله: والجزاء قد قصد عما إذا لم يقصد الجزاء فإنه لا يجزم بل يرفع: إما مقصوداً به الوصف نحو: ليت لي مالاً أنفق منه، أو الحال أو الاستئناف، ويحتملهما قوله تعالى:** ﴿ فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ٧٧ ﴾ "[2].

ويُبين سيبويه أمرًا مهمًا وهو أنّ القرينة والسياق هي التي تحدِّد إن كان الفعل الواقع بعد فعل الطّلب مجزومًا أو مرفوعًا، وذلك بقوله: " **وتقول: قُم يدعوك؛ لأنّك لم تُرِد أن تجعل دعاءً بعد قيامه ويكون القيام سببًا له، ولكنّك أردت: قُم إنّه يدعوك، وإن أردت ذلك المعنى جزمت**"[3] ومعنى ذلك أن الفعل (يدعوك) يُرفع إن كان القائل لا يجعل القيام سببًا للدعاء، وإن كان يقصد أن يكون القيام سببًا له يجزم الفعل، فنقول: (قُم يدعُك)، فالسياق هو الذي يحدِّد إن كان الصواب في الفعل الواقع بعد فعل الطلب الجزم أو الرفع.

ولم يخرج أحدٌ من القدماء على اشتراط أن يكون فعل الطلب سببًا لجوابه حتى يجزم الجواب سوى الكسائي، ويوضّح ذلك ابن هشام بقوله: " **وقال الجمهور: لا يجوز (لا تدن من الأسد يأكلك) بالجزم؛ لأن الشرط المقدر إن قُدِّر مُثبَتا – أي: فإن تدن- لم يناسب فعل النهي، الذي جعل دليلا عليه، وإن قُدِّر منفيا – أي: فإن لا تدن- فسد المعنى، بخلاف (لا تدن من الأسد تسلم) فإن الشرط المقدر منفي، وذلك صحيح في المعنى والصناعة** "[4] ومعنى

---

(1) سيبويه، الكتاب 98/3 .

(2) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني 453/3 .

(3) سيبويه، الكتاب 98/3 .

(4) ابن هشام، مغني اللبيب 323/6 .

ذلك أنّ عبارة (لا تدن من الأسد يأكلك) يُقدّر فيها الجمهور الشرط مثبتًا، وتقديرها (لا تدن من الأسد فإن تدن منه يأكلك) وهذا التقدير لا يناسب فعل النهي (لا تدن)؛ لأنّ النهي نفيٌ في المعنى كما يوضح ابن هشام ذلك[1]، فلا يستقيم نفي وإثبات لنفس الفعل، وإن قُدِّرَ منفيًا فتقدير العبارة: (لا تدن من الأسد فإن لا تدن منه يأكلك) فسد المعنى؛ لأن عدم الدنوّ من الأسد ليس سببًا ليأكلك الأسد، بل سبب للنجاة منه، ولذلك اختار الجمهور وكما بين الباحث في كلام سيبويه سابقا الرفع، ويكون تقدير العبارة: (لا تدن من الأسد إنه يأكلُك)، ويُقدّر الرفع على وجهين كما ذكر سيبويه، إما على الابتداء، وإما في محل نصب حال.

أما الكسائي فاختار الجزم، بتقدير الشرط مثبتًا للعبارة السابقة، كما يُبَيِّنُ ابن هشام ذلك بقوله: " **وعن الكسائي في إجازته الجزم بأنه يقدر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ، ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية، وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوما** "[2]، ومعنى أنّ الكسائي يقدر الشرط مثبتا؛ أي يقدّر قولنا: (لا تدن من الأسد يأكلك) بـ (لا تدن من الأسد فإن تدن منه يأكلك) ومحقق المغني يوضح ذلك في حاشية مغني اللبيب، فالكسائي يختار جزم جواب الطلب على أي حال لأنه يقدّر الشرط مثبتًا – والذي وضحه الباحث– وهذا الشرط المثبت مدلول عليه بالمعنى لا باللفظ، وابن هشام يرى رأي الكسائي حسنًا إن دلّ المعنى على ذلك.

فالخلاف بين الكسائي والجمهور، أنّ الجمهور اختار القرينة اللفظية، فلم يجز الجزم واختار الرفع، أما الكسائي فاختار قرينةً معنوية لا يدلّ اللفظ عليها، فالقرينة اللفظية التي بنى عليها الجمهور إعرابه، هي قولنا: (لا تدن من الأسد يأكلك) واللفظ في هذه العبارة يمنع أن يكون فعل الطلب سببًا في الجواب؛ لأن عدم الدنو من الأسد ليس سببًا ليأكلك الأسد، والشرط المثبت لا يجوز مع النهي في العبارة – حسب رأي الجمهور – فاختاروا الرفع، وقد وضح ذلك الباحث آنفًا، أما القرينة المعنوية التي بنى عليها الكسائي رأيه، فهي في قولنا: (لا تدن من الأسد يأكلك) فاللفظ في هذه العبارة يمنع أن يكون فعل الطلب سببًا في الجواب؛ لأن عدم الدنو من الأسد ليس سببًا ليأكلك الأسد، لكنّ الكسائي اختار تقدير الشرط المثبت، وهو في العبارة: (لا تدن من الأسد فإن تدن منه يأكلك) معتبرًا أنّ القرينة المعنوية أقوى من اللفظ، وبذلك يتضّح

(1) انظر: ابن هشام، مغني البيب 323/6 حاشية 4 .

(2) ابن هشام، مغني اللبيب 324/6 .

أن الكسائي كغيره من النحاة الذين اشترطوا السببية بين فعل الطلب وجوابه، لكنه قّدر هذا الشرط معنويًا، غير مدلولٍ عليه باللفظ.

ويبين ذلك ابن الحاجب – أيضًا – بقوله: " **وإن مقدّرة بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض، إذا قُصِدَ السببية، مثل: أسلِم تدخل الجنة، ولا تكفر تدخل الجنة، وامتنع: لا تكفر تدخل النار، خلافًا للكسائي؛ لأن التقدير إن لا تكفر** "[1]، وقول ابن الحاجب: إن مقدّرة إذا قُصِدَ السببية يعني أن نجزم فعل الطلب وجوابه إذا كان الفعل سببًا للجواب، وإن لم يكن فعل الطلب سببًا للجواب فإننا لا نجزم الجواب، باستثناء الكسائي الذي يؤيد الجزم[2].

ولكن جاء في كتب النحاة بعضُ الشواهد التي توافق الوجه الذي اختاره الكسائي– رغم أنهم ضعفوها– ومنها قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ۝٦ ﴾ [سورة المدثر:6] بالجزم في قراءة الحسن البصري دون باقي القراءات، وقوله صلى الله عليه وسلم: {من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يُؤْذِنا}[3] بجزم (يؤذنا) وقول أحد الصحابة للرسول– صلى الله عليه وسلم – : {لا تشرف يصبك سهمٌ}[4] بجزم (يصبك)، وأما بالنسبة لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ۝٦ ﴾ بقراءة الحسن البصري على جزم (تستكثر)، فابن هشام الأنصاري في كتابه شرح قطر الندى، يعرب الفعل (تستكثر) بالرفع في محل نصب حال، لكنّه يشير إلى قراءة الحسن البصري، بجزم(تستكثر) ويقدّر فيها الإعراب على ثلاثة أوجه، وذلك بقوله: " **فإن قلت: فما تصنع بقراءة الحسن البصري (تستكثر) بالجزم؟ قلت: يحتمل ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن يكون بدلا من (تمنن) كأنه قيل: لا تستكثر؛ أي: لا تر ما تعطيه كثيرا؛ والثاني: أن يكون قدّر الوقف عليه لكونه**

---

(1) الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية 116/4 .

(2) انظر: الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية 116/4–117، وابن هشام، مغني اللبيب 323/6– 324، والصبّان، حاشية الصبان على شرح الأشموني 452/3–456، والخضري، حاشية الخضري 738/2– 739 .

(3) الحديث بهذه الرواية التي اشتملت على جزم الفعلين (يقربن) و(يؤذنا) جاءت في كتب بعض النّحاة، ولم يعثر عليها الباحث في كتب السنن، أما كتب السُنن، فقد جاء بها روايات كثيرة لهذا الحديث، من دون جزم الفعلين، انظر: الجزري، جامع الأصول في أحاديث الرسول 440/7–444، وابن ماجة، سنن ابن ماجة 325/1، وابن هشام، أوضح المسالك 189/4، والصبان، حاشية الصَّبّان على شرح الأشموني 3/ 456، والخُضَرِي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 250/2 .

(4) جاءت الرواية من دون جزم في صحيح البخاري: (لا تُشرف يصيبُك سهمٌ)، وجاءت في صحيح مسلم بالجزم المسبوق بالنهي: (لا تُشرفْ لا يصبْكَ سهمٌ)، انظر: البخاري، صحيح البخاري ص933، والنيسابوري، صحيح مسلم، ص756 .

رأس آية، فسكنه لأجل الوقف، ثم وصله بنية الوقف؛ والثالث: أن يكون سكنه لتناسب رؤوس الآي؛ وهي: فأنذر فكبر فطهر فاهجر"[1] والأوجه الثلاثة هي: الأول: بدل من الفعل (تمنن) والثاني: تقدير السكون بنية الوقف، والثالث: السكون لمناسبة فواصل الآيات، ويوافقه الخِضري في حاشيته على ابن عقيل، ولكنه يكتفي بالوجه الأول فقط وهو البدل، وذلك بقوله:" **لهذا الشرط أجمع السبعة على رفع (تستكثر) حالاً من فاعل (تمنن)، لعدم صحة أن لا تمنن تستكثر، وأما جزمه في قراءة الحسن فعلى أنه بدل كل من (تمنن)؛ لأنه بمعناه أي لا تستكثر ما أنعمت به، وتعدده على الغير**"[2] والمقصود بقوله لهذا الشرط، أي: أن يكون الجزاء سببًا لجزم جواب الطّلب، والمقصود بأجمع السبعة: القُرّاء السبعة، وبالنسبة لقراءة البصري يختار الخُضَري أن يعرب (تستكثر) بدلًا من (تمنن).

لكنّ الصبّان في حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، يوافق على اعتبار(تستكثر) جوابًا للطلب إن فهمنا الآية بمعنى آخر، وهو أن الاستكثار هنا هو أن عدم المَنّ يؤدي لزيادة الثواب، وذلك بقوله: " **وأما قراءة الحسن البصري (تستكثر) بالجزم فهو على الإبدال من تمنن لا على الجواب أو على أنّ المعنى تستكثر من الثواب أي تزدد منه**"[3] ويوافقه الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل على الوجهين: الأول: في إعراب (تستكثر) بدلًا من (تمنن) والثاني: على أن معنى (تستكثر) تزدد من الثواب وتكون مجزومة جوابًا للطلب، وذلك بقوله: " **فإن جعل معنى الآية تستكثر من الثواب تزدد منه صح كونه جواب النهي لصحة أن لا تمنن أي تعدد النعم على الغير تزدد ثواباً**"[4].

أما بالنسبة لقول الرسول – صلى الله عليه وسلم– :{من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يُؤْذِنا} فمن النحاة من عدّ هذه الرواية غير مشهورة، كالمراديّ في توضيح المقاصد، ومع ذلك يقدّر الرواية غير المشهورة في جزم (يؤذنا) بأنها بدل من (يقربن)، وذلك بقوله: " **وأما السماع فمحمول على إبدال الفعل من الفعل مع أن الرواية المشهورة يؤذينا**" [5] ويوافقه الأشموني في أن رواية(يؤذنا) بالجزم غير مشهورة، وتقدير (يؤذنا) في حالة جزمها على أنها

---

(1) ابن هشام، شرح قطر الندى 88 .

(2) الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 250/2 .

(3) الصّبان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني 455/3

(4) الخُضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 250/2 .

(5) المُرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ص1258 .

بدل من (يقربن) بقوله: " **وأما قول الصحابي: يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم، وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: (من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم)، فجزمه على الإبدال من فعل النهي لا على الجواب، على أن الرواية المشهورة في الثاني يؤذينا بثبوت الياء**" [1] أما الخضري فلا يشير إلى صحة الرواية من عدمها، ولكنه يوافقهما الرأي في إعراب (يؤذنا) بدل من فعل الطلب (يقربن)، وذلك بقوله:" **وكذا قوله صلى الله عليه وسلّم: من أكل من هذه الشجرة يعني الثوم فلا يقربن مسجدنا يُؤْذِنا، بجزم (يؤذ) بدل اشتمال من (يقرب) لا في جواب النهي، إذ لا يصح أن لا يقربه يؤذنا**" [2].

فنجد أنّ النحاة أوّلوا (تستكثر) (يؤذنا) (يصبك) على أنّها بدل من أفعال الطلب قبلها، باستثناء ما ذكره الصبّان والخِضري أنّه قد تعرب (تستكثر) جوابًا للطّلب، إذا كان المعنى تزدد ثوابًا – رغم أنهما يعربان (تستكثر) بدلًا من فعل الطلب (تمنن)– ويتساءل الباحث حول ما إذا كان في ذلك التأويل ابتعادٌ عن الموافقة على جزم جواب الطّلب في حال عدم كونه جزاءً لفعل الطّلب.

ثالثًا: رأي المحدثين

توافق رأي الزعبلاوي مع كلٍ من الشيخ مصطفى الغلاييني[3] وعباس حسن[4] من المحدثين في مسألة أن الفعل الواقع في جواب الطلب لا يجزم إن لم يكن فعل الطلب سببا للجواب، وهو رأي القدماء باستثناء الكسائي.

---

(1) الصبان، حاشية صبّان على شرح الأشموني 3/ 456 .

(2) الخُضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 250/2 .

(3) يقول الغلاييني: " **لا يجزم الفعل بعد الطلب إلا إذا قُصِدَ الجزاء بأن يُقصَدَ بيان أنّ الفعل مُسَبَّبٌ عمّا قبله، كما أنّ جزاء الشرط مُسَبَّبٌ عن الشرط، فإن لم يُقصَد ذلك وجب الرفع إذ ليس هناك شرط مُقدّر، ومنه قوله تعالى:** ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦ ﴾ ، **وقوله:** ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي ﴾ **وقوله:** ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ۝٧٧ ﴾ **وقوله:** ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾ " فالشرط سببٌ للجزم كما يقول غلاييني، فإن لم يُقصد الشرط وجب الرفع، والشرط هو أن يكون فعل الجواب مُسبَّبٌ عن فعل الطلب الذي قبله، انظر: الغلاييني جامع الدروس العربية 199/2 .

(4) عباس حسن بعد عرضه للرأيين، رأي الجمهور ورأي الكسائي، يختار رأي الجمهور ويفضله، وذلك بقوله: " **ولكنّ الرأي الأول هو الأحسن، والأجدر بالاقتصار عليه؛ لأنه أكثر ورودًا في فصيح الكلام وأوضح معنى،**

ومن المحدثين من يجيز جزم الفعل الواقع بعد فعل الطلب حتى لو لم يكن فعل الطلب سببًا له، وهو أحمد مختار عمر فهو يجعل الجزم صحيحًا، لكنه لا يعتبر ذلك استخدامًا فصيحًا فيعده بدرجة أقل مِمّا إذا كان فعل الطلب سببًا للفعل الواقع بعده، فإذا كان فعل الطلب سببًا للجواب كان الاستخدام فصيحًا، وإن لم يكن فعل الطلب سببًا للجواب كان الاستخدام صحيحًا لكنه غير فصيح، يقول أحمد عمر: " **(لا تهمل واجبك تندم) مرفوضة عند بعضهم، لجزم الفعل الواقع في جواب الطلب، دون قصد الجزاء. الرأي والرتبة: لا تهمل واجبك تنجح {فصيحة} لا تهمل واجبك تندم {صحيحة}** "[1] فعندما كان فعل الطلب شرطًا للجواب، وذلك في (لا تهمل واجبك تنجح)؛ لأن عدم الإهمال شرطٌ للنجاح، اعتبر أحمد عمر هذا الاستخدام فصيحًا، وعندما لم يكن فعل الطلب شرطا للجواب، وذلك في (لا تهمل واجبك تندم)؛ لأن عدم الإهمال ليس سببًا للندم، اعتبر أحمد عمر الاستخدام صحيحًا غير فصيح، فبذلك هو لا يُخطِّئ الجزم في هذا الموضع، لكنه لا يعده فصيحًا.

وحُجّة أحمد عمر في ذلك أن الكسائي– وهو أحد أئمة مدرسة الكوفة – يجيز هذا الاستخدام، يقول أحمد عمر: " **لكنّ بعض الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي لا يشترط إحلال إن مع لا النافية محل لا الناهية، قائلًا إنّ إدراك المراد من الجملة الأصلية مردّه إلى القرائن وحدها، ومن ثم أجاز قولهم للمشرك: أسلم تدخل النار بجزم (تدخل) وكذا: لا تقترب من النّار تحترق** "[2] ومعنى ذلك أن الكسائي لا يشترط أن يكون فعل الطلب شرطًا للجواب حتى نجزم الجواب، مُعلِّلًا ذلك بأن المعنى المقصود من الجملة مردّه إلى القرينة ولذلك يجزم.

ويميل الباحث إلى رأي الجمهور لسببين، هما:

- أنّ النص إما أن يكون مَقُولًا على لسان متحدّث، أو مكتوبًا في كتاب وفي كلتا الحالتين لا يأتي مبتورًا عن سياقه، فالمتحدث يعلم جيّدًا مغزى كلامه، وحتى لو كانت العبارة مبتورة عن أي سياق، فهناك قرائن منطقية وعقلانية تحدِّدُ الفهم الصحيح لهذه العبارات، فعبارات مثل: (لا تدن من الأسد يأكلك) و(لا تقترب من

=**وأبعد من اللبس والخفاء** " حسن، النحو الوافي 394/4 ويقصد عباس حسن بالرأي الأول رأي جمهور النحاة، وهو أن يكون الجواب جزاءً للطّلب شرطًا بجزمه.

(1) عمر، معجم الصواب اللغوي 919–920 .

(2) عمر، معجم الصواب اللغوي 920 .

النار تحترق) فإن مثل هذه العبارات جاءت مبتورة عن أي سياق، لكن المنطق والعقل يقول بأن ابتعادك عن الأسد لا يؤدي إلى أكل الأسد لك، وابتعادك عن النار لا يؤدي إلى حرقك، ففعل الطلب ليس شرطًا لما بعده، فهنا لا نجزم الفعلين (يأكلك) و(تحترق) بل نرفعهما على الابتداء فيستقيم المعنى، ويكون التقدير: (لا تدن من الأسد إنه يأكلك) (لا تقترب من النار إنها تحرقك)، أما لو جزمنا فمن الواضح أنّ المعنى لن يستقيم، وفي حال جزمنا وأخذنا برأي الكسائي اعتمادًا على القرينة المعنوية لا اللفظية، على أساس تقدير الشرط المثبت في هذه العبارة، فإنّ الشرط المثبت قد يؤدي المعنى المطلوب- بصرف النظر إن كان الجمهور رفض الشرط المثبت مع النهي- ويستقيم المعنى في هذه العبارة، لكن هناك عبارات تحتمل الجزم والرفع، والسياقُ هو الفيصل في الحكم عليها، وذلك كالعبارة التي ذكرها سيبويه وتحتمل الوجهين، يقول سيبويه" **وتقول: قُم يدعوك؛ لأنّك لم تُرِد أن تجعل دعاءً بعد قيامه ويكون القيام سببًا له، ولكنّك أردت: قُم إنّه يدعوك، وإن أردت ذلك المعنى جزمت** "[1] فالقارئ إن قرأ هذه العبارة في كتاب أو سمعها من قائل، وجُزم الفعل (يدعُك) عرف المتلقي أنّ الكاتب أو المُتحدِّث يقصد الشرط بين الفعل والجواب، وإن رُفِع الفعل (يدعوك) عرف المتلقي أن الكاتب أو المتحدث لا يقصد الشرط، فإذا أخذنا برأي الكسائي بالجزم دائما في جواب الطلب على تقدير الشرط المثبت، فإننا نخالف المراد المقصود من النص، والذي يظهره السياق الذي جاء فيه، فالنص لا يمكن أن يكون مبتورًا وإن حصل ذلك، فإن القرائن المنطقية لا تغيب عنه، وتساعدنا في اختيار الإعراب المناسب.

- أن جلّ الشواهد القرآنية، جاءت لتؤيد رأي الجمهور، كقوله تعالى: وقوله: ﴿ فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ۝٥ يَرِثُنِي ﴾ {مريم:5-6} وقوله: ﴿ فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ۝٧٧ ﴾ {طه:77} وقوله: ﴿ خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ ﴾ {التوبة:103} وقوله: ﴿ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ ۝٩١ ﴾ {الأنعام:٩١} وكل هذه الشواهد جاء الفعل الواقع بعد فعل الطلب مرفوعًا (تستكثرُ) و (يرثُني) و(تخافُ) و(تطهرُهُم) و(يلعبون)؛ لأن الجواب لم يكن جزاءً للطلب قبله، وحتى الآية التي جاء فيها الفعل الواقع بعد فعل الطلب مجزومًا، في واحدة فقط من القراءات

(1) سيبويه، الكتاب 98/3 .

القرآنية، وهي قراءة البصري لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ۝٦ ﴾ [المدثر:6] بجزم (تستكثر) فإن النحاة قدروها بدل من فعل الطلب (تمنن)، وكذلك ما ورد في حديث الرسول – صلى الله عليه وسلم–: { من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يُؤْذِنا } فهذه الرواية غير مشهورة، بل وردت بروايات أخرى مشهورة موجودة في كتب الأحاديث، كرواية أبي هريرة، قال:" **حدثنا أبو مروان العثماني حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة:" قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من أكل من هذه الشجرة الثوم فلا يؤذينا في مسجدنا هذا)**"[1] فقد جاءت الرواية من دون جزم للفعل (يؤذينا) وهذه الرواية المشهورة بالإضافة لروايات أخرى لم يرد فيها جواب للطلب أصلا، كرواية ابن عمر:" **حدثنا محمد بن الصباح . حدثنا عبد الله بن رجاء المكي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من أكل من هذه الشجرة شيئا فلا يأتينَّ المسجد)**" [2].

بالإضافة إلى ما ذكره عباس حسن من أن رأي الجمهور أكثر ورودًا في فصيح الكلام وأوضح معنى، وأبعد من اللبس والخفاء، فهذه العوامل كلها تكفي لاستبعاد رأي الكسائي، والأخذ برأي الجمهور.

الخلاصة

- وافق رأي الزعبلاوي رأي جمهور النحاة من القدماء، والغلاييني وعباس حسن من المحدثين، واختلف الزعبلاوي مع الكسائي الكوفي من القدماء، وأحمد مختار عمر من المحدثين.
- يظن الباحث أنّ هناك توافقًا بين سيبويه والكسائي، ولكنّ الخلاف كان في الحكم النهائي على المسألة، فاختار سيبويه ومن تبعه– وهم كثر– رفع الفعل الواقع بعد فعل الطّلب إذا لم يكن الفعل شرطًا للجواب، واختار الكسائي ومن تبعه – وهم قلّة – جزم الفعل الواقع بعد فعل الطّلب إذا لم يكن الفعل شرطًا للجواب، أما عن التوافق بينهما يكمن في أنّ الاثنين ردّا أمر جزم الفعل الواقع بعد فعل الطّلب إلى القرينة والسياق، فسيبويه يقول: " **وتقول: قُم يدعوك؛ لأنّك لم تُرِد أن تجعل دعاءً**

(1) ابن ماجة، سنن ابن ماجة 324/1 .

(2) ابن ماجة، سنن ابن ماجة 325/1 .

بعد قيامه ويكون القيام سببًا له، ولكنّك أردت: قُم إنّه يدعوك، وإن أردت ذلك المعنى جزمت "[1] فهذه العبارة الصريحة من سيبويه تبين أن السياق هو الذي يحدّد الصواب للفعل (يدعوك) الواقع بعد فعل الطلب فإن قُصِدَ الشرط جزمنا، وإن لم يُقصد الشرط رفعنا، أما الكسائي، فيقول: " **إنّ إدراك المُراد من الجملة الأصلية مردّه إلى القرائن وحدها** "[2] لكن، لماذا اختار الكسائي الجزم دائمًا، بينما اختار سيبويه النظر للسياق والتقدير بين الرفع الجزم؟ ربما لأن الكسائي اعتبر أن القرينة مجهولة، فاختار الجزم، أما سيبويه فيعتقد أن السياق معلومٌ، ولذلك ترك للمتحدّث أو القارئ التقدير واختيار الرفع أو الجزم.

- يُحبّذُ الباحث أن نستبدل (مسألة عدم جزم الفعل الواقع بعد فعل الطلب) بقول النُقّاد والباحثين: (مسألة عدم جزم جواب الطلب)؛ لأن الفعل الواقع بعد فعل الطلب إن لم يكن الطلبُ شرطًا وسببًا لما بعده، فلا يكون جوابًا له، لذا لا يصّح أن نسميه جواب طلب غير مجزوم، لأنه إن كان جوابًا للطّلب لجُزِم.

المسألة الثانية: إعراب تابع ما أُضيفَ إلى المصدر

كثيرًا ما يكون المضاف عاملًا، كأن يكون مصدرًا يعمل في المضاف إليه بعده، فقد يرفعه إن كان المضاف إليه فاعلًا، وقد ينصبه إن كان المضاف إليه مفعولًا – لكنّ الرفع والنصب يكون على المحل لا في اللفظ– فإذا لحق المضاف إليه – المرفوع أو المنصوب محلًا– تابعٌ فهل يُجَرُّ هذا التابع تبعًا للفظ المضاف إليه أم يرفع أو ينصب تبعًا لمحل المضاف إليه؟ لقد طرح صلاح الدين الزعبلاوي هذه المسألة، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولًا: رأي الزعبلاوي

لقد ذهب الزعبلاوي إلى أنّ لتابع المضاف إليه لمضاف مصدر، وجهين إعرابيين صحيحين، هما: الجر تبعًا للفظ المضاف إليه، والرفع مراعاة للمحل إذا كان المضاف إليه فاعلًا، أوالنصب إذا كان مفعولًا، ففي عبارة مثل: (يعجبني إكرام الأستاذ المخلصَ)، فـ (المخلص) نعت لـ (الأستاذ) وهو مضاف إليه للمصدر (إكرام) مجرور لفظًا منصوب محلًا، لأنّه مفعول للمصدر، والزعبلاوي يجيز في إعراب النعت (المخلص) على وجهين، الأول: أن

(1) سيبويه، الكتاب 98/3 .

(2) عمر، معجم الصواب اللغوي 920 .

يكون مجرورًا فيتبع بذلك لفظ المضاف إليه، الثاني: أن يكون منصوبًا فيتبع بذلك محل المضاف إليه، وما جرى على هذا التابع يجري على غيره من التوابع[1].

ثانيًا: رأي القدماء

جاءت عدة شواهد عن العرب رُفِعَ أو نُصِب فيها تابع ما أُضِيفَ إلى المصدر، فمثال نصب التابع قول الشاعر[2]:

قُدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حسَّانَا مَخَافَةَ الإِفْلَاْسِ واللَّيَّانَا

والشاهد الحمل على معنى النصب في المعطوف **(اللَّيَّانَا)**، وهو معطوف على المضاف إليه المجرور لفظًا **(الإِفْلَاْسِ)**.

ومثال رفع التابع قول الشاعر[3]:

السَّاْلِكُ الثَّغْرَةَ اليَقْظَانَ سَاْلِكُهَا مَشْيَ الهَلُوْكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ

والشاهد الحمل على المعنى الرفع في الصفة **(الفَضْلُ)**، للموصوف المجرور لفظًا المضاف إليه **(الهَلُوْكِ)** .

وقد كان للنحاة مع هذه المسألة مذهبان اثنان، هما:

---

(1) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 393-394 .

(2) من الرجز وقد نُسِبَ في الكتاب لرؤبة، وفي شرح ابن يعيش لزياد العَنْبَرِي، وبلا نسبة في شرح الكافية وهمع الهوامع، انظر: سيبويه، الكتاب 191/1، وابن يعيش، شرح المفصل 81/4، وابن مالك، شرح الكافية الشافية 1022، والسيوطي، همع الهوامع 294/5 .

(3) من البسيط للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين ولسان العرب، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية وهمع الهوامع، ولتأبط شرًّا في تهذيب اللغة، وفي ديوان الهذليين: (اليقظانِ كِالِئُهَا) انظر: ديوان الهذليين 34/2، والأزهري، تهذيب اللغة 166/1، وابن مالك، شرح الكافية 1023، والسيوطي، همع الهوامع 293/5، وابن منظور، لسان العرب 210/11 .

- الأول: ذهب سيبويه[1] ووافقه الرَّضِيّ[2] وكذا جاء عند السيوطي[3] إلى أنّ تابع المضاف إليه للمضاف العامل يجر تبعًا للفظ، ولا يجوز فيه الرفع أو النصب تبعًا للمحل، وأنّ ما جاء من شواهد رُفِعَ أو نُصِبَ فيها التابع ولم يُجَر، أنّه مؤول على تقدير رافع للمرفوع وناصب للمنصوب، ففي بيت رؤبة السابق يُقدِّرُ سيبويه ناصبًا لـ **(اللَّيَّانَا)**، ويمكن تقديره بـ: (وأن خفت اللَّيَّانَا).
- ذهب الكوفيون وبعض البصريين[4] والزمخشري وابن يعيش[5] وابن مالك[6] وابن هشام[7] وابن عقيل[8] إلى أنّ تابع المضاف إليه لمضاف مصدر، يجوز فيه وجهان: الجر تبعًا للفظ المضاف إليه، والرفعُ أو النصبُ حملًا على معنى المضاف إليه كما في الشواهد المذكورة، ففي البيتين السابقين نُصِبَ المعطوف **(اللَّيَّانَا)** حملًا على معنى النّصب في المضاف إليه **(الإِفْلَاْسِ)**، إذ هو منصوبٌ محلًا ناصبه المصدر **(مَخَافَةَ)**، وكذا في البيت الثاني رُفِعت الصفة **(الفَضْلُ)**

---

(1) في حال رُفِع أو نُصِبَ التابع للمضاف إليه، فإن سيبويه يُقدر رافعًا أو ناصبًا قبله، ولا يذهب إلى القول بأنّه رُفِعَ أو نُصِبَ تبعًا لمحل المضاف إليه، يقول سيبويه: " **تقول عجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمروٍ إذا أشركتَ بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل، ومَنْ قال: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً قال عجبتُ له من ضَرْبِ زيدٍ وعمراً، كأنَّه أَضْمَرَ: ويَضرب عَمراً أو وضَرَبَ عمراً** " سيبويه، الكتاب 191/1، ذكر السيوطي سبب منع سيبويه الإجراء على المحل بقوله: " **ومنع سيبويه والمحققون الإجراء على المحل؛ لأن شرطه أنه يكون مجروره لا يتغير عند التصريح به، وهنا لو صرح برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغير العامل بزيادة تنوين** " السيوطي، همع الهوامع 293/5 .

(2) يختار الرضيّ رأي سيبويه في هذه المسألة ويظهر ذلك بقوله: " **قال الأندلسي: الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة المشبهة وبالمصدر، فإن جاء ما يوهم الحمل على المحل، أضمروا له ناصبا، أو رافعا، إما فعلا، أو منونا من جنس ذلك المضاف، ويجوز مثل هذا الإضمار لقوة القرينة الدالة، وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق، لأنه إنما يترك الظاهر إلى المقدر، إذا كان المقدر أقوى من الظاهر، من حيث كونه إعرابا والظاهر حركة بناء** " الإستراباذي، شرح الرضيّ 411/3-412 .

(3) يقول السيوطي: " **وتابع المجرور بالمصدر فاعلا أو مفعولا (يجري على اللفظ) قطعا** " السيوطي، همع الهوامع 293/5 .

(4) ذكر ذلك السيوطي بقوله عن الإجراء على المحل لتابع المجرور بالمصدر: " **وجوزه الكوفيون وجماعة من البصريين وجزم به ابن مالك لورود السماع به**" السيوطي، همع الهوامع 293/5 .

(5) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 80/4-81 .

(6) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية 1022-1023 .

(7) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 214/3-215 .

(8) انظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 104/3-105 .

حملًا على معنى الرفع في المضاف إليه (**الـهَلْوْكِ**)، إذ هو مرفوع محلًا رافعه المصدر (**مَشْيَ**).

وقد استثنى الجرمي[1] الصفة والتوكيد من التوابع في جواز الحمل على المحل؛ لأنّ العامل فيهما واحد، ومحال – وهما شيءٌ واحدٌ– أن يكون الشيء مجرورًا مرفوعًا أو مجرورًا منصوبًا أما العطف والبدل فيجوز فيهما الحمل على المحل في إعراب تابع مجرور ما أضيف إليه المصدر؛ لأنّ العطف والبدل من جملةٍ أخرى، والعامل في الثاني غير العامل في الأول، ويمكن أن نَعُدَّ هذا مذهبًا ثالثًا[2].

ثالثًا: رأي المحدثين

ذهب جُلُّ المحدثين من النحاة إلى جواز الوجهين، في تابع المضاف إليه لمضاف مصدر، وهما: الجر تبعًا للفظ المضاف إليه، والرفع والنصب مراعاة لمحل متبوعه، ولم يقف الباحث على رأيٍ لأي من المحدثين يمنع الوجه الثاني، ومن المحدثين الذين أجازوا إعراب تابع المضاف إليه لمضاف مصدر حسب محل متبوعه في المعنى عباس حسن[3] ومصطفى الغلاييني[4] وسعيد الأفغاني[5] وعبد الغني الدقر[6].

وقد نبّه فاضل السامرائي إلى شيءٍ مهمٍ في هذه المسألة، وهو أنّه يجوز العطف على غير اللفظ على كلا الرأيين، إلا أنّه على مذهب سيبويه ومن تبعه يكون بتقدير محذوف، وعلى غير مذهبه يكون الإتباع على المحل، إذن الخلاف في تأويل الاسم، فقولنا: (يعجبني إكرامُ الأستاذِ المخلصَ) بنصب (المخلصَ) أو بجره، جائزٌ عند الطرفين، لكنه في حالة النصب

(1) هو صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء، أبو عمر عالم بالنحو واللغة من أهل البصرة من كتبه الأبنية وغريب سيبويه توفي 255 للهجرة، الزركلي، الأعلام 189/3 .

(2) ذكر الرضي أنّ الجرمي يحصر منع الحمل على المحل في الصفة فقط، بينما ذكر السيوطي أنّه يمنع ذلك في الصفة والتوكيد، انظر: السيوطي، شرح الرضيّ 411/3، والإستراباذي، همع الهوامع 294/5 .

(3) انظر: حسن، النحو الوافي 218/3–223–224 .

(4) انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية 279/3 .

(5) انظر: الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية 194 .

(6) انظر: الدقر، معجم النحو 348 .

يختلف تقديره، فعند سيبويه يجوز نصب (المخلصَ) بتقدير فعل محذوف، وفي المذهب الآخر يجوز نصب (المخلصَ) يجوز بكونه صفة لمحل موصفه (الأستاذ) وهو النصب[1].

وقد ذكر السامرائي فائدة لغوية في هذه المسألة، وهي أنّ الغرض من الإتباع إيضاح الفاعل من المفعول، فرفع التابع يدل على أنّ متبوعه فاعل، ونصب التابع يدل على أنّ متبوعه مفعول[2].

الخلاصة

- يجوز الإتباع على غير اللفظ في تابع المضاف إلى مصدر، عند جميع المذاهب، لكن الاختلاف في تأويل سبب الرفع أو النصب في حال عدم جر التابع، وهذا ما أشار إليه فاضل السامرائي.
- عارض الزعبلاوي رأي سيبويه ومن تبعه في هذه المسألة، ووافق رأي الكوفيين ومن تبعهم كالزمخشري وابن مالك وابن هشام وجمهور المحدثين.
- يعتقد الباحث أنّ سبب ميل الزعبلاوي إلى رأي الكوفيين أنّ أغلب المصادر المتأخرة وجُلّ المصادر الحديثة تبنت هذا الرأي.
- هذه المسألة لا تتعلق بالأخطاء اللغوية الشائعة على الألسنة، لأنّها جائزة – من حيث اللفظ– على الوجهين، ولكنّ الخلاف في تأويل اختلاف الحركة الإعرابية.

(1) انظر: السامرائي، معاني النحو 146/3 .

(2) انظر: السامرائي معاني النحو 146/3 .

الخاتمة

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث، وأرجو أن أكون قد وُفِّقتُ فيما عزمت عليه، وبعد.

فقد حاول هذا البحث بيان منهج صلاح الدين الزعبلاوي وآرائه النحوية، وذلك من خلال الوقوف على آرائه النحوية في مسائل تتعلق بالخطأ الذي يقع على ألسنة الكتاب وأقلامهم، وموازنة هذه الآراء بآراء النحاة قديمًا وحديثًا، والكشف عن موقعها من الأصالة والجِدَّة، ولعلّ من المفيد أن نقف على أهم منجزات هذا البحث ونتائجه، وهي على النحو الآتي:

1- لم يتبع الزعبلاوي في آرائه النحوية لمدرسةٍ نحويةٍ بعينها، أو عالمٍ نحويٍ دونَ آخر، بل كان في موافقاته ومعارضاته للنّحاة يتبع ما يظنّه أقرب إلى الصواب، وبما يوافق ما يجمعه من أدلّة حول هذه المسألة، وحتى لو لم يذكر أدلة جديدة عن القدماء، فلم يلحظ الباحث ميله، لإحدى المدارس أو أحد النّحاة، فقد وافق البصريين في مسائل، وخالفهم في أخرى، ووافق الكوفيين في مسائل وخالفهم في أخرى، كما كان في الكثير من موافقاته ومعارضاته يتبع رأي جمهور النّحاة، وأحيانًا يتبع رأيَ عالمٍ ويخالف الجمهور، حتى إنّه في بعض المسائل كان يوافق أحد العلماء ويخالف الآخر وهما من المدرسةِ نفسها.
2- لقد كانت جهود الزعبلاوي تصب في باب التيسير في اللغة، إلا أنّه في بعض المسائل تخلى عن منهجه في التيسير في بعض المسائل، ورفض ما أجازه بعض النّحاة كمسألة تعدية الفعل (دخل) ومسألة العطف بـ (أو) بعد همزتي التسوية والاستفهام، وعدم إجازة حذف حرف العطف مع أن كثيرًا من النّحاة يجيز ذلك، ومسألة نفي الظرف (أبدًا) بـ (لم) مع أنّ مجمع اللغة العربية يجيز ذلك.
3- باب الاجتهاد في النحو وعلوم اللغة عمومًا لا يزال مفتوحًا، وقد كشف الباحث عن بعض الجهود النحوية لصلاح الدين الزعبلاوي وبعض المحدثين، وقد كانت هذه الجهود متنوعة، فمنها ما كان فهمًا لنصوص اليوم في ضوء ما لم تمنعه أصول النّحو، لكن القدماء قديمًا لم يطرحوا تلك المسائل، كمسألة دخول (قد) على خبر كان الفعل الماضي، ومسألة تقدير الواو للعطف في: (كل عامٍ وأنتم بخير)، ومسألة نفي الظرف (أبدًا) بـ (لم)، ومسألة استبدال (باء المقابلة) بكلمة (لقاء)، وغيرها، ومنها ما كان فيما

منعه القدماء كما فعل العدناني وأحمد مختار عمر في مسألة لام التقوية بإجازة دخولها على مفعول به لفعل تعدّى لمفعولين دون أن يتقدم أحدهما أو يحذف.

4- كشفت الدراسة عن تأثير واضح لصلاح الدين الزعبلاوي في أحد تلاميذه، وهو مكّي الحسني، إذ كان موافقًا للآراء التي يتبناها أستاذه.

5- كشف البحث عن صنفين من النحاة في العصر الحديث، الأول: ينقل دون أن يحلل وغالبًا ما يختار هذا الصنف رأي جمهور القدماء، والثاني: يحلل ويقارب ويناقش ما جاء عند القدماء وقد يأتي بجديد.

6- اتجه المعنيون بمسائل الخطأ والصواب على ألسنة الناس في اللغة، كمجمع اللغة العربية، والنّقاد الذين صنفوا في هذا الباب، إلى التيسير في هذه المسائل النحوية، أما العلماء الذين كان اهتمامهم أكبر بالتصنيف النحوي فقد ساروا على نهج القدماء.

7- كشفت الدراسة عن بعض القضايا التي تحتاج لدراسات خاصة، وقد كانت هذه القضايا على نوعين، هما:

- الأول: مسائل أخطأ فيها النّحاة قديمًا وحديثًا، وتحتاج لتثبت من مدى مصداقية ما نقلوه، ومن هذه القضايا:
  - نسب البغدادي لأبي علي الفارسي كلامًا يعارض ما جاء في كتابه، فقد ذكر البغدادي أنَّ أبا علي يعتبرُ (ما) في (طالما) فاعل، بينما هو يعتبرها كافة كما جاء في كتابه الإيضاح.
  - نسب ابن الشجري وابن هشام والبغدادي إلى المبرد اعتباره (ما) في (قلما) وما يشبهه زائدة، بينما المبرد اعتبرها كافة، كما جاء في كتابه المقتضب.
  - نَسَبَ ابنُ هشام في مغني اللبيب آراءً للنحاة عكس ما ذهبوا إليه، وذلك بقوله: إنّ الكوفيين يقدرون (أن) بالمخففة من الثقيلة، والبصريون يذهبون إلي أنّها تُقدر بـ (ما) المصدرية، في قول الشاعر: أن تقرآن على أسماء ... إلخ، والصواب عكس ذلك، وقد نبّه البغدادي إلى ذلك في خزانة الأدب، لكنّ الباحث اكتشف أنّ الأشموني في شرح ابن عقيل، والخضري في حاشيته قد نقلا ذلك خطأً أيضًا.
  - لمحقق مغني اللبيب الدكتور عبد اللطيف الخطيب بعض الأخطاء في تحقيقه، ويمكن الرجوع إلى هذه الأخطاء وتصويبها في مسألة لام التقوية في الفصل الثالث.

- نسب العدناني رأيًا غير موثوق للقدماء، وهو قوله أنّ لام التقوية تدخل على المفعول به اطّرادًا وقياسًا، في حال كان العامل متأخرًا عنه أو كان مشتقّا، والذي وجده الباحث عند النّحاة أنّ اللام تدخل اطّرادًا لا قياسًا.
- خلط الزعبلاوي في التسمية بين النعت المقطوع والصفة الغالبة، وهما مختلفان بعضهما عن بعض.

• الثاني: مسائل لم يخطئ فيها النّحاة لكنّها تحتاج لدراسات خاصة، مثل:

- من القدماء من خالف كلامه القاعدة التي نصّ عليها كابن جنّي والمالقي وابن هشام، وذلك في مسألة توسط (لا) بين (قد) والمضارع.
- ذكر الغلاييني رأيًا مخالفًا لما ذكره القدماء، وهو جواز جر (لدى) بـ (من)، وهذا الرأي يحتاج لدراسةٍ خاصة، أهو خطأ وقع به من قبيل الزلل؟ أم رأيٌ نقله عن أحد القدماء مما لم يقف عليه الباحث، أم رأي جديد لم يأت به القدماء.
- استشهد المُراديّ وابن هشام ببيت على رفع الفعل بعد (كيما)، وذلك في قول الشاعر:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنّمَا يُرجَّى الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ ويَنْفَعَا

وقد وجد الباحث أنّ الكلمة موضع الشاهد في هذا البيت (يضرّ) منصوبة في ديوان قيس بن الخطيم، وأخبار أبي تمام للصولي، وحماسة البحتري، والصناعتين للعسكري، ولم يأت (يضرّ) مرفوعًا إلا في الجنى الداني ومغني اللبيب، وربما جاء مرفوعًا أيضًا في غيرهما من كتب النحو التي استشهدت بالبيت، وهذا الأمر يتطلب دراسة هذا الشاهد والمسألة المتعلق بها من جديد.

- لام التقوية تحتاج إلى بحث في تصنيفها، فقد اختلف القدماء في تصنيف لام التقوية، فمنهم من اعتبرها زائدة، ومن أنواع الزائدة زيادة للتقوية كالمرادي وابن هشام، وقد ظهر هذا التصنيف واضحًا في مغني اللبيب، بينما ذهب السيوطي في الهمع إلى اعتبارها معنىً مستقلًا، وقد ذهب المحدثون في تصنيفهم لها إلى اعتبار لام التقوية مستقلة عن الزائدة، وقد خلط المبرد بين لام التقوية واللام المعترضة، وكل ذلك يحتاج إلى دراسة.
- حمل الخضري آراء النّحاة على غير ما ذهب إليه النّحاة أنفسهم، كما فعل مع ابن هشام عندما حمل كلامه على عدم جواز العطف بـ (أو) حتى لو لم تسبق بهمزة، والرضي عندما حمل إعرابه على جواز العطف بـ (أو) مطلقًا حتى مع وجود همزة التسوية.

- ذكر أبو البقاء الكفوي أنّ من أنواع التضمين تضمين الحرف، وهو ما لم يقف عليه الباحث عند غيره من العلماء، كما ذكر تضمين الاسم نقلًا عن التفتازاني، وهذه القضية تحتاج إلى دراسة .
- ذكر يوسف الصيداوي لنعت (اسم لا) أحكامًا مخالفة عما أجمع عليها النّحاة، وهذا يحتاج لدراسة هل هو رأي يمكن القبول به؟ أم خطأ في النقل وقع به الصيداوي.

التوصيات

1- يوصي الباحث باتبّاع منهج أحمد مختار عمر في التصويب والتخطئة اللغوية، فهو يقسم الكلمات والعبارات من حيث الصواب والخطأ إلى عدة مراتب، تتدرج بين الخطأ والصواب؛ لأنّ هذا التقسيم يراعي المستويات الثقافية المختلفة في المجتمع، من دون أن يتساهل في أصول القواعد اللغوية.

2- عدم إدراج مسائل تتعلق بالتأصيل والتقعيد النحوي، وليس لها علاقة بالصواب والخطأ وطرحها في كتب التصحيح اللغوي كما فعل الزعبلاوي.

3- عدم الاستفاضة في شرح أسباب الخطأ في الكلمة أو العبارة، لأنّ ذلك قد يسبب عزوف القارئ عن المتابعة، خاصةً أن معظم مثقفي اليوم- وإن أجادوا الحديث باللغة العربية- فإنهم يجهلون قواعدها، ما قد يسبب عُسْرًا لهم في الفهم، ويبعدهم عن القراءة.

4- إن تعلّم قواعد اللغة وحده لا يكفي للحديث بلغةٍ راقية، بل إن سبب ذلك امتلاك سليقةٍ لغوية تمكن الإنسان من ذلك، ولاكتساب السليقة اللغوية يوصي الباحث بالآتي:

- تشكيل لجنة وعي لغوي من مهامها الحث على حفظ القرآن الكريم وما ينمي مكارم الأخلاق من شعر العرب وحكم وأمثال وقصص عربية تُعرض متلفزة ومسموعةً بلغةٍ فصحى.
- إشراف المجامع اللغوية على المؤسسات الإعلامية والإعلانات وبرامج الأطفال وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي، لتحفيز السليقة اللغوية السليمة عند المستمعين، وخصوصًا عند الأطفال.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

الأبرص، عُبيد. (1994م). *ديوان عبيد الأبرص*. شرح: أحمد عدرة. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

الأخطل. غياث. (1994م). *ديوان الأخطل*. تحقيق: مهدي ناصر الدّين. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأخفش الصغير. علي بن سليمان. (1984م). *الاختيارين*. تحقيق: فخر الدين قباوة . ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة .

الأزهري. أبو منصور محمد. (1964م). *تهذيب اللغة*. تحقيق: عبد السلام هارون. (د. ط). القاهرة: دار القومية العربية .

الإستراباذي. الرّضي. (1996م). *شرح الرّضي على الكافية*. تحقيق: يوسف حسن عمر. ط2. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس .

الأصفهاني. أبو الفرج. (1952م). *الأغاني* . تحقيق: عبد الرحيم محمود. ط2. القاهرة: دار الكتب المصرية .

الأعشى. ميمون. (د. ت). *ديوان الأعشى*. شرح: محمد حسين. (د. ط). مصر: مكتبة الآداب.

الأفغاني. سعيد. (2003م). *الموجز في قواعد اللغة العربية*. (د. ط) بيروت: دار الفكر.

الألوسي. شهاب الدين. (د. ت). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*. (د. ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي .

الآمدي. أبو القاسم. (1991م) *المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض أشعارهم*. تحقيق: ف . كرنكو. ط1. بيروت: دار الجيل .

الأمير. محمد. (د. ت). *مغني اللبيب لجمال الدين ابن هشام الأنصاري وبهامشه حاشية الأمير*. (مخطوط مصور). القاهرة: دار إحياء الكتب العربية .

أمين وترزي. (د. ت). *القرارات المعجمية في الألفاظ والأساليب من 1934 لـ 1987*. (د.ط). القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

الأنباري. أبو البركات. (د.ت). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين*. تحقيق: جودة مبروك .ط1 . القاهرة: مكتبة الخانجي .

الأنباري. محمد. (1992م) *الزاهر في معاني كلمات النّاس*. تحقيق: حاتم الضامن. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة .

بابتي. عزيزة. (1992م) *المعجم المفصل في النحو العربي*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .

الباقلاني . محمد بن الطيب . (د.ت) . *إعجاز القرآن* . تحقيق: السيد أحمد صقر . (د.ط). مصر: دار المعارف .

البحتري. الوليد. (2007م). *الحماسة*. تحقيق: محمد إبراهيم حور وأحمد محمد عبيد. ط1. أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث .

البخاري. محمد. (2002م). *صحيح البخاري*.ط1. دمشق: دار ابن كثير .

ابن بري. عبد الله. (1985م). *شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي*. تحقيق: عيد درويش ومحمد علام. (د. ط). القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

البغدادي. عبد القادر. (1997م) *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. تحقيق: عبد السلام هارون. ط4. القاهرة: مكتبة الخانجي .

التميمي. جرير. (د. ت). *ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب*. تحقيق: نعمان طه. ط3. القاهرة: دار المعارف .

تيمور باشا. أحمد. (2001م) *السماع والقياس*. ط1 . (د. م): دار الآفاق العربية .

ثعلب. أحمد. (د. ت). *مجالس ثعلب*. تحقيق: عبد السلام هارون. (د.ط). القاهرة: دار المعارف.

الجاحظ. عمرو بن بحر. (1965م). الحيوان. تحقيق: عبد السلام هارون. ط2. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

الجزري. ابن الأثير. (1969م). *جامع الأصول في أحاديث الرسول*. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط. (د. ط). (د. م): مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان .

ابن جني. عثمان. (1952م) *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النجار. ط1. القاهرة: دار الكتب المصرية .

ابن جني. عثمان. (1988م). *اللمع في العربية*. تحقيق: سميح أبو مُغلى. (د.ط) عمّان: دار مجدلاوي للنشر .

ابن جني. عثمان.(1993م) *سر صناعة الإعراب*. تحقيق: حسن هنداوي. ط2. دمشق: دار القلم .

الجوهري. إسماعيل. (1990م). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار. ط4. بيروت: دار العلم للملايين .

حجازي وأمين (د.ت). *الألفاظ والأساليب* (د.ط) . القاهرة: منشورات مجمع اللغة العربية.

الحريري. أبو محمد القاسم. (1996م). *درة الغواص في أوهام الخواص*. تحقيق: عبد الحفيظ القرني. ط1. بيروت: دار الجيل .

حسن. عباس. (د. ت) *النحو الوافي*. ط3. القاهرة: دار المعارف.

الحَسَنِي. مكّي. (2008م) *نحو إتقان الكتابة باللغة العلمية العربية*. (د. ط). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية .

حسين. محمد الخضر. (1960م). *دراسات في العربية وتاريخها*. ط2. دمشق: المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح .

الحطيئة. جرول بن أوس. (2005م). *ديوان الحُطَيئة*. شرح: حمدو طمّاس. ط2. بيروت: دار المعرفة .

حمّاد. أسامة. (2016م). *دليل المُعْرب. ط3. غزة: دار المنارة .*

الحموي. ياقوت.(1993م) معجم *الأدباء*. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار العرب الإسلامي .

أبو حيان. محمد. (1993م) *تفسير البحر المحيط*. تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .

الخرنق. الخرنق بنت بدر. (1990م) *ديوان الخرنق بنت بدر بن هفّان*. تحقيق: يسري عبد الله. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .

الخُضَري. محمد. (2003م) *حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. ط1. بيروت: دار الفكر .

ابن الخطيم. قيس. (د. ت). *ديوان قيس بن الخطيم*. تحقيق: ناصر الدين الأسد. (د. ط). بيروت: دار صادر .

الخفاجي. شهاب الدين. (1998م). *شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل*. تحقيق: محمد كشّاش، ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .

الخير. هاني. (2011م). *كواليس المبدعين*. 2016/8/1م. رابط المقال: http://thawra.sy/_print_veiw.asp?FileName=42009812620110623230554 .

داغر. أسعد. (د.ت) *تذكرة الكاتب*. (د. ط). القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر.

الدقر. عبد الغني. (1986م). *معجم النحو*. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة .

ديوان الهذليين (1965م). تحقيق: أحمد الزين ومحمود أبو الوفا. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر .

ابن أبي ربيعة. عمر (د. ت). *ديوان عمر بن أبي ربيعة. (د. ط) بيروت: دار القلم .*

الزبيدي. محمد. (د. ت). *تاج العروس من جواهر القاموس*. تحقيق: مجموعة محققين. ط2. الكويت: دار الهداية .

الزركشي. بدر الدين محمد . (د. ت) *البرهان في علوم القرآن*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (د. ط). القاهرة: مكتبة دار التراث .

الزِّرِكْلي . خير الدين . (2002م). *الأعلام* . ط15 . بيروت: دار العلم للملايين .

الزعبلاوي. صلاح الدين. (2006م). معجم *أخطاء الكتاب*. (د. ط) دمشق: دار الثقافة والتراث.

الزمخشري. محمود. (1998م) *أساس البلاغة*. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .

الزمخشري. محمود. (1998م). *الكشاف*. تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض. ط1. الرياض: مكتبة العبيكان.

الزوزني. الحسين. (1992م). *شرح المُعلّقات السبع*. تحقيق: لجنة التحقيق في الدار العالمية. (د. ط). بيروت: الدار العالمية .

زياد. مسعد. *الفعل الجامد وغير الجامد*. تاريخ الاطّلاع 2016/8/3. موقع اللغة العربية الرابط: http://www.drmosad.com/index23.htm .

أبوزيد. بكر. (1996م). *معجم المناهي اللفظية*. ط3. الرياض: دار العاصمة.
السامرائي. إبراهيم. (1991م). *معجميات*. ط1. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
السامرائي. فاضل. (د. ت). *معاني النحو*. (د. ط) القاهرة: شركة العاتك لصناعة الكتاب.
السراج . محمد بن سهل . (1996م). *الأصول في النحو* . تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة .
أبو السعود. عباس. (د.ت). *أزاهير الفصحى في دقائق العربية* . ط2 . القاهرة: دار المعارف.
أبو السعود. عباس. (د. ت). *شموس العرفان بلغة القرآن*. (د. ط). القاهرة: دار المعارف .
السمين الحلبي. أحمد. (د. ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. تحقيق: أحمد الخرّاط. (د.ط) دمشق: دار القلم .
سيبويه. عمرو. (1988م). *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.
ابن سيده. علي. (2000م). *المُحكم والمحيط الأعظم*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي.(د. ط) بيروت: دار الكتب العلمية .
السيرافي. أبو سعيد. (2008م). *شرح كتاب سيبويه*. تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيد علي. ط1 بيروت: دار الكتب العلمية .
السيوطي. جلال الدين. (1979م) *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق عبد العال سالم مكرم. (د. ط) الكويت: دار البحوث العلمية .
السيوطي. جلال الدين. (1992م) *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. (د. ط) بيروت: مؤسسة الرسالة .
ابن الشجري . هبة الله بن علي . *الأمالي* (1992م) . ط1 . القاهرة: مطبعة المدني .
ابن الشجري. هبة الله. (1992م). *مختارات شعراء العرب*. تحقيق: علي البجاوي. ط1. بيروت: دار الجيل .
شرح ديوان حسان بن ثابت. (1929م). تحقيق: عبد الرحمن البرقوقي. (د. ط). مصر: المطبعة الرحمانية .
الشيباني. أبو عمرو. (1974م). *كتاب الجيم*. تحقيق: إبراهيم الأنباري. (د.ط) القاهرة: الهيئة العامة للمطابع الأميرية .
الصّبان. محمد بن علي. (د. ت). *حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد.(د. ط). مصر: المكتبة التوفيقية .

الصولي، محمد بن يحيى. (1980م) . *أخبار أبي تمام* . تحقيق: خليل عساكر ومحمد عزام ونظير الإسلام الهندي. ط3 . بيروت: دار الآفاق الجديدة .

الصيداوي. يوسف. (1990م). الكفاف. (د.ط) دمشق: دار الفكر .

ضيف. شوقي. (1990م) *تيسيرات لغوية*. (د. ط) القاهرة: دار المعارف .

الطبري. محمد بن جرير. (د. ت) . *تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل القرآن*. تحقيق: محمود شاكر. ط2 . القاهرة: مكتبة ابن تيمية .

الطنطاوي. محمد. (د. ت). *نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة*. ط2 القاهرة: دار المعارف.

ابن عاشور. محمد. (1984م). *تفسير التحرير والتنوير*. (د. ط) تونس: الدار التونسية للنشر.

عبد التواب. رمضان. (2000م). *لحن العامة والتطور اللغوي*. (ط2) القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

عبد الجواد. مصطفى. (1988م). *قُل ولا تقل*. ط1. سوريا: دار المدى للثقافة والنشر .

العبري، خالد بن هلال . (2006م). *أخطاء لغوية شائعة*. ط1 . سلطن عمُان: مكتبة الجيل الواعد.

العدناني. محمد. (1985م). *معجم الأخطاء الشائعة*. ط2. بيروت: مكتبة لبنان .

العدناني. محمد. (1989م). *معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة*. ط1. بيروت: مكتبة لبنان.

العسكري. أبو هلال. (1952م). الصناعتين الكتابة والشعر. تحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

العسكري. أبوهلال. (2002م) *الفروق في اللغة*. تحقيق: جمال مدغمش. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة .

ابن عصفور. علي. (1980م). *ضرائر الشعر*. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. ط1. (د. م): دار الأندلس .

ابن عطية. عبد الحق. (2001م). *المُحَرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. تحقيق: عبد السلام محمد. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .

ابن عقيل. عبد الله. (1980م). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط20. القاهر: دار التراث .

العُكْبَري. أبو البقاء. (1995م). اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: غازي طليمات. ط1. دمشق: دار الفكر .

العُكلي. النمر بن تولب. (2000م). *ديوان النمر بن تولب*. تحقيق وشرح: محمد نبيل الطريفي. ط1. بيروت: دار صادر .

عُمَر. أحمد. (2008م) معجم *الصواب اللغوي*. ط1. القاهرة: عالم الكتب .

عُمر. أحمد. (2008م) *معجم اللغة العربية المعاصرة*. ط1. القاهرة: عالم الكتب.
عيد. محمد. (د.ت) *النحو المُصَفى*. (د. ط). القاهرة: مكتبة الشباب .
الغلاييني. مصطفى. (1994م). *جامع الدروس العربية*. ط30 . بيروت: المكتبة العصرية .
القرشي. أبو زيد. (د. ت). *جمهرة أشعار العرب*. تحقيق: علي محمد البجاوي. (د. ط). القاهرة: دار نهضة مصر .
الفارسي. أبو علي. (1969م) *الإيضاح العضدي*. تحقيق: حسن شاذلي فرهود. ط1. (د.م).
الفارسي. أبو علي. (1984م). *الحُجّة للقُرّاء السبعة*. تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاني. ط1. بيروت: دار المأمون للتراث .
الفراهيدي. الخليل. (د.ت) *كتاب العين*. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. (د.ط) بيروت. مؤسسة الأعلى للمطبوعات .
الفيومي. أحمد. (1987م). *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. (د. ط)* بيروت: مكتبة لبنان.
القالي . إسماعيل بن القاسم . (د.ت) . *الأمالي* . (د.ط) بيروت: دار الكتب العلمية .
ابن قتيبة. عبد الله. (د. ت). *الشعر والشعراء*. تحقيق: أحمد شاكر. (د. ط) القاهرة: دار المعارف .
القزاز القيرواني. محمد. (د. ت) *ما يجوز للشاعر في الضرورة*. تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح عبد الهادي. (د.ط) الكويت: دار العروبة .
القضاعي. محمد (1985م). *مسند الشهاب*. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة .
القيرواني. ابن رشيق. (د. ت). *العمدة في محاسن الشعر وآدابه*. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد. (د. ط) بيروت: دار الجيل .
الكَفَوي. أبو البقاء. (1998م). الكليات. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة .
الكندي. امرؤ القيس. (2004م). *ديوان امرئ القيس*. تصحيح: مصطفى عبد الشافي. ط5. بيروت: دار الكتب العلمية .
ابن ماجه. محمد. (د. ت). *سنن ابن ماجة*. تحقيق: محمد عبد الباقي. (د. ط) القاهرة: دار إحياء الكتب .
المالَقي. أحمد. (د. ت) *رصف المباني في شرح حروف المعاني*. تحقيق: أحمد الخراط. (د.ط). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

ابن مالك. محمد. (1982م) *شرح الكافية الشافية*. تحقيق: عبد المنعم هريدي. ط1. بيروت: دار المأمون للتراث .

ابن المبارك. محمد. (1999م). *منتهى الطلب من أشعار العرب*. تحقيق: محمد طريفي. ط1. بيروت: دار صادر .

المبرد. محمد. (1994م) *المقتضب*. تحقيق محمد عضيمة. (د. ط) القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

المبرد. محمد. (د. ت) *الكامل في اللغة والأدب*. تحقيق: عبد الحميد الهنداوي. (د.ط). السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد .

المتنبي. أحمد. (1983م). *ديوان المتنبي*. (د. ط) لبنان: دار بيروت للطباعة والنشر.

مجموع أشعار العرب. (د.ت) تصحيح وترتيب: وليم بن الورد البروسي. (د.ط). الكويت: دار ابن قتيبة.

المجنون. قيس بن الملوح. (د. ت) *ديوان مجنون ليلي*. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. (د.ط). القاهرة. دار مصر للطباعة .

المرادي. الحسن. (1992م). الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1 بيروت: دار الكتب العلمية .

المرادي. الحسن. (2001م) *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*. تحقيق: عبد الرحمن علي سلمان، ط1 . القاهرة: دار الفكر العربي .

المرزوقي. أحمد. (2003م). *شرح ديوان الحماسة لأبي تمام*. تحقيق: غريد الشيخ. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .

مسلم النيسابوري. مسلم. (1998م) *صحيح مسلم*. تحقيق: أبو صهيب الكرمي. (د. ط). الرياض: بيت الأفكار الدولية .

معجم *المعاني* الإلكتروني. *معنى (طال)*. تاريخ الاطلاع 2016/8/3. الرابط: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7

المعجم الوسيط (2004م). ط4. (د. م) مكتبة الشروق الدولية .

المقدسي. ابن قدامة. (2000م). *مختصر منهاج القاصدين*. تحقيق: زهير الشاويش. (ط9). بيروت: المكتب الإسلامي.

المقري التلمساني. أحمد. (1968م) *نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب*. تحقيق: إحسان عباس. (د. ط) بيروت: دار صادر.

ابن منظور. جمال الدين. (د. ت) *لسان العرب*. (د. ط) بيروت: دار صادر .

موسى. محجوب. (2003م) *تطهير اللغة من الأخطاء الشائعة*. (د. ط) الإسكندرية: دار الإيمان.

الميداني. أبو الفضل. (1995م). *مجمع الأمثال*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (د.ط): مطبعة السنة المحمدية .

النابغة الذبياني. زياد. (1996م) *ديوان النابغة الذبياني*. شرح وتقديم: عبّاس عبد الساتر. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية .

النّحاس، أبو جعفر. (1986م). *شرح أبيات سيبويه*. تحقيق: زهير غازي زايد. ط1. بيروت: مكتبة النهضة العربية .

ابن هرمة. إبراهيم. (د. ت). *ديوان إبراهيم بن هرمة القرشي*. تحقيق: محمد نفاع وحسين عطوان. (د. ط). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية .

ابن هشام. عبد الله بن يوسف الأنصاري. (د. ت) *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية .

ابن هشام. عبد الله. (2000م) *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. تحقيق: عبد اللطيف الخطيب. ط1. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون .

ابن هشام. عبد الله. (2004م). *شرح قطر الندى وبل الصدى*. ط4. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن يعيش. أبو البقاء. (2001م). *شرح المفصل للزمخشري*. تقديم: إميل يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .

الفهارس العامة

1 - فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	الصفحة
	البقرة (2)	
6	﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٦ ﴾	148
79	﴿ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشۡتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗا ﴾	80
89	﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ ﴾	80
91	﴿ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡ ﴾	132
106	﴿ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ ﴾	121
148	﴿ وَلِكُلّٖ وِجۡهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾	133
187	﴿ أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡ ﴾	122
214	﴿ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾	85-83
233	﴿ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾	89

آل عمران (3)		
5	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ٥ ﴾	120
37	﴿ وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقٗاۖ ﴾	81
37	﴿ قَالَتۡ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ﴾	81
115	﴿ وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن يُكۡفَرُوهُ ﴾	122
النساء (4)		
21	﴿ وَقَدۡ أَفۡضَىٰ بَعۡضُكُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ ﴾	122
23	﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ .... ﴾	151
34	﴿ حَٰفِظَٰتٞ لِّلۡغَيۡبِ ﴾	137
53	﴿ أَمۡ لَهُمۡ نَصِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُلۡكِ فَإِذٗا لَّا يُؤۡتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾	87-86
78	﴿ قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ ﴾	76
المائدة (5)		

42	﴿ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِ ﴾	137
65	﴿ وَلَأَدۡخَلۡنَٰهُمۡ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ٦٥ ﴾	67
الأنعام (6)		
3	﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾	121
35	﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكَ إِعۡرَاضُهُمۡ ﴾	22
91	﴿ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ ٩١ ﴾	167- 175
الأعراف (7)		
38	﴿ قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ فِي ٱلنَّارِۖ كُلَّمَا دَخَلَتۡ أُمَّةٞ لَّعَنَتۡ أُخۡتَهَاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعٗا قَالَتۡ أُخۡرَىٰهُمۡ لِأُولَىٰهُمۡ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمۡ عَذَابٗا ضِعۡفٗا مِّنَ ٱلنَّارِۖ قَالَ لِكُلّٖ ضِعۡفٞ وَلَٰكِن لَّا تَعۡلَمُونَ ٣٨ ﴾	70
154	﴿ لِّلَّذِينَ هُمۡ لِرَبِّهِمۡ يَرۡهَبُونَ ١٥٤ ﴾	131
185	﴿ وَأَنۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقۡتَرَبَ أَجَلُهُمۡ ﴾	22

التوبة (9)		
103	﴿ خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ ﴾	175
هود (11)		
1	﴿ الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ١ ﴾	80
يوسف (12)		
17	﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ ١٧ ﴾	166
43	﴿ إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ ٤٣ ﴾	132
النحل (16)		
32	﴿ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٣٢ ﴾	117
الإسراء (17)		
5	﴿ فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ ﴾	99
76	﴿ وَإِذٗا لَّا يَلۡبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلٗا ٧٦ ﴾	87

مريم (19)		
6–5	﴿ فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ۝٥ يَرِثُنِي ﴾	175
طه (20)		
77	﴿ فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ۝٧٧ ﴾	175
الأنبياء (21)		
75	﴿ وَأَدۡخَلۡنَٰهُ فِي رَحۡمَتِنَآ ﴾	67
78	﴿ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ ۝٧٨ ﴾	132
المؤمنون (23)		
8	﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ ۝٨ ﴾	131
النور (24)		
21	﴿ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ أَبَدٗا ﴾	95
النمل (27)		

6	﴿ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴿٦﴾ ﴾	80
72	﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾	134
القصص (28)		
27	﴿ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ ﴾	78
فاطر (35)		
32	﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ ﴾	137
الصافات (37)		
103	﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ ﴾	58
الزمر (39)		
73	﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾	60
محمد (47)		
38	﴿ مَّن يَبْخَلُّ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾	141

الحجرات (49)		
14	﴿ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ ﴾	70
الرحمن (55)		
29	﴿ كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ ٢٩ ﴾	62
الممتحنة (60)		
40	﴿ وَبَدَا بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةُ وَٱلۡبَغۡضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥٓ ﴾	95
المعارج (69)		
16	﴿ نَزَّاعَةٗ لِّلشَّوَىٰ ١٦ ﴾	137
نوح (71)		
28	﴿ رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيۡتِيَ مُؤۡمِنٗا ﴾	70
المدثر (74)		
6	﴿ وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ٦ ﴾	137

29	﴿ لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ ﴿٢٩﴾ ﴾	148
البروج (85)		
16	﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ ﴾	132
الفجر (89)		
29	﴿ فَٱدْخُلِي فِي عِبَٰدِي ﴾	72
30	﴿ وَٱدْخُلِي جَنَّتِي ﴾	71
المسد (111)		
4	﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴿٤﴾ ﴾	155

2- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

م	الحديث الشريف	الصفحة
1	لن يدخلَ الجنّةَ أحدٌ بعَمَلِه	117
2	مَن أَكَلَ مِن هَذِهِ الشَّجَرَة فَلَا يَقْرَبَنْ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا	171
3	تصدّق رجلٌ من دَيْنَارِه، من دِرْهَمِه، من صاع بَرّه، من صاع تَمْرِه	152
4	كاد الفقر أن يكون كفرًا	54
5	إنّ الله يحبُّ إذا عمل أحمدكم عملًا أن يتقنه	7
6	أرشدوا أخاكم فإنّه قد ضلّ	13

3 – فـهرس القوافـي في متن البحث

القافية	المطلع	القائل	الصفحة
لِقاءُ	كأنّ دنانيرًا	مُحْرِز بن مُكَعْبَر الضَّبِّي	23
نَجْلَاءِ	ربما ضربةٍ	عَدِيّ بن الرَّعْلَاء	111
لَازِبُ	ألا ربما	جرير	112–53
بالبابِ	بالله ربك	إبراهيم بن هرمة	71
قَيْلاتيِ	وكيف لا أبكي	منسوب لابن الأعرابي	151
النَجا	أنا أبو سعدٍ	سُوَيْد اليَشْكُرِي	72
يَصيحُ	فقد والله	مجهول	46
أحَدَا	أن تقرآن	مجهول	89
أحَدَا	ليت السباع	ابن هرمة	96
أبَدا	إنّ السّباع	ابن هرمة	96
الخَفَيدَدا	إذا امتدّ	الخطيم المحرزي	104

مُحصَدِ	تلاعب أثناء	الحُطَيْئة	104
بفِرْصادِ	قد أترك القِرْن	مختلف فيه بين شمّاس الهذلي وعبيد الأبرص	50
الخَصر	مريضةٌ أثناء التعطف	قيس بن الملوح (المجنون)	105
فارتَدَعُوا	وليت ذا الفحش	أبو دهبل الجمحي	97
وينفَعا	إذا أنت لم تنفع	منسوب لقيس بن الخطيم وعبد الأعلى بن عامر وعبد الله بن معاوية	93-91
مُختَلِف	أقبلت من عند	أبي النجم العجلي	80
يَخلُقُ	لم يخلق الرحمن	المتنبي	94
فُسُولُ	ينام عن التقوى	الحزين الديلي	101
نَتّكِلُ	لسنا وإن كرمت	عبدالله بن معاوية	162
الفُضُلُ	السالكُ الثغرة	المتنخل الهذلي	178
فَضَلَا	ولكنني أعطي	الصفّار النحوي	135

يُفْعَلِ	فإذا وذلك	أبو كبير الهذلي	58
مُرجِلِي	ويوم دخلت	امرؤ القيس	72
المُقبِلِ	يُغشَوْن حتى لا تهر	حسّان بن ثابت	83
المُفَصَّلِ	إذا ما الثريا	امرؤ القيس	104
آمَالِ	دع المقادير	صالح مجدي	167
اللّهازِمُ	غضابٌ كأنّي	الأخطل	112-52
يَدُومُ	صددتِ	مختلف بين المرار الفقعسي وعمر بن أبي ربيعة	52-29
حَرَامُ	تمرون الديار	جرير	38
ذامًا	وقد قالت	الأعشى	48
ذامًا	وكنت مُسَوّدًا	قيس الجهني	48
تَصْرِمَا	أَحْبِبْ حَبِيْبَك	النمر بن تولب	48
باللجم	خاض الرّدى	أبو حُزَابة التميمي	100

الكَرِيْمِ	كيف أصبحت	مجهول	152
بشنّ	كأنك من جمال	النابغة الذبياني	156
واللَّيَّانَا	قد كنت داينت	منسوب لرؤبة ولزياد العنبري	178
يبغيني	ولقد رمقتك	أبو العيال الهذلي	59
مُنَاهَا	أحجاج لا تعط	ليلى الأخيلية	134

4- فهرس القوافي في الحاشية

القافية	المطلع	القائل	الصفحة
بُردَا	ليس الجمال	عمر بن معد يكرب	163
وَئِيْدَا	ما للجمال	الزّبّاء	30
المُخلِسِ	أعلاقةً أم الوليد	المِرار الأسديّ	27
ينصرف	ولاضطرارٍ	ابن مالك	49
الأوّلِ	قلّما عرّس	لبيد بن ربيعة	32
حرامُ	أتمضون الرسوم	جرير	38
ذاما	وقد قالت	الأعشى	44
ذاما	ألا من مُبلغٌ	الخرنق بنت بدر	43
معلومُ	وقد أقوم	علقمة بن عبيدة	50
أَبَوَانِ	ألا رب مولود	رجل من أزْد السَّراة	115

5- فهرس أنصاف الأبيات والأرجاز

المقطع	القائل	الصفحة
أردت فراقها وصبرت عنها	عمر بن ربيعة	141
قد كادَ مِنْ طُولِ البلى أن يَمْصَحا	رؤبة	54
لا تَتْرُكَنِّي فِيهِم وحيدًا إِنِّي إِذَن أَهلَكَ أو أَطِيرَا	رجز مجهول القائل	87

6- فهرس الأمثال

م	المَثَل	الصفحة
1	وقد لا يُقَادُ بِيَ الجمل	43
2	قد لا تعدمُ الحسناء ذامًّا	43